وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة-
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي

دراسة ميدانية في بلدية - عين الناقة- بسكرة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع
- تخصص علم اجتماع التنمية -

إعداد الطالبة
نجاة يحياوي

إشراف الدكتور
عبد الرحمن برقوق

لجنة المناقشة:

-
-
-
-

السنة الجامعية: 2004/2003

الفصل الأول:
ماهية التنمية الاجتماعية

تمهيد

1-1- في مفهوم التنمية الاجتماعية

2-1- بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية

3-1- أهمية التنمية الاجتماعية وأهدافها

4-1- الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية

خلاصة

الفصل الثاني

الاتجاهات النظرية في التنمية الاجتماعية

الفصل الثاني
الاتجاهات النظرية في التنمية الاجتماعية

تمهيد

2-1 الأصول النظرية لاتجاهات التنمية

2-2 الاتجاهات التحديثية

2-2-1- اتجاه الأنماط المثالية
2-2-2- اتجاه الانتشار الثقافي
2-2-3- اتجاه النموذج السيكولوجي
2-2-4- الاتجاه التطوري المحدث

2- 3 الاتجاهات الراديكالية

2-3-1- التبعية
2-3-2- الاتجاه الماركسي الجديد

2- 4 تقييم ونقد الاتجاهات النظرية في التنمية

خلاصة

الفصل الثالث

معوقات التنمية الاجتماعية

الفصل الثالث
معوقات التنمية الاجتماعية

تمهيد

3-1 المعوقات الخارجية

3-1-1- العولمة
3-1-2- المديونية الخارجية
3-1-3- الاستعمار
3-1-4- التبعية والتخلف

3-2 المعوقات الداخلية

3-2-1- المعوقات الاجتماعية
3-2-2- المعوقات الاقتصادية والسياسية

3-2-3- المعوقات الإدارية والتخطيطية
4-3-3- بعض المعوقات الأخرى

خلاصة

الفصل الرابع

مسار التنمية في الجزائر

تمهيد

4-1 التنمية غداة الاستقلال

4-2 مرحلة التنمية المخططة

4-2-1- مرحلة التخطيط الثلاثي الأول والثاني
4-2-2- مرحلة التخطيط الرباعي (الأول والثاني)
4-2-3- مرحلة التخطيط الخماسي الأول والثاني

4-3 مرحلة أزمة التنمية والتشكل التنموي الجديد

4-3-1- فترة الإفرازات والتصحيحات التنموية(1988-1992)
4-3-2- فترة التنمية التبعوية (1994-1998)

4-4 تقييم المسار التنموي و أبعاد الأزمة

خلاصة

الفصل الخامس

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الخامس
الجانب الميداني للدراسة

تمهيد

1-5 الإجراءات المنهجية

1-1-5 المنهج المتبع
2-1-5- أدوات جمع البيانات
2-1-5- أدوات جمع البيانات

2-5- عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية

1-2-5- عرض وتحليل معطيات الإحصاءات والتقارير الرسمية
2-2-5- عرض بيانات المقابلة
3-2-5- تحليل معطيات استمارة المقابلة

3-5- نتائج الدراسة

1-3-5- الإجابة على تساؤلات الدراسة
2-3-5- البحث الراهن والدراسات السابقة
3-3-5- النتـائج العامـة

إن قضية تخلف مجتمعنا لا تزال مطروحة، وإن لم تكن قد تفاقمت- وهذا رغم الجهود التنموية الحاصلة- ولهذا يجب أن نتجنب الارتجال والتعالم الذي غشيه الجهل بحقيقة المجتمع عن طريق الدراسة العلمية الموجهة للوصول إلى إطار يمكن أن تتحرك من خلاله البرامج المتكاملة للتنمية، فالمجتمع كل مترابط بنشاطه الاجتماعي والاقتصادي، وبمختلف قطاعاته (ريف، حضر)، وكل التحسينات الاجتماعية تعتمد على القدرة الاقتصادية وتوزيع تلك القدرة بين الاستهلاك والاستثمار، ولابد لزيادة هذه القدرة الاقتصادية ممثلة في زيادة الإنتاج والدخل القومي الاهتمام بالتحسينات الاجتماعية ممثلة في خدمات التعليم والتدريب والتأهيل والخدمات الصحية والسكنية والترفيهية، وإن التوسع في تلك الخدمات يتطلب توسعا وتنوعا في الإنتاج الزراعي والصناعي، ولابد لتحقيق ذلك من قدر من أنواع الخدمات المختلفة لابد من تواجدها لرفع قدرة الفرد والجماعة على الإنتاج والاشتراك في زيادة الثروة القومية، ولن يتم ذلك إلا بالإعداد الفكري والتعليمي والجسماني للاضطلاع بهذه المسئوليات، وهذا ما تهدف إليه التنمية الاجتماعية كوسيلة وغاية في نفس الوقت لتحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها وتنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكبر فاعلية وإيجابية.

وهذا يعني تغيير حضاري للمجتمع والارتقاء به اقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا، وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت ردحا طويلا من الزمن من فرص النمو والتقدم، فقد كشفت العديد من الدراسات عن أهمية العنصر البشري في مجال التنمية، فالإنسان الذي يتوفر لديه الوعي بأهداف التنمية وتتوفر له الخدمات الاجتماعية الضرورية يكون أكثر قدرة على العطاء والمساهمة في دفع الجهود التنموية إلى الأمام.

وتحاول هذه الدراسة التعرف على المعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية كنموذج للمجتمع المحلي في ولاية بسكرة، والذي لا تزال تعاني من قصور التنمية الاجتماعية، مما قد يعرقل نجاح المشروعات التنموية فيها. وهذا بغية وضع نماذج تنموية تسعى إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كافة المجتمعات المحلية واستغلال الموارد المحلية وتسهيل عملية التكامل بينها وبين عملية التنمية على المستوى القومي، وقد تم معالجة هذه الدراسة ميدانيا في إحدى قرى ولاية بسكرة(بلدية عين الناقة كأنموذج) وفقا للخطة التالية:

مقدمة كطرح عام لموضوع الدراسة والإشكالية مع توضيح أهمية هذه الدراسة وأسباب اختيارها وأهدافها، والمفاهيم الرئيسية التي دارت حولها إشكالية الدراسة، وهذا بغية توضيح المعالم الرئيسية التي تتضمنها حدود الدراسة.

- الفصل الأول: حيث يتناول ماهية التنمية الاجتماعية من خلال مجموعة من التعريفات قصد الوقوف على مختلف الاتجاهات والاختلافات التي تعرض لها هذا المفهوم وتحليل وتمييز مختلف جوانبه، ثم علاقتها ببعض المفاهيم الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى توضيح مبادئها، عناصرها، والقواعد أو الأسس التي تنهض عليها ومراحل عملية التنمية الاجتماعية ومجالاتها ومختلف نماذجها، وهذا كرؤية تحليلية للتنمية الاجتماعية.

الفصل الثاني: تضمن الأسس النظرية للبحث، حيث تم عرض أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت التنمية الاجتماعية من خلال بديلين أو اتجاهين سيطرا على الفكر التنموي، وهما الاتجاه التحديثي والاتجاه الراديكالي، فالأول قام بتحديد الجوانب الاجتماعية التي يجب الأخذ بها لتحقيق التنمية في البلاد المتخلفة، بينما أدلى البديل الثاني بالأسباب التي تعوق التنمية

وعبر عن ظاهرة التخلف في البلاد النامية، كما أوضح تأثير الرأسمالية والعلاقات التاريخية بين الدول المتقدمة والدول النامية وتأثيرها على تحقيق التنمية فيها، والتي لا يزال تأثيرها إلى حد الساعة وإن اختلفت أساليبها وتجلياتها.

الفصل الثالث: وهو عرض للمراحل التي مرت بها التجربة التنموية في الجزائر منذ الاستقلال إلى الفترة الحديثة يتضمن الأسس التي قامت عليها الاستراتيجية التنموية أو بالأحرى أهم ملامح التجربة التنموية الوطنية وأهم القضايا أو الانشغالات التي ركزت عليها بغية فهم ملامح الواقع التنموي الحالي والأسباب التي أوجدته، حيث أن التنمية عملية تاريخية، لذلك فإن مفهوم العملية التنموية لابد وأن يقوم على أساس فهم العملية التاريخية لها، والعودة للماضي والتاريخ يعد مطلبا أساسيا لتحقيق الفهم العميق للحاضر حتى يمكن تجاوز التخلف ومشاكله من خلال تخطيط وتوجيه عمليات التغيير في إطار فهم الواقع.

الفصل الرابع: يتناول معوقات التنمية الاجتماعية، منها المعوقات الخارجية المتمثلة في الاستعمار والتخلف والتبعية بأنواعها والمديونية الخارجية وأخيرا العولمة وانعكاساتها على التنمية، أما المعوقات الداخلية فتتمثل في العوامل الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والتخطيطية والنفسية والمادية، بالإضافة إلى العديد من العوامل المختلفة والتي تكون سببا في عرقلة أو الحد من الجهود التنموية.

الفصل الخامس: وفيه تم تحديد الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث تحديد مجالاتها، المكاني والزماني والبشري، وسبب اختيار هذا المجال والمنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات من المقابلة والإحصاءات والتقارير والسجلات الرسمية والاستمارة ثم تحديد عينة الدراسة، حيث يتم اختيار مجموعة عشوائية من أرباب الأسر القاطنين في أحد المناطق الريفية في ولاية بسكرة، ثم تحليل المعطيات واستخلاص نتائج الدراسة على ضوء تساؤلاتها والنظرية السوسيولوجية بالإضافة إلى القضايا التي تثيرها الدراسة مع إعطاء بعض الاقتراحات والبدائل الممكنة وأخيرا الخاتمة.

أولا: تحديد الإشكالية:

التنمية لها أبعادا متعددة، منها البعد الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي، لكن الشائع في تناول قضايا التنمية هو تركيزها على الجانب الأول دون سواه بيد أن الجانب الاجتماعي يمثل أكثر الأبعاد استعصاء على التناول لأنه يضم الجوانب السابقة وهو الذي يجب أن يتضح في الأذهان وأن يتبلور بالقدر الكافي قبل التصدي لوضع أي برنامج أو سياسة تنموية، لأنه بدون هذه الرؤية تذهب الجهود التنموية أو لا يتحقق من ورائها الاستخدام الأمثل المنشود، فالشواهد الواقعية تثبت أن الجانب الاجتماعي من أهم الأبعاد وأكثرها حسما ورغم ذلك فهو أقل الأبعاد استئثارا باهتمام الباحثين.

ولما كانت معظم الخطط والبرامج التنموية في كثير من الدول النامية – من بينها الجزائر- لم تحقق أهدافها المرجوة لأنها لم تأخذ في اعتبارها عاملا هاما يمكن أن يؤدي إلى نجاح أو فشل التنمية فيها وهو العامل الاجتماعي، لذلك طرحت التنمية الاجتماعية نفسها كقضية كبرى من قضايا هذا العصر فرضتها ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي عن وضع الإنسان في موضع ملائم من حركة التقدم الحضاري العالمي وفي عصر التحديات المختلفة وعلى رأسها العولمة، فلم تعد الحياة تسمح لنا بالسكون، بل لابد من الدينامكية الهادفة لمواجهة التغيير الفعال. ومما لا شك فيه أن التنمية الاجتماعية هي الوسيلة والغاية التي تحقق طموحات المجتمع وأهدافه، وذلك من خلال تعبئة الموارد المتوفرة وتحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، لذا فإننا في حاجة ملحة هذه الأيام إلى المشاركة بالمعنى الواسع للكلمة لدفع عمليات التنمية قدما والقضاء على كافة المعوقات والتحديات المؤثرة على الفاقد التنموي.

والواقع أنه بالرغم من الجهود التنموية التي شهدتها البلدان النامية، إلا أن الوضع لا يزال غير مرض خاصة في قطاعاتها الريفية، " إذ لا يزال أغلب السكان في هذه البلاد يعيشون في المجتمعات الريفية بغض النظر عن النمط المورفولوجي الذي يتميز به كل مجتمع، ويعني هذا أن طابع الحياة في الكثير من الدول النامية مازالت تسوده المسحة التقليدية وغلبة الطابع الريفي سواء بالنظر إلى نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى مجموع القوى العاملة، أو بالنظر إلى الإسهام الذي يقدمه هذا القطاع في الإنتاج القومي للبلاد [1]. ومع ذلك تؤكد جميع الموازنات التي أجريت خلال الفترات السابقة كلازمة متكررة ما يتسم به العالم الريفي من أزمة متحكمة تجسدت في النزوح الريفي وفارق في التنمية وظروف المعيشة بين المدينة والريف. لقد أبرز استشراف مستقبلي ينبىء بمعدلات تحضر بنسبة 80 % ابتداءا من 2010، وبالتالي تتفاقم مشكلات التحضر التي تشهدها المدن، لذلك فإن إعادة الاعتبار إلى العالم الريفي وإعادة تأهيله وتنميته أو إعادة هيكلة الفضاءات الريفية بصورة عامة يعد مطلبا ضروريا من ضرورات التنمية، وتعد التنمية الاجتماعية هي المنهج الذي من خلاله تستطيع الدول النامية رفع المستوى المعيشي لغالبية السكان في مختلف المناطق خصوصا الريفية عن طريق استغلال مواردها المادية والبشرية، حيث تأخذ في الاعتبار حقائق أربع لها تأثيرها على التنمية في الدول النامية:

- أن الطابع الغالب في غالبية الدول النامية هو الطابع الريفي التقليدي، ومشاكل الريف هي مشاكل غالبية السكان.

([1]) أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي (الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (الأزاريطة)، 2000، ص58

- أن المجتمعات الريفية في الدول النامية مازالت تعاني من تخلف الأوضاع الاقتصادية والصحية والتعليمية.

- أن الدول النامية تتميز بظاهرة التغير السريع الشامل في مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في حين أن المؤسسات التقليدية تعاني من آثار التفكك الاجتماعي الذي صاحب التغير السريع في الأنماط الثقافية.

- أن التنمية الاجتماعية تعمل على مساعدة المجتمعات الريفية على التغير وعلى تقبل نتائج التغير، بل وعلى تخطيط قسري بما يحقق الأهداف المحلية والقومية [2].

في المقابل نجد ثلاث اتجاهات لتناول علم الاجتماع ميدان التنمية الاجتماعية، وهي:

- يدرس علم الاجتماع الوضع القائم في المجتمع في ضوء إيديولوجية معينة ثم يقترح إدخال المتغيرات البنائية في المجتمع وفقا للإيديولوجية التي يأخذ بها.

- يتمثل في المناداة بتعديل بعض جوانب البناء الاجتماعي دون المناداة بتعديل البناء الاجتماعي بأكمله.

- يتمثل في محاولة التوصل إلى نظرية تتضمن تفسيرا علميا لأسباب التخلف وعوامل التغير وعوائقه والعمليات المصاحبة له [3].

لقد تبين منذ الاستقلال إلى حد الآن رغم الجهود التنموية أن قضية تخلف المجتمع الجزائري لا تزال مطروحة إن لم تكن قد تفاقمت وهذا ما يدعو إلى المزيد من الدراسات العلمية التي تقوم بتحليل موضوعي لظروف هذا المجتمع واستقراء بنائه الاجتماعي وما ينطوي عليه من معيقات وإمكانيات للانطلاق. إذ لا يمكن تحقيق الأهداف المتعلقة بالتقدم إلا إذا وجد مفهوم سليم للتنمية ينطلق من تغيير الدعائم الداخلية اللازمة والخاصة بكل بلد ويشمل نمو القطاعات الأساسية في مجموعها. إن مثل هذا الإجراء لا يمكن فصله عن إجراء آخر ذي طابع اجتماعي ينطوي على رفع مستويات العمالة إلى الحد الأقصى وإعادة توزيع الدخول، وإيجاد حلول شاملة للمشكلات الحيوية مثل الصحة والتغذية والإسكان والتعليم، في كافة المجتمعات المحلية.

إن الريف فضلا عن أنشطته النوعية التي تعد الفلاحة من دعائمها هو أيضا مجال للحياة إلا أنه زيادة على ما هو معروف به من نقص في التشغيل وقلة المداخيل التي توفرها الحياة الريفية بعزلة ملحوظة إزاء الخدمات العمومية بالمقارنة بالحضر، لذلك فالريف لا يزال منطقة محرومة كموقع للحياة والعيش والعمل. ففي الجزائر ووفقا لدراسة قام بها فريق من الخبراء الدوليين على ظاهرة الفقر تبين أن 40% من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى من الفقر، وأن 50 %من سكان الأرياف يعيشون أقصى درجات الفقر المادي[4]. إن هذه المسألة تدفعنا للتساؤل حول المعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية بالجزائر، هل هي معوقات ذات اتجاه خارجي تتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد؟ أم أنها نتيجة عوامل داخلية تتعلق من ناحية بطبيعة البرامج التنموية المحلية ومن ناحية أخرى بعوامل اجتماعية وثقافية كامنة في المجتمعات المحلية نفسها ؟.

([2]) فؤاد حيدر، **طروحات تنموية للتخلف في العالم العربي**، بيروت: دار الفكر العربي، **1990**، ص ص 39-40

([3]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي...، مرجع سابق، ص96

([4]) إبراهيم توهامي، **البلاد النامية أمام تحديات الفقر**، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر: منشورات جامعة قسنطينة، العدد3، سبتمبر 2001، ص130

إن دراسة واقع التنمية في مجتمعاتنا المحلية - وخاصة الريفية - والمعوقات التي تعترضها تبرز أزمة التنمية في الوقت الراهن رغم كل محاولات التغيير، وقد يرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات بعضها خارجي والبعض الآخر يرتبط بالظروف والأوضاع الداخلية، وتقتضي مثل هذه الدراسة الوقوف على الظروف السوسيو- اقتصادية للمجتمع الريفي، وكذلك مكانة أو نصيب الريف ضمن البرامج التنموية المخصصة للمجتمعات المحلية.

يمكننا من خلال القضايا السابقة التي طرحتها الدراسة الحالية لتكون هدفها العام والإجابة عليه على المستويين النظري والإمبريقي أن نطرحها في ثلاث تساؤلات رئيسية يتم اشتقاق أسئلة فرعية منها كالآتي:

1) كيف ساهمت مسيرة التنمية الوطنية في قصور التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية ؟

- هل ذالك يعود إلى عدم التوازن بين النمو الاقتصادي و النمو الاجتماعي في المجتمع ؟

- هل ذلك ناتج عن التحولات العميقة في الاتجاه التنموي و التي انعكست بدورها على تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وبالتالي على المجتمعات المحلية ؟

2) هل معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلى ناتجة عن قصور برامج التنمية المحلية المخصصة للريف؟

- هل هي معوقات تتعلق بسياسات التنمية المسطرة ؟
- هل هي معوقات ناتجة عن تعقد الإجراءات أو معدلات الأداء ؟
- هل هي معوقات تتعلق بتقييم البرامج التنموية ؟

3) هل هي معوقات تتعلق بعوامل داخلية كامنة في المجتمعات المحلية الريفية ؟

-هل ذلك يعود إلى تدنى الخدمات الاجتماعية مما يضعف من دافعية الأفراد ومشاركتهم في التنمية ؟

-هل هي معوقات ناتجة عن شيوع بعض العادات الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع المحلي الريفي ؟

-هل هي معوقات ناتجة عن ضعف المشاركة الشعبية في الجهود التنموية ؟

ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها:

يرجع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية إلى حقيقة هامة مؤداها أنه بالرغم من الجهود المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن في الدول النامية- ومن بينها الجزائر-، إلا أن الظروف الاجتماعية الأساسية ظلت على ما هي عليه لدى كل من الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، بل ظل أفراد المجتمع (خاصة الريفي) يعانون من حالة الفقر و ظروف السكن السيئة،...الخ، هذه الظروف التي تجعلهم يعيشون في قلق دائم ومشكلات اجتماعية كثيرة تؤدي إلى استنزاف أوقاتهم بحثا عنها في المدينة وبالتالي عدم استقرارهم في الريف والعمل به فتتأثر مشاركتهم في التنمية.

ومن جانب آخر نجد أنه مع التحسينات التي تطرأ على العمل الفلاحي من خلال المشاريع التنموية التي تخصص لهذا القطاع في كل مرحلة من مراحل التنمية الجزائرية ربما قد تؤدي إلى إيرادات كبيرة في الإنتاج والإنتاجية، ولكنها لم تؤد بالضرورة إلى تغير كيفي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية. ذلك التغير الكيفي الذي يعد

اللبنة الأساسية لبقاء وتدعيم تلك التحسينات وجعل الريف أكثر تماسكا بسكانه وجعل السكان أكثر تماسكا بالعمل الفلاحي. إن ربط الفلاح بالأرض والعمل على استقراره وتلبية حاجاته الأساسية من حيث الخدمات الاجتماعية المتعددة وإيجاد مجتمع لا يقل من حيث الدرجة عن مجتمع المدينة لتحقيق المعنى الحقيقي للتنمية، فلا يمكن تحقيق نتائج إيجابية للمشاريع التنموية في ظل ريف متخلف.

إن دعم الريف ودفعه للتقدم والرقي ليساير المدينة يقلل من ظاهرة التفاوت الريفي-الحضري، وتتكامل بالتالي التنمية الشاملة للمجتمع. فتخلف الريف في الدول النامية دليل على تخلف المجتمع عامة، ولا يعوضه ما يشهده الواقع من تخلف جزئي في بعض المناطق أو الأحياء الحضرية.

كما تساعد التنمية في المناطق الريفية على زيادة جاذبية المناطق الريفية كأماكن للمعيشة والعمل، وبالتالي زيادة الطلب للسلع الاستهلاكية والخدمات المنتجة من القطاعات الأخرى مما يشجع من فرصة الانتعاش الاقتصادي وتقلل من تيار الهجرة نحو المدن، وتقلل بذلك من الضغط على المرافق الحضرية وتصبح المناطق الريفية مناطق جذابة لنشاط الأعمال والحياة، ويؤدي ذلك إلى مكافحة جمود البيئة الفلاحية.

إن العنصر البشري هو محور الاهتمام الذي توجه إليه عمليات التنمية وعن طريقه أيضا تتم وتتحقق أهدافها، وبتحقيق الاستقرار المادي والمعنوي لسكان المناطق الريفية، فإن ذلك يؤدي إلى الاهتمام بالعمل الفلاحى وتنميته. كما أن الزيادة في الإنتاج الفلاحي تؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية وإمكانية قيام تنمية صناعية من ناحية أخرى لأنها تقدم لها الخامات الأساسية اللازمة للتصنيع، وما قد يتبع ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية للمجتمع ككل. فالواقع يثبت أنه ليس من الصواب أن يبقى الاعتماد على مصدر واحد في المجتمع (كالبترول) لتحقيق التنمية، فبعد سنوات ستكون السلع الغذائية أهم من البترول وأهم من السلع الصناعية، فالدول الصناعية الكبرى اليوم (على رأسها أمريكا) تجد في سلاح الغذاء أقوى من الاستعمار التقليدي.

إن التنمية الاجتماعية وإزالة معوقاتها في المناطق الريفية تعد عملا على توفير الحوافز الإيجابية لاستيعاب التغيير، وتشجيع الكفاءات والقوى العاملة على الإقامة في الريف، لهذا يجب أن تتماشى البرامج التنموية مع الحاجات الأساسية للمجتمعات الريفية، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية التي تعد من ضرورات التنمية الشاملة وإعادة الاعتبار للمجتمع الريفي بعد طول معاناة. كما أن دعم المناطق الريفية يساعدها على اكتساب الشخصية الذاتية في إنجاح الخطة القومية على المستوى المحلي.

من هنا تكمن أهمية هذا الموضوع ذا العلاقة الوطيدة والمباشرة بالمواطن الذي يعد هدف كل تنمية اجتماعية. فنقص المرافق والخدمات الاجتماعية تؤثر مباشرة على المواطن وتجعله يعيش في مشكلات اجتماعية كثيرة بسبب افتقاده لمعظم الحاجات المتصلة بحياته وإنسانيته. وتتضح أهمية هذه الدراسة أكثر لكونها تحاول التعرف على المعوقات التي تحد من فعالية التنمية الاجتماعية بغية تدارك النقائص أملا في وضع استراتيجية لتحسين وتطوير مجالات التنمية وفعاليتها والارتقاء بالمجتمع لتحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها وتنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكبر فاعلية وإيجابية. وكذلك فإن البحث في المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية الاجتماعية يمكننا من التعرف على ملامح التنمية الاجتماعية في مجتمع البحث، وذلك حتى يسهل لنا في المستقبل وضع إستراتيجية لتطوير التنمية المحلية وتحقيق التنمية الاجتماعية

وإصلاح ما يمكن إصلاحه وتغيير ما يمكن تغييره قصد وضع حد لتنمية التخلف على الصعيد المحلي والوطني.

كما أن للبحث هدف علمي يرتبط بالتراث السوسيولوجي والوقوف على اتجاهات التنظير التي حاولت تفسير التنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة وتفسير إيجابيات وأوجه الضعف التي تعاني منها نتيجة ظهور اتجاهات ترى أن النظريات السوسيولوجية المفسرة لقضايا التنمية والتخلف قاصرة على تقديم تفسيرا للأحوال السوسيو-اقتصادية التي تشهدها المجتمعات النامية و تبينت الحاجة الملحة إلى إجراء دراسات نابعة من واقعنا الاجتماعي قصد معرفة المعوقات المتصلة بمكوناته للحد منها واكتشاف العوامل الدافعة لعجلة التنمية، وذلك كطرح متواضع إلى ضرورة التوصل إلى رؤية نظرية تستمد أصولها الواقعية من الخصوصية المحلية الاجتماعية والتاريخية، وهذا بالنسبة للمجتمع الجزائري ككل وما يتضمنه من مجتمعات محلية.

ثالثا: دواعي اختيار هذه الدراسة:

إن ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة، يعود إلى المبررات الآتية:

- الحاجة الماسة في مجتمعنا إلى دراسات علمية تحاول تحديد أبعاد التنمية الاجتماعية ومعوقاتها لكي يتسنى وضع استراتيجية أو تخطيط مناسب لتنمية المجتمع وتطويره.
- الاهتمام بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية يؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة لعل أهمها الفقر وسوء الأحوال الاجتماعية، ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيش 70% من الفقراء في المناطق الريفية، وفي الجزائر ووفقا لدراسة قام بها فريق من

الخبراء الدوليين حول ظاهرة الفقر تبين أن 50% من سكان الأرياف يعيشون تحت الأدنى من الفقر مما يتحتم مزيدا من فرص الدخل وتحسين ظروف المعيشة[5].

- حاجة المجتمع الريفي إلى البحوث والدراسات العلمية المتعمقة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، واتصال هذه البحوث بالمشكلات الأساسية التي يعاني منها والتي تقف حائلا أمام تنميته

- إن كل سياسة تنظيم للزراعة الجزائرية يجب أن تضع في اعتبارها بشكل أكيد عددا من العناصر التي لا تخص الزراعة فقط، إنما الحياة الاجتماعية في الأرياف الجزائرية أيضا والتي تظهر بالضرورة كمعوقات لكل عملية إصلاح نود تطبيقها.

- ندرة البحوث والدراسات التي تتناول بالدراسة وتحليل الأبعاد الاجتماعية في التنمية، تلك الأبعاد التي تمثل الركيزة الأساسية ضمن ركائز نجاح المشروعات التنموية.

الاهتمام الشخصي بهذا المجال البحثي واختيار مشكلة بحث موافقة للتخصص.

حداثة وحساسية الموضوع خاصة في المرحلة الراهنة التي تتطلب تكاثف الجهود و تخطي كل ما يعيق النهوض بالمجتمع في ظل ظروف دولية لا تسمح بالتقاعس

رابعا: المداخل النظرية للدراسة:

من خلال التراث السوسيولوجي تبين لنا أن هناك عدة مداخل تناولت قضية التنمية الاجتماعية، ولقد حاول الدارسون للتنمية التحمس لمدخل أو لأخر، كما حاولوا تحقيق التكامل بين هذه المداخل، وهي:

1- المدخل التربوي: لقد ساد هذا المدخل حتى سنة 1955 الدوائر العالمية المتبنية لحركة الإصلاح الريفي، ويقوم هذا المدخل على فلسفة تعليم الكبار ومحو الأمية، وقد حدد **المؤتمر العام التاسع لليونسكو** في **"نيودلهي"** التربية الأساسية بأنها تستهدف مساعدة أولئك الذين لم تصل إليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية القائمة على تفهم مشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وكأفراد ولاكتساب مجموعة من المعارف والمهارات لتحسين أحوالهم تحسينا مطردا وللاشتراك بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا. كما يرون أن الجهل هو العامل الرئيسي في التخلف والسبب في الكثير من الأمراض التي يعاني منها المجتمع[6].

2- مدخل العملية: يركز هذا المدخل على عملية التنمية البشرية التي يمكن أن تنتقل بالنسق من النمط البسيط إلى النمط المركب، وتعني العملية تنمية ديناميات التفاعل الداخلي لدى أعضاء الأنساق المجتمعية وتحقيق مشاركتهم الإيجابية في توجيه مسارات المجتمع مع الوصول بهم إلى ترشيد القرارات وممارسة التنمية.

ويعالج البعض هذا المدخل من منظور مفهوم المشاركة، والتي يحدد بعض الدارسين أبعادها في ثلاثة: بعد المشاركة في اتخاذ القرارات وبعد المشاركة في الأنشطة، وبعد

([5]) إبراهيم توهامي، مرجع سابق، ص130

([6]) عبد الهادي الجوهري، **دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي)**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث (الأزاريطة)، ب ت، ص 148

المشاركة في قيم التنمية، ويتبنى هذا المدخل أغلب دارسي التنمية في الغرب مثل "**روس**" و"**وارن**" وغيرهم.....

3- المدخل الاقتصادي: وهو ذلك المدخل الذي يركز في عملية تنمية المجتمع على قضايا الإنتاج الاقتصادي، وتقوم فلسفته على أن تحسين الظروف الاقتصادية هو المحرك الأول لكافة المتغيرات الموقفية الأخرى داخل النسق، الأمر الذي يجعل كافة هذه المتغيرات ليست انعكاسا لتلك الظروف، وأنصار هذا المدخل ينظرون إلى التخلف من منظور الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، والمقارنة بين الدول على هذا الأساس، إلا أن تصنيف الدول إلى متقدمة ومتخلفة على هذا الوضع يعتبر نظرة سطحية لا تأخذ في الاعتبار طبيعة الهياكل الاجتماعية القائمة في تلك الدول، ويقترح أنصار هذا الاتجاه أن تكون مسيرة التنمية في تلك الدول مماثلة لمسيرة التنمية في الدول الأوروبية [7].

4- المدخل الإداري: يعتبر هذا المدخل أن قضية التنمية الاجتماعية هي إحدى القضايا الفرعية داخل العملية الإدارية الشاملة، وقد ظهر هذا المدخل واضحا لدى الدوائر الاستعمارية البريطانية التي عولجت في إطارها تنمية المجتمع لأول مرة كأسلوب إداري لاستخدامه في إدارة المستعمرات الإفريقية بهدف تحقيق المصالح الاستعمارية بالتركيز على بعض القطاعات التي تستخدم هذه المصالح مع اجتذاب مساهمات الأهالي في تحقيق هذا الهدف [8].

5- المدخل الإسلامي: في مجال التنمية أتى الإسلام بإطار تنموي يجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من حيث أنها حجر الأساس في كل عملية من عمليات التقدم، واتجاه التقدم الإسلامي نحو التنمية قد جاء من أن الإنسان هو الذي يصنع التقدم وهو الذي يستفيد من التقدم، لذلك استهدف الإسلام تزويد العقل البشري بالأفكار الجديدة التي تنميه وتقويه على السعي من أجل تحقيق حياة أفضل حيث ينظر الإسلام لتنمية العقل البشري على أنه سبيل الثروة إذا استخدمه الإنسان في الأعمال الاقتصادية المختلفة وفقا لمعاييره وقيمه العادلة وأنه سبيل للترقي إذا نماه بالعلم والمعرفة والاختراع، بالإضافة إلى التكافل الاجتماعي وبالتالي سبيل لبناء المجتمع و تماسكه[*]، كما حث على العمل ومحاربة الفقر واستغلال نعم الله(الموارد) وجعل ذلك عبادة تقرب العبد من ربه وقد وضع الإسلام كثير من الدعائم لهذه التنمية [9].

6- المدخل التكاملي: ويتبنى هذا المدخل الأسلوب التكاملي في معالجة مشكلات التخلف، وينبثق هذا المدخل من اعتبارات، إذ أن تعدد الحاجات والمشكلات يقتضي أخذها جميعا بعين الاعتبار عند التخطيط، وضرورة التنسيق بين الجهود الشعبية والجهود

([7]) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث (الأزاريطة)، 2003، ص ص29-31

([8]) نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية (دراسات في اجتماعيات العالم الثالث)**، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ، ط2، 1978، ص 127

([*]) تلك هي القيم التي تكفل بناء مجتمع رشيد، ولكن السؤال يطرح نفسه مؤداه أنه طالما أن الإسلام قد جاء بهذا التنظيم الاجتماعي الرشيد، فلماذا تخلفت المجتمعات الإسلامية عن الركب الحضاري ولم تستطع أن تحقق نموا اقتصاديا وتكنولوجيا ورأسماليا رشيدا، إنه ليس بسبب عدم فعالية أو سلبية الدين الإسلامي في التطوير الاقتصادي كما يدعي بعض علماء الاجتماع في العصر الحديث، ولكن السبب الحقيقي كما يذهب Sami Zoubida يكمن في أن المجتمعات الإسلامية لم يتحقق لها الاستقلال السياسي والسيطرة السياسية التي تحققت للمجتمعات الغربية، بالإضافة إلى سيطرة الطبقات العسكرية والحاكمة على هذه المجتمعات...، للمزيد من الإطلاع عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص ص 173-176، وعبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص **195-266**

([9]) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 177

الحكومية، وتنمية نظم القيادة المحلية، ويعد الباحثون في الأمم المتحدة وفي المعهد الدولي للإصلاح الريفي من أنصار هذا المدخل، ويرون أن حركة الإصلاح الريفي يجب أن تتضمن الإصلاح الاقتصادي والتربوي والصحي والعمراني وكافة برامج الرعاية الاجتماعية.

هذه هي أهم المداخل الأساسية التي برزت في معالجة قضية التنمية الاجتماعية ويتضح منها أن المداخل الأربعة الأولى مداخل جزئية متضمنة بالضرورة في المدخل الشمولي. ويمكن القول أن أغلب المساهمات السوسيولوجية في مجال التنمية تمت من المداخل التربوية ومدخل العملية، هذه المداخل الصادرة أساسا عن مجتمعات تختلف بنائيا عن الواقع البنائي والثقافي لمجتمعاتنا ولا يصلح كل منها منفردا في مواجهة مشكلات التخلف، لذلك فدراستنا هذه تنطلق من المدخل التنموي التكاملي، لأن المداخل الجزئية تلك صادرة أساسا عن مجتمعات تختلف بنائيا عن الواقع البنائي لمجتمعاتنا المحلية ولا يصلح كل منها منفردا في مواجهة مشكلات التخلف أو معوقات التنمية الاجتماعية التي تفتقدها هذه المجتمعات [10].

خامسا: المفاهيم الرئيسية للدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة كان علينا تحديد المفاهيم الرئيسية فيها، والمتمثلة في:

1- المعوقات: المعوقات لغة، هي من فعل عاق، يعوق غيره من كذا: أي صرفه وثبطه وأخره عنه.

أما اصطلاحا: فهي الصعوبات والعراقيل والموانع والعقبات التي تواجه تحقيق أهداف مرسومة أو تحول دون تحقيقها على الصفة المرغوب فيها [11].

والمقصود بمعوقات التنمية العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية والحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فالمعوقات تعني اتجاها سلوكيا سلبيا، ومعوقات التنمية هي من الأسباب التي تقف حاجزا أمام تقدم الشعوب وكذلك نوع من المناهضة الثقافية التي تواجه عمليات التخطيط، فالمخطط الذي يرسم خطط التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي قد يعوقه عن تحقيق أنماط السلوك التي يريد المخطط أن يسير وفقا عليها [12].

ومعوقات التنمية أو تحديات التقدم متعددة ومتباينة تبعا لظروف كل مجتمع وخصائصه وإمكانياته، وذلك وفقا للمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحديد طبيعة المعوقات وأبعادها، والعوامل التي تؤثر فيها كما تظهر في العديد من القطاعات داخل المجتمع الواحد، فالمعوقات إذن تمثل مجموعة من العوامل والقوى الكامنة في طبيعة

([10]) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص 124-128

([11]) **القاموس الجديد للطلاب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ب ت، ص683

([12]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص87

المجتمع ومثلما هي معوقة للتنمية، فإنها يمكن أن تكون مساعدة لها وذلك إذا تم توجيهها وتنظيمها.

وبوجه عام تشكل المعوقات تحديات أمام محاولات التقدم للمجتمعات المتخلفة [13]، وإذا كانت نظريات التنمية قد انطوت على غموض ملحوظ فيما يتعلق بتحديدها لمعوقات التنمية فإن عملية التنمية هي قضية معقدة ومتشابكة الجوانب تختلف معوقاتها في العديد من الأبعاد المتداخلة، فلها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة ومتداخلة يعمل بعضها من خلال بعض، ويؤثر بعضها في البعض، وهي ليست على درجة واحدة من التأثير في عملية التنمية، والذي قد يتدرج من تأثير إيجابي واضح وملموس وفعال إلى تأثير هامشي ومحدود، وقد يصل تأثير بعضها إلى حد الإعاقة الكاملة لعملية التنمية، وقد يكون لبعضها مجرد دور المساهمة مع غيرها في هذه الإعاقة وبدرجة طفيفة [14].

2- التنمية الاجتماعية: هي أسلوب للتغير الاجتماعي المخطط في المجتمعات المحلية إذا كان تناولها منذ البداية مدركا للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها باعتبارها عملية شاملة ومتكاملة تتضمن تغييرات بنائية في المجتمع نفسه أكثر من اهتمامها باستثارة النمو الاقتصادي فقط [15]، فهي تهتم بضرورة الالتزام من جانب الدولة بمعنى التنمية مع الاهتمام بمتطلبات المواطنين واحتياجاتهم واستغلال الموارد لتحقيق رفاهية الجميع، كما تركز على ضرورة الاهتمام بالتخطيط وبناء المؤسسات لخدمة المواطن والعمل على إشراكهم وتعاونهم مع بعضهم وصولا إلى تحقيق التنمية المطلوبة، وهي نفسها مبادئ التنمية الشاملة [16] فهي إذن عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي باستخدام الطاقات البشرية [17] وهي أيضا حركة إحياء حضاري ترد للمجتمعات المتخلفة قدرتها على التجدد ذاتيا وتفتح أمامها الإبداع ولا يتأتى هذا إلا بتحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل وتحرير عقله من السلفية المتحجرة التي ترفض الاجتهاد والتجديد[18] وبذلك تكون التنمية الاجتماعية قوة دافعة تطيح بالمعوقات وتبعد السلبيات وتوجه الطاقات البشرية من أجل تحقيق أهداف المجتمعات النامية فتحول الآثار السلبية إلى قوة إيجابية فاعلة [19].

3- المجتمع المحلي: يعتبر المجتمع المحلي جزءا من المجتمع القومي، يتحدد هذا الجزء عرفا بمجتمع القرية الريفية أو الحي المتخلف في المدينة، كما أن هناك أمثلة أخرى لمجتمعات محلية تعمل في المناجم أو التعدين أو في الصيد والري... ولكن المجتمع المحلي الأعم في الدول العربية هو المجتمع الريفي، وكذلك مجتمع الأحياء الفقيرة في المدن الذي يغذيه الريف بالمهاجرين، فهو امتداد طبيعي للمجتمع القروي، وهو مجموعة متجانسة من الناس، تعيش في بقعة جغرافية متميزة ومحدودة، توجد بينهم علاقات دائمة نسبيا تربط أفراد

([13]) عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص152

([14]) محمد شفيق، **التنمية والمتغيرات الاقتصادية(قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي)** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب ت، ص92

([15])Parvis, Rrichard, the social development concept (C.S.W), A.PM, W.U., 1980, p.2.
نقلا عن حسن إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984، ص ص78-81

([16]) محمد السيد فهمي، **تقويم برامج المجتمعات الجديدة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ، ص 61

([17]) قوت القلوب محمد فريد، مرجع سابق، ص 161

([18]) إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999، ص173

([19]) نفس المرجع، ص 174

المجتمع بمجموعة من النظم والقيم الاجتماعية مع احترامها والولاء لها [20]، وبغض النظر عن الاتجاهات التي تتناول مفهوم المجتمع المحلي فإن المفهوم الإيكولوجي يرى أن المجتمع المحلي وحدة ذات تنظيم اجتماعي ومكاني معين تنشأ خلال عملية المشاركة وإنجاز النشاطات التي تقابل الاحتياجات العامة وذلك من خلال تطوير أشكال متميزة للفعل الاجتماعي [21].

في حين يختلف المجتمع الريفي كنموذج للمجتمع المحلي عن باقي المجتمعات المحلية في اعتماده على الاقتصاد الزراعي وما يتبع ذلك من خصائص عامة اجتماعية وثقافية ونفسية، وكذلك حجم المجتمع من حيث السكان يكون صغيرا وتنخفض بذلك الكثافة السكانية، والبيئة أكثر وضوحا في الريف عنها في المدن، وهو أنسب المجتمعات للأخذ بمنهج التنمية الاجتماعية نظرا للبطء النسبي في حركة التغير الاجتماعي السائدة إذا ما قورن بالحضر.

وتحاول هذه الدراسة استطلاع مكونات الفعل التنموي وواقع التنمية الاجتماعية وتطويرها في ولاية بسكرة والمعوقات التي تعترضها، من خلال أحد مجتمعاتها المحلية الريفية باعتبار الولاية ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى من حيث مساحة الأرض الفلاحية والتي تقدر ب 79,5 % من مجموع مساحة الولاية التي تقدر ب2167120 كلم^2، كما يقدر سكان الريف في الولاية 237.358 نسمة أما سكان الحضر يقدر عددهم 359.620 أي بنسبة 66 % .حسب إحصاء 1998. في حين بلغ عدد السكان العاملين بالقطاع الفلاحي 74277 عامل من بين 138246 عاملا يمثل عدد المشتغلين بالولاية، وهذا حسب تقديرات 2003 [22].

([20]) سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، ص ص 193-194

([21]) السيد عبد العاطي السيد، **الإيكولوجيا الاجتماعية(مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997، ص371

([22]) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة ، **مونوغرافية ولاية بسكرة لسنة (تقديرات 2003)**

تمهيد:

بما أن هذا البحث يتناول معوقات التنمية الاجتماعية، فإن المصطلح الأخير أي - التنمية الاجتماعية - هو من المفاهيم الرئيسية للبحث، ونظرا لتعدد الآراء والتعريفات التي تناولها المفكرون الاجتماعيون حول هذا المفهوم، وكذلك تداخله مع مفاهيم اجتماعية أخرى، بالإضافة إلى تعدد أغراضه يتطلب منا تخصيص فصل للتنمية الاجتماعية نحدد فيه أهم ما ورد في ذكر هذا المفهوم بصورة عامة وصولا إلى تحديده بصفة خاصة. وفي هذا يقول **"أرسطو":" إذا أردنا أن نعرف مفهوم شيء معين فلابد لنا أن نحدد صفتيه الأساسيتين: الصفة العامة، وهي التي يشترك فيها هذا الشيء مع عموم أفراد جنسه، ثم نحدد بعد ذلك الصفة الخاصة المميزة له"** [(23)]. كما أن هذا المفهوم الاجتماعي يختلف باختلاف آراء المفكرين الاجتماعيين، وهذا يتطلب من الباحث الكشف عن الترابطات والتأثيرات المتداخلة لبعض المفاهيم، بحيث يمكن الوصول إلى مدلول المفهوم الذي يخدم الأهداف الرئيسية للبحث.

1-1- في مفهوم التنمية الاجتماعية:

صدر مفهوم التنمية الاجتماعية سنة 1944 في تقرير عن التربية الجماهيرية في بريطانيا، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بالنسق القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمع المحلي وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسارات التغير الاجتماعي والاقتصادي، لكن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس حديثا في جوهره كما ذهب إلى ذلك "أرنست ويت" "Ernest Witt" لكن ما هو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في الدول النامية والبعض الآخر يعتبر المفهوم حديثا على اعتبار أن الاهتمام بتنظيم المجتمع وتنميته ظهر عقب الفترة العلمية الثانية[(24)].

ولقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة - بطريقة عملية ورسمية - في هيئة الأمم المتحدة عام 1950، ويمكن بوجه عام التأريخ لانطلاق دراسات التنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بعلم الاجتماع في الفكر السوسيولوجي المعاصر اعتبارا من الدراسة الشهيرة التي أخرجها **"فليب روب"** "F.Roop" بعنوان المدخل إلى **"تنمية المجتمع"** عام 1955 وتقدم نظريته على بيان أوجه الخلاف بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي بوجه عام [(25)].

كما أن المطلع لأدبيات علم الاجتماع قد يلاحظ أن مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة...، لذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى. فنجد أنها عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأخرى، وتعريف آخر: هي عبارة عن نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية، فوجود

([23]) hans.l.zetterberg, **on théory and vérification in sociology**, new-york, the bed-minister press, 1965, p 41 نقلا عن محمد نبيل جامع، **التنمية في خدمة الأمن القومي (الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان)**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000، ص56

([24]) عبد العزيز العايش، **دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث،(حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراة في علم اجتماع التنمية(غير منشورة)، الجزائر: جامعة قسنطينة، 2002-2003، ص ص42-43

([25]) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص ص 65-66

الإنسان في المجتمع يفرض عليه الدخول في علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع، ومن زاوية أخرى فهي تغيير الأوضاع القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطرق ديموقراطية تهدف إلى بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة وتسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات [26]، كما عرفت بأنها تلك العملية التي من خلالها ينبغي مساعدة المجتمع المحلي على المدى الطويل أن يؤهل نفسه لتحقيق الرفاهية وسعادة أفراده، بينما ينبغي على هؤلاء الأفراد أن يكونوا على قدر كبير من الوعي والإدراك بالأهداف والخدمات التي يقدمها المجتمع [27].

بهذا نجد الدكتور **"عاطف غيث"** "يعرفها على أنها التحريك العملي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها أو مرغوب الوصول إليه " [28].

من الواضح أن التنمية الاجتماعية تهتم بتنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات وتلبية الحاجات للأفراد ورفع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية وزيادة قدراتهم على فهم مشاكلهم وحثهم على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول إلى حياة أفضل [29]، وذلك بالتركيز أساسا على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد والاستخدام الأمثل لتلك الموارد ومحاولة إشراك أعضاء المجتمع في قضايا التنمية الخاصة بهم، أي أنها حركة إنسانية إيجابية [30].

بالإضافة إلى ذلك، فمفهوم التنمية الاجتماعية يختلف باختلاف التخصصات العلمية، فهي تعني لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، أما المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية، فهي تعني وصول الإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة هو حق له تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة، وتعني لدى المصلحين الاجتماعيين توفير الصحة والتعليم والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذي يوفر له احتياجاته، وكذلك الأمن والترويح وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض، وأن ذلك يستوجب العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية [31].

إذا حللنا مختلف التعريفات السابقة أمكن استخلاص ثلاثة اتجاهات في تعريف التنمية الاجتماعية:

- أن اصطلاح التنمية الاجتماعية يرادف اصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق للرعاية الاجتماعية، أي أنها لا تمثل إلا جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة.

([26]) منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، القاهرة: دار الفجر للنشر، ط3، 2001، ص ص76-77

([27]) عبد الهادي الجوهري، **المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشروق، 1988، ص 32

([28]) عبد الهادي محمد والي، **التنمية الاجتماعية**، الإسكندرية: دار المعارف، 1988، ص ص57-58

([29]) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، 2003، ص222

([30]) عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص13

([31]) سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية (مفهومات أساسية- رؤية واقعية)**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث(الأزاريطة)، ب ت، ص ص10-11

- أن اصطلاح التنمية الاجتماعية يطلق على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية الخدمات المحلية.

- أن اصطلاح التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد [32].

وللتنمية الاجتماعية معان نظرية مختلفة، فنجد " **أروين ساندرز**" " Irwin Sanders" يميز بين التنمية الاجتماعية:

- كعملية، حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة، التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيدا، وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.

- كمنهج، حيث تعتبر اتجاها نحو الفعل، وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع، فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.

- كبرنامج، حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا في حد ذاته، والمنهج هنا عبارة عن مجموعة من الإجراءات يؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأنشطة التي تكون جوهر هذا البرنامج.

- كحركة، حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعا من التنظيم.

وبهذا فإن "**ساندرز**" يربط مفهوم التنمية الاجتماعية بأربعة جوانب متميزة من النظرية الاجتماعية، وهي التغير الاجتماعي، والضبط الاجتماعي، والتنظيم الاجتماعي، وعلم الاجتماع السياسي [33].

ويمكن أن نحددها- أي التنمية الاجتماعية - بصورة واضحة ومبسطة في هذه النقاط:

- تهتم التنمية الاجتماعية بإيجاد التوازن في المجتمع، حيث نتج عن عمليات التصنيع والتحضر والنمو السريع في قطاعات المجتمع وجود آثار سلبية في المجتمع (مجتمعات فقيرة وأخرى غنية...).

- تهتم التنمية الاجتماعية بالأهداف الوقائية فهي تعطي اهتماما خاصا للجوانب الوقائية بجانب العلاج، لأن تحقيق الأهداف الوقائية يحول دون الوقوع في المشكلات أو الانتظار حتى يتم التحرك لعلاجها.

- تهتم التنمية الاجتماعية بأهمية التداخل بين المهن وتحقيق التعاون بينها.

- تهتم التنمية الاجتماعية بالتغيير المؤسسي لمقابلة الحاجات الإنسانية المتغيرة [34].

- كما أنها تعد القوى البشرية المدربة وتعمل على تغيير الاتجاهات والقيم والسلوك الذي قد يعوق جهود التنمية الاقتصادية بجانب اهتمامها بمعالجة أية مشكلات قد تترتب على التنمية الاقتصادية [35].

([32]) فاروق العادلي، "**قطاعات التنمية في المجتمع العربي**"، في: **دراسات في المجتمع العربي**، تأليف نخبة من أساتذة الجامعات العربية، عمان: إتحاد الجامعات العربية (الأمانة العربية) ، ط1، 1985، ص ص 555-556

(1) لفنجستون: **السياسة الاجتماعية في البلدان النامية**، ترجمة أحمد النكلاوي، بيروت: دار النهضة العربية، 1972، ص ص105- 106 نقلا عن علي الكاشف، **التنمية الاجتماعية(المفاهيم والقضايا)**، القاهرة: عالم الكتب، ب ت، ص 32

([34]) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص ص 61-62

([35]) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص 73

ولتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للمجتمع، لابد أن تبذل الجهود في جميع الاتجاهات وفي جميع جوانب قطاعات الحياة ومجالاتها لإشباع كافة الاحتياجات الأساسية للإنسان. وقد يختص بهذه التنمية قطاع عريض يعرف بقطاع الخدمات الذي جرت العادة بتقسيمه إلى أربعة قطاعات جزئية هي: التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي.

ومن الممكن إتباع أسس مختلفة في تصنيف قطاعات التنمية الاجتماعية قد يكون من بين تصنيفها وفقا للأسس التالية:

- من حيث نوعية الخدمات: ويشتمل هذا النوع على خدمات تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والترويح والأمن والتربية الدينية والثقافية والجمالية والرعاية الاجتماعية.

- من حيث المجال الجغرافي: وتشتمل على خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الصحراوية والريفية والحضرية غير الصناعية.

- من حيث الفئات العمرية: وتشتمل على خدمات تتعلق بالطفولة والشباب والكهول والشيوخ.

من العرض السابق لبعض التعريفات التي جاءت في مفهوم التنمية الاجتماعية نخلص إلى أن هناك عناصر أساسية تشخص ذلك المفهوم لعل أهمها:

- أنها مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلا إلى الإنسان باعتباره الطاقة البشرية أو العنصر الإنساني الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع.

- أن هناك وسائل عديدة لإحداث تلك المساهمة أو المشاركة بين العنصر المادي في التنمية، والعنصر الإنساني أهمها التعليم، والصحة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية... وأن تلك الوسائل هي التي تساعد الطاقة البشرية على المساهمة في نمو المجتمع.

- أن قياس العائد من الخدمات الاجتماعية - التي هي وسائل للتنمية الاجتماعية - وتقييم تلك الخدمات عن طريق المقابلة بين المدخلات والمخرجات في كل خدمة تكونان مشكلتين من أخطر المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاجتماعية.

- أن الطريقة التي يحاول بها معظم كتاب الاقتصاد أن يلحقوا التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية، وينظروا إلى الأولى أنها لاحقة وتابعة للثانية وليس لها دور محدد، وإنما هي مجرد حلقة تدخل في سلسلة النشاط الاقتصادي للمجتمع، فيها كثير من الخطأ وعدم الموضوعية. إن التنمية الاجتماعية عملية أساسية وعلى قدر كبير من الأهمية في إحداث التنمية الشاملة للمجتمع.

- إن الهدف النهائي من عملية التنمية الاجتماعية هو إحداث التغيرات الاجتماعية في بناء المجتمع ووظائفه والتي بها تشخص وتتجسد أهداف المجتمع في إنجازات ملموسة.

إن النظرة الدقيقة لمفهوم التنمية الاجتماعية وما تتضمنه من عمليات تغيير اجتماعي يفرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد والجماعات في ظل إيديولوجية تترجم آمال المجتمع وتصور ما يجب أن يكون عليه مستقبلا في جميع الميادين تجعلنا نقف عند مميزات يجب أن تتوفر في تعريف التنمية وبالتالي في تطبيقاتها الميدانية [36]. وبذلك سوف تخدم عملية التمييز تلك صياغة نموذج لمتطلبات التنمية في المجتمعات النامية والمشكلات والمعوقات التي تواجه تحقيق تلك المتطلبات، وهي:

- الشمولية: وهي النظرة الكلية المتكاملة لقضايا المجتمع بأشكالها المتعددة الاقتصادية والثقافية والسياسية...الخ في حركتها وسكونها.

([36]) مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1930-1962) ، مدخل جديد لدراسة المجتمعات السائرة في طريق النمو**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 65

- التخطيط: يمثل التخطيط أهم العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية ووجهة القيادة التي تمثلها، ويستند التخطيط على مبدأ الموازنة بين الموارد من جانب والحاجات الاجتماعية من جانب آخر.

- الشعبية: بما أن أهداف التنمية الاجتماعية نابعة أساسا من الاختيار الشعبي لها فهي موجهة لخدمة وتحقيق آمال الشعب، لذا فعلى السكان أنفسهم أن يسهموا في بحث مشكلاتها وتحديد أهدافها ووسائلها، وأن تتاح لهم أقصى حد من العمالة الكاملة المنتجة لتحقيق أهدافها والإفادة العادلة من مكاسبها.

- السياسات ذات الأهداف: وهي العمليات الناتجة عن النشاط الإنساني تهتم بالصالح العام. أما الأهداف التي ترمي تحقيقها هذه السياسات فهي تحدد بناءا على متطلبات المجتمع وقيمه العليا، أي من الضروري أن تعبر عن واقع المجتمع وتطلعاته والتي تتحقق عن طريق المشاركة الشعبية (وإن كانت في الواقع غير كاملة وتحتاج إلى ميكانيزمات إضافية للضبط الاجتماعي ودفع الأفراد لتحقيق الأهداف).

- الديموقراطية: تعني الديموقراطية بأوسع معانيها طريقة للحياة في المجتمع، والتي عن طريقها يعتقد كل فرد بأنه يتحصل على نفس فرص الآخرين في ممارسة الحياة الاجتماعية، وهي كعنصر من عناصر التنمية الاجتماعية تمثل أسلوبا لاختيار أهداف التنمية الاجتماعية من ناحية وأسلوبا للعمل على إنجازها من ناحية ثانية.

- الأيديولوجية: [*] تتعدد معاني الأيديولوجية، بل يوجد صعوبة في تحديد مدلولها إذ يغلب عليها الصفة المعيارية، ومع هذا فعلماء الاجتماع يرونها حالة خاصة لظاهرة المعتقدات العامة من الصعب تمييزها عن الحالات الأخرى[37]، لذلك اعتبرت نسق من المعتقدات يرمز إلى المثالية في المجتمع وتحرك الناس نحو مجموعة من القيم عن طريق المشاركة الإرادية التي تهدف إلى تحقق الأهداف الكبرى التي يناضل من أجلها المجتمع[38]، ولا يمكن تصور التنمية تنبع من فراغ، وبالتالي فإن لكل تنمية أيديولوجية، فهي تشكل الإطار الأساسي الذي يحدد أهداف التنمية في المجتمع، وهي عادة ما تستمد من خلال المنظور التاريخي، أي تاريخ الأمة بمختلف أبعادها الإنسانية[39].

من الواضح أن تعريفات التنمية الاجتماعية تختلف باختلاف الخلفيات العلمية والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية للمتخصصين، ومن الصعوبة حقا الاعتماد على تعريف دون التعريف الآخر، لكون كل تعريف من هذه التعريفات يركز على جانب معين من جوانب تنمية الفرد والجماعة والمجتمع أو تنمية السلوك والعلاقات الاجتماعية أو تنمية القيم أو المؤسسات البنيوية للتركيب الاجتماعي... [40]. هذا الأمر يدفعنا إلى طرح بعض المفاهيم الاجتماعية ذات الصلة بهذا المفهوم لتحديد أوجه التداخل فيما بينها.

1-2- بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية:

لا يمكن حصر كل المفاهيم هنا نظرا لتعددها، لذلك نتطرق إلى المفاهيم الشائعة والأشد قربا من مفهوم التنمية الاجتماعية.

([*]) الأيديولوجية في المجتمع المحلي مثل البوصلة التي توجه التنمية المحلية إلى أقصر طريق لتحقيق الأهداف، وعلى المواطنين في المجتمع أن يكونوا على قناعة بهذه الأيديولوجية والسير على هداها عند وضع وتصميم البرنامج التنموي.

([37]) ر.بودون.وف.بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، ط1، 1986، ص85

([38]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق ص 194

([39]) مصطفى زايد، مرجع سابق، ص ص 68-70

([40]) إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص173

1-2-1- التنمية: لقد كان الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية من خلال منظور اقتصادي، وعرفت التنمية بأنها تحويل الاقتصاد القومي من حالة الركود إلى حالة الحركة وذلك عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي في تحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي وتغيير هياكل الإنتاج ووسائله ومستويات العمالة والزيادة في الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، لهذا اعتبرت الزيادة السنوية ومتوسط الدخل الفردي المرتفع من مؤشرات التنمية ومن جراء ذلك نتج خلطا في المفاهيم [41].

والجدير بالذكر أن التنمية في معناها الأصلي كانت مرادفة للنمو أو الانفتاح على الطاقات والإمكانيات الكافية وعندما تحول هذا المصطلح من اللغة العادية إلى العلوم الاجتماعية اندرج تحت المدخل التطوري مثله في ذلك مصطلح التقدم [42].

إذن في البداية احتكر علماء الاقتصاد مصطلح التنمية وربطوه بمقولاتهم البحثية، فبدا فاقدا البعد الاجتماعي، بينما لا تظهر التنمية إلا في صور وأشكال اجتماعية، تعكس المدى الذي وصلته البنية الاجتماعية بسبب الخطة التنموية المتبعة، إذ يتعذر الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي بسبب تعذر الفصل بين الظروف المادية والخصائص الاجتماعية المساهمة في تنشئة هذه الظروف، وبصورة أشمل تعذر الفصل بين جوانب الاجتماع البشري المختلفة وفي هذا اعتبر "**إيفريت هاجين**" E.Hegen أن التخلف لا يزال قائما في كثير من البلاد رغم توفر بنية اقتصادية تحتية، تمكنها من تفعيل قدراتها التنموية وانتهى إلى اعتبار شروط أخرى غير اقتصادية، فهي تتطلب بنظره تغييرا جذريا لأساسيات البناء الاجتماعي المتخلف، كل هذا جعل الكفة تميل لصالح الاجتماعيين [43].

يعرف الدكتور **"سعد إبراهيم"** التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات الكامنة في كيان معين وبشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع، ولهذا التعريف عناصر أساسية هي:

- التنمية عملية داخلية ذاتية.
- التنمية عملية ديناميكية ذاتية.
- التنمية ليست طريقا واحدا أو اتجاه محدد مسبقا، إنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات والإمكانيات داخل كل كيان.

ويرى أن التنمية تنطوي على شرطين، الأول هو إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين، والثاني هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها [44].

ولذلك فالتنمية هي فعل لتجاوز حالة التخلف، و كل جهد تنموي حقيقي هو انتقال إرادي من واقع متخلف فعلا إلى وجود ممكن يمتلك شروطه الموضوعية والذاتية [45].

([41]) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص157

([42]) السيد عبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الاقتصادي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص ص 273-274

([43]) رياض حاوي، **التنمية عوائق...ومرتكزات (مقاربة منهجية)**، مجلة الفكر، مجلة جامعية، باتنة (الجزائر): الجمعية الثقافية الجامعية، العدد 1 ، 1993، ص 14

([44]) سعد الدين إبراهيم، " **نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث** "، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 24 إلى 26 مارس 1977، ص ص67-68 نقلا عن، عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص ص44-48

([45]) نبيل رمزي وعدلي أبو طاحون، **التنمية كيف؟ ولماذا ؟ التنمية بين المفهوم والآليات (قضايا نظرية و بحوث ميدانية)، الإسكندرية**، دار الفكر الجامعي، 1992، ص 58

إن مفهوم التنمية متشعب لدرجة يصعب فيها الوصول إلى اتفاق عام حوله بين المهتمين و المختصين بالإضافة إلى الاختلاف تبعا للتوجهات أيا كان طبيعتها ليتعدى هذا الاختلاف ليصيب شمولية التعريف ذاته وما هي حدوده ومتضمناته، ومن ثم جاءت السياسات التنموية لمختلف الدول متباينة تبعا لتنوع مجالات التنظير فكرا وعملا. وإذا حاولنا تخطي هذه الحواجز النظرية والإستراتيجية واختصار المسافة البحثية لنخلص إلى القول بأن التنمية عملية معقدة ومركبة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية دون إهمال للجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني والدوافع التي تحرك الأفراد وما يقوم بينهم من علاقات وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها على جوانب المجتمع المختلفة [46].

إذا كانت معظم تعاريف التنمية قد ركزت على عملية التنمية وإجراءاتها فإن ثمة اتجاهات حديثة تنظر إلى التنمية من زاوية أخرى وهي الآثار المترتبة عليها والناجمة عنها، لذلك ينظر إليها على أنها:

- العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان في فرص الحياة بالنسبة للبعض الآخر في نفس المجتمع وفي نفس الوقت.
- التنمية هي عملية تستهدف إثارة ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله بالاعتماد على مبادرة الأفراد والمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة [47].

إلا أن التنمية الآن وكمصطلح يستخدم دوليا وعلى نطاق واسع بأنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها. وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغييرا أساسيا في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلا في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل لتغيير الموجهات القيمية والفكرية وبناء القوة تلك التي تعيق التجديدات [48]. وعملية التغيير هذه مقصودة تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسئولة تعاونها هيئات على المستوى المحلي تستهدف إدخال نظم جديدة، أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل، وإعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يطلق عليه التنمية [49].

وتجدر الإشارة إلى أنه في أواخر الثمانينات من القرن العشرين بدأ التركيز على مفهوم التنمية المستدامة، والتي تعني اكتساب المعنيين بعمليات التنمية القدرات والمهارات اللازمة ليصبحوا قادرين على الاستمرار بالتنمية وإيجاد الظروف اللازمة لذلك من مهارات وتنظيمات وموارد وأن تصبح العملية التنموية جزءا من أنماط الفكر والفعل لدى أعضاء الجماعة [50].

([46]) محمد السويدي، **مقدمة في دراسات في المجتمع الجزائري(تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص120

([47]) سعد عبد الرسول محمد، مرجع سابق، ص ص 201-202

([48]) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1986، ص 15

([49]) السيد عبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 274

([50]) إبراهيم عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1999، ص335

1-2-2- تنمية المجتمع المحلي: هي مجموعة من العمليات الديناميكية والمتكاملة تحدث في المجتمع المحلي من خلال الجهود الأهلية والحكومية بأساليب ديموقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي وتعتمد على الموارد المحلية للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع [51]. أي هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة، لذا فهي تقوم على عاملين أساسيين:

- مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية [52].

بهذا فإن تنمية المجتمع المحلي هي جزء متكامل مع التنمية الاجتماعية الشاملة، فأي انفصال أو ابتعاد عن المبادىء والأهداف يمكن أن يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق مشاكل على المدى الطويل، فهي جزء من تنمية المجتمع القومي تهدف إلى تكوين الوعي الكامل الذي يسهم بقواه المادية والبشرية في التنمية الاجتماعية على المستوى القومي الشامل [53].

إن التنمية الاجتماعية أوسع في مجال العمل بتركيزها على التنمية في المؤسسات والنظم وإحداث التجديد في كل المستويات وتهتم بالخدمات الاجتماعية وتقوم على سياسة التخطيط والتنسيق الشامل، أما تنمية المجتمع المحلي فتدخل فيها الخدمات الاجتماعية والاقتصادية جميعا وتتم في المجتمعات المحلية وتعتمد على الأنشطة التعاونية...فتنمية المجتمع المحلي تأتي في إطار التنمية الاجتماعية الشاملة [54].

ولمزيد من التوضيح، ندرج الجدول التالي للمقارنة بين المفهومين:

جدول رقم: (1) الفرق بين التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي:

نقاط الاختلاف	التنمية الاجتماعية	تنمية المجتمع المحلي
مستوى العمل	خدمات اجتماعية فقط	خدمات اجتماعية- اقتصادية -صحية- ثقافية
مجال العمل	تقوم على التنسيق والتخطيط الشامل	تقوم على التخطيط الجزئي في شكل نشاط جماعي يعتمد على الاتفاق في الرأي
أهدافها	إحداث التغيير بالتركيز على المؤسسات والنظم الاجتماعية	بالتركيز على النواحي الخاصة واحتياجات أهالي المجتمع المحلي
علاقتها بالسياسة	جزء من العملية السياسية	جزء من التنمية الشاملة

([51]) كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث(دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية)**، الإسكندرية: دار المعارف، ط1، 1993، ص ص 25-26

([52]) قوت القلوب، **تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية(إستراتيجيات، مهارات، أدوار)**، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ط1، 2000، ص 161

([53]) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص 27

([54]) قوت القلوب محمد فريد، مرجع سابق، ص160-161

العامـــة للدولة		

المرجع: قوت القلوب، مرجع سابق، ص 160

1-2-3- تنظـيم المجتمـع: مفهـوم تنظـيم المجتمـع ظهـر فـي الـدول المتقدمـة لعـلاج المشكلات الاجتماعية التي نجمت عن التقدم التكنولـوجي السريع وإعـادة التـوازن النـاتج عن ظاهرة البطالة والانحراف والتفكك الأسري ومشكلات التحضر، عكس الحـال لمفهوم التنميـة الاجتماعيـة الـذي ظهـر لعـلاج مشكلات جوهريـة تتعلق بأسـاس الحيـاة مثـل مشكلات الغـذاء والصـحـة والإسـكان فـي المجتمعـات المتخلفـة. إذن عمليـة تنظـيم المجتمـع تحـاول مواجهـة مشكلات التقدم الصـناعي والتنميـة الاجتماعيـة تحـاول معالجـة مشكلات التخلـف الاجتمـاعي [55].

ولقـد أشـار **"سـيد عـويس"** إلـى أن تنميـة المجتمـع تكـون باشـتراك أعضـاء المجتمـع أنفسهم في الجهود التـي تبذل لتحسين مستوى المعيشـة فـي محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونـات اللازمـة لمسـاعدتهم وتشـجيعهم علـى المبـادرة والاعتمـاد علـى الـنفس ويجـب أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم [56].

1-2-4- التغير الاجتمـاعي: لقد شـاع استعمال هذا المصـطلح مـع ظهـور كتـاب " **التغير الاجتمـاعي**" لصـاحبه **"وليـام أوغبـرن"** "W.Ogbern" سنة 1922، وهـو يشير إلـى التحول في البناء الاجتماعي والنظم والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتمـاعي، بمـا يشـتمل عليه البناء الاجتماعي من نظم ومنظمات وعلاقات وتفاعلات نتيجـة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير فرعي معين أو جانب من جوانـب الوجـود الاجتمـاعي[57]، وقد يكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقا [58].

وقد أكد هذا المعنـى **"لـدنبرج"** Lidenberg بقولـه **"يشير مصطلح التغير إلـى معنـى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة"** [59].

لقد استخدم عدد من الدارسين مفهومي التنمية والتغير الاجتماعي وكأنهمـا يشيران إلـى موضوع واحد على ما فيه من خلط وإساءة فهم مدلول كل منهما، وعلـى ذلك يمكننـا أن نشير إلــى أن " **تــوينبي**" "Twimbi" فــي دراســاته عــن كيفيــة ظهــور الحضــارات وتــدهورها و"**سوروكين**" "Sorokin" في دراسته عن الأنساق الثقافيـة المتعددة التـي تزدهر ثم تندثر، و"**مـاركس**" فـي دراسته عـن الانهيـار الجـدلي للأنسـاق الاقتصـادية وظهـور أنسـاق أخـرى جديدة، ودراسات كل من "**باريتو**" "Pareeto" و"**ماكس فيبر**" "M.Weber" عن الصفوة والسلطة، كانت كلها تضع أحد المفهومين محل الآخر، وعموما يمكن القول أن جميع هؤلاء المؤلفين كانوا دارسين للتغير الاجتماعي وليس التنمية [60].

وفـي هـذا السـياق أشـار **"فيليـب روب"** أن التغيـر الاجتمـاعي هـو حـدوث تحـولات اجتماعية في أي اتجاه، بينما التنمية الاجتماعية تتمثل في إحداث تكيف مقصـود مـع الظـروف المتغيـرة، أو هـي التغيـر العمـدي لهـذه الظـروف[61]. أمـا العـالم روب فيميـز بـين التنميـة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ويعتبرها تكيفا يهدف لتغيير الظروف [62].

([55]) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص 91-93

([56]) محمد شفيق، **التنمية والمشكلات الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص15

([57]) علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص459

([58]) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 6

([59]) محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، عمان (الأردن): دار مجدلاوي، ط1، 1987، ص 36

([60]) السيد عبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص12

([61]) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص 18-19

([62]) sanders,the community, ronald press co.N.Y, 1958,p 39

ومع هذا فإن أقرب المصطلحات إلى التغير الاجتماعي هو مصطلح التنمية الاجتماعية [63]، إلا أن هذه الأخيرة أوسع وأشمل من التغير الاجتماعي الذي ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو بناء المجتمع أو في نظمه الاجتماعية أو في إنماء العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها. فالتغير قد يكون تقدما وقد يكون تأخرا أي أنه تحول من حال إلى حال آخر مخالف، بينما التنمية الاجتماعية تشمل كل هذه الجوانب، كما تتناول المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي مثل مشكلات المنتجين ومشكلات الهجرة من الريف إلى الحضر والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعي السريع [64].

بهذا تعتبر التنمية الاجتماعية التغير الاجتماعي الموجه والمنظم من خلال أيديولوجية معينة من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

1-2-5-النمو: حسب تعريف "**جوزيف شومبيتر**" "Joseph-.Schompiter" فإن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه في حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الاقتصادية المتاحة.

وعلى هذا الأساس فالنمو هو نموا في حجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى مجموع السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة، ويكون النمو بطيئا وتدريجيا، يغلب عليه التغير الكمي، ويسير في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، وهو يدخل في الدراسات الاقتصادية نظرا لطبيعة النمو وخصائصها [65].

وهذا ما نجده عند عالم الاجتماع الإنجليزي "**هربرت سبنسر**" و"**ابن خلدون**"، حيث يذهب سبنسر إلى أن المجتمع ينمو ويزداد في التعقيد والبناء حتى يصل إلى حالة التباين والتمايز في الأعضاء ويقوم كل عضو بوظيفة محددة مع ارتباطه بوظائف أخرى، كما يرى بن خلدون أن المجتمع البشري يمر في تطوره بمراحل تماثل المراحل التي يمر بها الكائن العضوي في نموه [66].

لذلك ينظر إلى النمو على أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل الإنسان، أما التنمية فتشير إلى ذلك النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة. بينما يتفق مصطلح النمو مع التغير عندما يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يسير في خط مستقيم مميز أو في اتجاه واحد للأمام [67]. ومن الأمور المسلم بها أن النمو يحدث عن طريق التطور البطيء، بينما التنمية تحتاج إلى دفعة قوية **Big Push**.

إن الفرق بين التنمية والنمو هو سرعة التنمية مقارنة بالنمو الطبيعي والتغيير الجذري بصورة خاصة [*]، والشيء التقليدي لهذه النقطة تتضمنه وجهة نظر "**جونز**" من أن التنمية

نقلا عن علي الكاشف، مرجع سابق، ص ص30-31

([63]) حسن إبراهيم عيد: مرجع سابق، ص66

([64]) عمر محمد التومي الشيباني، **التربية وتنمية المجتمع العربي**، ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1985، ص 66

([65]) جهينة سلطان العيسى، **علم اجتماع التنمية**، الأردن: الأهالي، ب ت، ص 37

([66]) جراهام كرو، **الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية (ما بعد العوالم الثلاث)** ، ترجمة جمال محمد أبو شنب، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص166

([67]) نفس المرجع، ص 36

([*]) المقصود بالتغيير الجذري هو تغيير الهياكل الأساسية في بنايات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إن توسيع التعليم الجامعي أو زيادة مخصصاته المالية قد يضخم من حجم وإنتاج التعليم الجامعي، وهنا يحدث نمو للتعليم الجامعي دون أن يحدث تنمية لأنه لم يحدث تغيير في أسسه أو هياكله أو مهامه وبالتالي لم يحدث له تغيير نوعي، لكن إذا قمنا بتغيير

أكثر من النمو، إذ يجب أن تكون تنمية اجتماعية، ويجب أن يكون التقدم تجاه العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى الحياة [68].

ولعل هذا ما جعل البعض يرى أن التنمية هي النمو المدروس والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء أكانت تنمية شاملة أو في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي [69].

1-2-6- التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية:

لما كانت التنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد فإن التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة - إذا جاز هذا التعبير- فهما يحققان هدفا واحدا، كما أن كلا منهما تعتمد على الأخرى وتؤثر فيها. فالتنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية حيث تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال. والتنمية تتطلب أيضا وفي المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والإنتاج يمثله التركيب السكاني للمجتمع وبناؤه الطبقي ونظمه الاجتماعية ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة ومواصلات وتغذية...الخ، وتحدده وتؤثر فيه المعوقات المتصلة بالتغير الاجتماعي كالمشكلات الاجتماعية والفوارق الكبيرة في الدخول ومستويات المعيشة بين الأفراد ومشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ومشكلات النمو السكاني العالي وسوء توزيعها الجغرافي...الخ [70]. وإذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف أساسا إلى زيادة الإنتاج بترشيد الإنفاق ورفع معدلات الدخول الفردي واستغلال فائض الاستثمار بأفضل الطرق الممكنة لزيادة الدخل القومي، فإن التنمية الاجتماعية إنما هي نتيجة لاحقة لمقدمات سابقة ترتبط بالتقدم الاقتصادي وبزيادة الدخل القومي الذي يؤدي بالطبع إلى ارتفاع معدلات الدخول، فالعامل والفلاح لا يستفيد كثيرا من تطبيق هذا النظام بالاقتصار على مجرد زيادة الدخل الفردي الخاص، حيث ينبغي أن تعمل مختلف أجهزة الدولة ووسائل الإعلام على تطوير العامل والفلاح عن طريق التثقيف وزيادة الوعي مما يسهل على الدولة توجيه الإنتاج وترشيده إلى أفضل صفة ممكنة، وحتى يستطيع أن ينفق الفلاح أو العامل دخله الخاص عن طريق أفضل إنفاق ممكن [71].

ثم إننا نضمن بهذه الطريقة الوصول إلى تحليلات كمية لفاعلية إجراءات التنمية الاجتماعية أيضا، وهو أمر لم يكن من الميسور تحقيقه دون هذا الربط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية [72].

يلاحظ أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأن كلاهما يسهم في الآخر ويدعمه، ذلك لأن نتائج التنمية الاقتصادية تتيح الفرصة لقيام العديد من البرامج

نظام ترقية الأساتذة أو بتغيير نظام تعيين المعيدين أو بتغيير نسبة الطلاب إلى الأساتذة أو بتغيير نظام مكتب التنسيق (مصلحة الانخراط)، فإن ذلك يمثل تغييرا هيكليا لأنه تغيير في بناء التعليم الجامعي وهيكله التركيبي وهو مما ينتمي إلى التنمية وليس النمو، أنظر محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، مرجع سابق، ص 63

([68]) محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، ص63

([69]) عبد الهادي الجوهري، **معجم علم الاجتماع**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998-1999، ص ص 5-6

([70]) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 29

([71]) محمد شفيق، مرجع سابق، ص ص9-10

([72]) زينب محمد زهدي وقباري محمد إسماعيل، **أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي(مداخل نظرية)**، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1985، ص ص 431-432

لصالح التنمية الاجتماعية، هذه الأخيرة، والتي بدورها توفر المناخ المناسب لنجاح خطة التنمية الاقتصادية من حيث توفير الأيدي العاملة المدربة والقادرة بحكم اتجاهات وأنماط سلوكها على المساهمة بفعالية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية[73]. وهذا يعني أن التنمية الاجتماعية تعمل على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى، كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى، حيث أن الإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقيها وهو الهدف الذي توجه إليه التنمية [74].

ومن هنا يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية، إذ أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيرا واضحا في برامج التنمية الاقتصادية بزيادة الكفاية الإنتاجية للفرد، لذلك أدرك الاجتماعيون هذه الحقيقة واتجهوا إلى دراسة قضايا التخلف معتمدين على منهج تكاملي يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية [75].

1-2-7- التحديث: تتعدد تعريفاته باختلاف اتجاهات العلماء، حيث يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا وسيطرته على الطبيعة، بينما ينظر علماء الاجتماع إلى التحديث من خلال التباين والتمايز بين المجتمعات، والطرق التي تظهر بها الأبنية الاجتماعية الجديدة، وكذا مساويء التحديث كالانحراف والصراعات، أما علماء النفس فيتمثل التحديث عندهم في الاعتماد على النفس واكتساب الفرد لخصائص وقيم تدفعه إلى مزيد من الإنجاز، كما ذهب البعض إلى أن التحديث يعني التغريب "westernization" أي اكتساب الثقافة الغربية، بينما ذهب البعض الآخر إلى تحديد مدلول التحديث من خلال التغير والتنمية ويرون أنه يشير إلى العملية التي يتحول بها المجتمع من مرحلة إلى أخرى، بافتراض أن المجتمع يسير نحو الأفضل [76].

ورغم تباين وجهات النظر لدى العلماء حول تحديد مدلول التحديث إلا أن يمكن الإشارة إلى الاتجاهات الكبرى في نظرية التحديث والتي تكشف عن ثلاث طرق في عرض ملامح هذه المفهوم:

- الاتجاه الأول: ويحلل عملية التحديث ويفهمها على أنها عملية تباين وتفاضل مستمر في البناء الاجتماعي وتخصص في الوظائف يشمل كافة مجالات العلاقات الاجتماعية، وأن هذا التباين أو التفاضل ينطوي على تنسيق وتكامل في مستوياته الأعلى وذلك عن طريق القواعد والمعايير المنظمة ذات الطابع الأخلاقي العام.

- الاتجاه الثاني: يحلل مفهوم التحديث بالإشارة إلى التحول الشامل للأنساق التقليدية، وهو ما حدث في المجتمعات التي أصبحت الآن متقدمة، والتحول الذي أصاب مجمل المعايير والتوجهات القيمية التي كانت مسيطرة.

- الاتجاه الثالث: يفهم التحديث على أنه تكامل بين العناصر التقليدية والحديثة في سياق التواصل الاجتماعي والثقافة السياسية [77].

([73]) محمد الجوهري، مرجع سابق، ص 51

([74]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص95

([75]) علي الكاشف، مرجع سابق، ص**27**

([76]) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص149

([77]) علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص41

بالمقابل هناك فريق من علماء الغرب يتحدثون عن أربعة مفاهيم مترادفة وهي التحديث والتنمية والتغريب والتقدم على أنها عملية إحلال النظم الاجتماعية والاقتصادية و السياسية والفكرية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية [78].

لهذا أعتبرت التنمية نوع من التحديث الكلي الشامل كما يشير إلى ذلك الدكتور "**أحمد بدر**"، إذ أن تبني الأفكار الجديدة والعمل بها في النشاط السلوكي للفرد هي من أفضل المؤشرات الدالة على التحديث والتنمية [79].

ومع هذا فثمة فروق بين مفهومي التنمية والتحديث وذلك بالرغم من وجود بعض العلماء ممن ينظر إلى التنمية على أنها عملية مصاحبة للتحديث، فالتحديث عملية تركز على عناصر التكنولوجيا، أسلوب الحياة، أسلوب الإنتاج، التنظيمات الاجتماعية المختلفة أي نقل النماذج الثقافية الغربية إلى المجتمعات التقليدية بناءا على وجود ثنائية (تقليد-حداثة)، بينما التنمية عملية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال الطاقات المادية والبشرية وتوظيف الإمكانيات الذاتية بشكل يدعم نموه وتطوره [80].

1-2-8- التطور: اكتسب مفهوم التطور شهرته نتيجة استخدامه الناجح في ميدان علم الحياة وما كتبه "**داروين**" عن تطور الأنواع، كما استخدمه "**سبنسر**" بنجاح حتى اقترن اسمه بهذا المفهوم، ونجده أيضا في الماركسية، حيث استخدم في المادية التاريخية لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا [81]، وقد عرف على أنه ذلك التغير التدريجي للأشياء من حال إلى حال آخر، ويأخذ في ذلك فترات طويلة، ويسود الاعتقاد بأن التطور يرتبط بالظواهر الاجتماعية كما يرتبط بالظواهر الكونية والعضوية، ويستند مفهوم التطور على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها مع الإشارة إلى أن أساس التطور هو التمايز والتعقيد [82].

1-2-9- التقدم: استخدم في البداية ليشير إلى التحسن، وقد عرفه "**دافيد هيوم**": " **أنه التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالته الفطرية إلى حالة أعظم كمالا** "، حيث يرى علماء الاجتماع أن التقدم الاجتماعي يبحث عن مجتمع أفضل بينما يهتم التغير الاجتماعي بالمجتمع في الواقع [83]، وهو يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية [84]، أي أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل من سابقتها.

1-2-10- الخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية هي مجموعة الأنشطة المنظمة التي تستهدف تحقيق التكيف الاجتماعي بين الأفراد والمجتمع عن طريق استخدام طرق فنية تحقق تعاون الأفراد والجماعات على مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم المتصلة بالتكيف في مجتمع متغير وتحسين ظروفهم الاجتماعية بالانتفاع بالجهود الحكومية والتطوعية في مختلف ميادين العمل، فالعلاقة بين الخدمة الاجتماعية و التنمية الاجتماعية أن كلاهما يسعى إلى هدف النهوض بالمجتمع و يختلفان في الطريقة و المنهج. حيث أن الخدمة الاجتماعية

([78]) نفس المرجع، ص 39

([79]) منير حجاب، مرجع سابق، ص 36

([80]) علي غربي، مرجع سابق، ص ص 41-42

([81]) إبراهيم عثمان، مرجع سابق، ص335

([82]) نفس المرجع، ص ص 37-38

([83]) عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري، **علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985، ص ص 10-11

([84]) علي غربي، مرجع سابق، ص38

مهنة ميدانية أكثر منها نظرية، في حين التنمية الاجتماعية مجال نظري أكثر منه ميداني حيث تهتم بدراسة النظريات و النماذج الخاصة بالتنمية الاجتماعية بهدف وضع برامج تنموية ملائمة للمجتمع المراد تنميته. فالخدمة الاجتماعية هي نوع من العمل الاجتماعي الخاص، أما التنمية الاجتماعية فهي نوع من العمل الاجتماعي العام. إن الخدمة الاجتماعية تتطور بتطور التنمية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية تتطور بتطور الخدمة الاجتماعية. فالعلاقة إذن تكاملية، ذلك أن توفر الخدمات الاجتماعية و تجسيدها يتوقف على التنمية الاجتماعية (تطور المجتمع من الناحية الاجتماعية) و تطور التنمية الاجتماعية يقتضى خدمة الفرد و المجتمعات لأنهم هم الذين يسهمون في التنمية الاجتماعية[85].

وخلاصة القول أن أي من المفهومات لم يقض على غيره، وهو ما يؤكد على نسبية ومرونة المفاهيم الاجتماعية، بالإضافة إلى أن كل هذه المفهومات تشترك في خاصية واحدة ألا وهي أن لكل منها ظروف خاصة وسياق خاص ظهرت فيه [86]، لذلك يصعب حصر كل التعريفات التي جاءت في أدبيات التنمية نظرا لتعددها وتنوعها، ولقد كانت هذه التعددية استجابة للتباين الأيديولوجي من جهة واختلاف المكان والزمان بين المجتمعات، وبهذا فمفهوم التنمية الاجتماعية أيضا يصعب حصره حصرا دقيقا نظرا لهذا التداخل بين المفاهيم السوسيولوجية. إلا أنها أصبحت ضرورة وحتمية ومطلبا أساسيا للمجتمعات لتخطي التخلف وتحقيق فرص الحياة الكريمة من خلال تعبئة الموارد المتوفرة وتحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد[*] لإدراك التوافق الاجتماعي بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي لأفراد المجتمع.

1-3- أهمية التنمية الاجتماعية وأهدافها:

يرجع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية إلى حقيقة هامة مؤداها أنه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن، إلا أن الظروف الاجتماعية الأساسية ظلت على ما هي عليه لدى كل من الفرد، الأسرة، والمجتمع المحلي، بل ظل أفراد المجتمع يعانون من حالة الفقر، ظروف السكن السيئة، سوء التغذية، حيث وقفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقا أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي [87]، كما يرجع هذا الاهتمام إلى عدم الرضا عن المجهودات الحديثة للتنمية وأملا في الحصول على بدائل أفضل كأن تصبح التنمية الاقتصادية عاملا مساعدا للتنمية الاجتماعية مع توجيه مزيد من الاهتمام للقيم الإنسانية في المجتمع [88].

لقد أصبحت التنمية الاجتماعية ضرورة ولازمة للتنمية الاقتصادية لدفع عجلة التنمية وضمان نجاحها واستمرارها، فعمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة تعتمد في الوقت الحاضر على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال، فالإنسان ذو الكفاية الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطا من التعليم والذي يتمتع بصحة جيدة، ويعيش في سكن مريح وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الآمنة في حاضره ومستقبله هو الذي

([85]) رشيد زرواتي، **مدخل للخدمة الاجتماعية**، الجزائر : جامعة المسيلة، 2000، ص102 وص 111

([86]) نفس المرجع، ص43

()* الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد لا يكتسب معناه إلا عن طريق الأفراد الذين يعيشون خلال فترة زمنية ويتفاعلون فيما بينهم على نحو معين ومدى رشد أي إجراء سياسي أو اقتصادي إنما يستند إلى طبيعة فهمنا للنسق الاجتماعي الذي يتم فيه هذا الإجراء، فمثلا يعد الإنفاق على الصناعات العسكرية عملا رشيدا في الدول الرأسمالية بينما لا يعتبر كذلك في الدول النامية، أنظر السيد عبد العاطي السيد، الإيكولوجيا الاجتماعية...، مرجع سابق، ص371

([87]) عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 25

([88]) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 25

يستطيع أن يساهم بإيجابية في بناء المجتمع وتنميته [89]. بيد أن معاناة الأفراد في المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم يؤدي إلى استنزاف أوقاتهم وهدر طاقتهم، وعدم تلبية مطالبهم فتتأثر مشاركتهم في مجالات التنمية، كما تتضح أهمية التنمية الاجتماعية فيما يلي:

- زيادة الدخل القومي، إذ أن الهدف الأساسي الذي يدفع البلاد المتخلفة إلى القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشتها مع الزيادة في أعداد سكانها ولا سبيل إلى القضاء على الفقر إلا بزيادة الدخل القومي الذي بدوره تحكمه مجموعة من العوامل كالإمكانيات المادية ومعدل الزيادة السكانية...

- رفع مستوى المعيشة، وقد يعوق تحقيق هذا الهدف عندما يزيد عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

- تقليل التفاوت في الدخول والثروات، إذ أنه وباستحواذ نسبة قليلة من المجتمع على نصيب عال من الدخل القومي، بينما غالبية المجتمع يحصل على نسبة بسيطة جدا، ينجم عن هذا الوضع أن الفئة القليلة لا تنفق عادة كل ما تحصل عليه وتكتنز الجزء الأكبر مما يؤدي إلى ضعف جهاز الإنتاج [90].

- كما تهدف التنمية الاجتماعية إلى استثارة مجموعة من عمليات التغيير المخطط، وهي بذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغير من حيث اتجاهاته وشدته وعمقه، وبأهداف المجتمع النابعة من أيديولوجية تصنع شكل النظام الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك بطبيعة المشاكل القائمة وتوفير الإمكانيات المتعددة الأنواع القادرة على مواجهتها، وبمستوى الطموح المتمثل في تطلع واقعي مستند إلى الإدارة لتنمية إيجابية واضحة [91].

- بالتالي تسعى إلى إحداث التغييرات الوظيفية بالقدر الذي يمكن النسق الاجتماعي من مجابهة تحديات البيئة، وتحقيق أهدافه باستغلال الطاقات المتاحة فيه، حيث يصاحب هذه التغيرات في مرحلة التنمية أيضا تغيرات بنائية لإحداث التغيرات الوظيفية أو كنتيجة لها [92].

- وبذلك يتجلى البناء المنظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق مستويات معيشية وصحية ملائمة، مما يؤدي إلى إنماء العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تسمح للأفراد بتنمية قدراتهم إلى أكبر حد ممكن وبزيادة رفاهيتهم بشكل ينسجم مع قدرات واحتياجات المجتمع والوضع الاقتصادي السائد. وهذا يؤدي إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي، ولأن الأخير درجة التحول فيه أبطأ من الأول فهو يحتاج إلى تنشيط بأن تتدخل الدولة أو المؤسسات الخاصة في رسم وتنفيذ السياسات الموصلة إلى التوازن [93].

- وبصورة عامة تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين وتأكيد استمراريتها بالاستخدام الأمثل للموارد المحلية [94]. أي أن التنمية الاجتماعية تستهدف التحسين المادي في حياة المجتمع، ويتوقف مدى هذا التحسن على

([89]) نفس المرجع، ص 26

([90]) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص ص78-81

([91]) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص15

([92]) عادل مختار الهواري، **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص 155

([93]) فؤاد حيدر، مرجع سابق، ص121

([94]) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص63

استعداد أعضاء المجتمع على تبني مشروع كبير أو صغير، وعلى إمكانية تواجد أو تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذا المشروع الذي يقرره المجتمع [95].

1-4- الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية: حتى يكون لدينا إطار نظري واضح للتنمية الاجتماعية ينبغي علينا أن نوضح أهم الأسس التي يرتكز عليها هذا المفهوم، وتتلخص فيما يلي:

1-4-1-مبادىء التنمية الاجتماعية (*):

لقد طور دارسوا التنمية الاجتماعية في الأمم المتحدة مجموعة من المبادىء في أول دراسة منظمة عن قضية التنمية صدرت عن وكالات الأمم المتحدة، وهي تعد أهم المبادىء التي صدرت عن دراسات التنمية بوجه عام، والتي يجب الأخذ بها عند التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية.

- يجب أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع، وأن تصدر استجابة للحاجات الهامة والقائمة التي يشعر بها المواطنين ويعبرون عنها بصراحة لا أن تقع في مجال اهتمام مخططي برامج التنمية.

- أن تقوم عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية المختلفة.

- أن تغير نمو اتجاهات أهالي المجتمع المحلي يحتل درجة من الأهمية تعادل درجة المنجزات المادية أو برامج التنمية في مجالات الاقتصاد خاصة في المراحل الأولى من برامج التنمية.

([95]) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص**47**

- يجب أن تسعى برامج التنمية إلى زيادة فاعلية مشاركة المواطنين في شؤون المجتمع المحلي وإعادة إحياء نظم الحكم بطريقة أكثر فعالية، أو استحداث النظام إن لم يكن يوجد من قبل.

- اكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات الشعبية المحلية، لأن عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات الوظيفية المأجورة فقط، وأن القيادات الشعبية قد تكون لها الفاعلية في الدعوة إلى التجديد ما يفوق القيادات العلمية المهنية من حيث الخبرة الضرورية.

- ضرورة التركيز على مساهمة جميع الشرائح الاجتماعية في برامج التنمية من خلال برامج التنمية الأساسية وتعليم الكبار ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات...، أي ضرورة التركيز على الخدمات الاجتماعية بكل أنواعها.

- يجب دعم الجهود الذاتية بخدمات حكومية فعالة، وذلك لأن تنمية المجتمع تهدف إلى تحقيق التكامل بين عوامل ثلاثة هي قدرة المواطنين على العون الذاتي والعمليات العلاجية التي تقوم بها أجهزة الرعاية الاجتماعية والأنشطة الحكومية التي تعدها الأجهزة الحكومية [96].

- يجب التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للتنظيمات الطوعية على كافة المستويات وتوظيفها في خدمة أهداف الخطة التنموية.

- يتطلب الإعداد لبرامج التنمية على المستوى القومي اعتناق سياسة اجتماعية متسقة واستخدام تنظيمات إدارية فعالة وتعبئة كافة الموارد المحلية والقومية وتنظيم الدراسات العلمية والتطبيقية.

- التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي يتطلب تبني خطة متوازنة على المستوى القومي، لأن المجتمعات المحلية غير قادرة لوحدها على مواجهة مشكلاتها [97].

1-4-2- قواعد التنمية الاجتماعية:

تتلخص قواعد التنمية الاجتماعية و أسسها فيما يلي:

- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير، و العمل على وضع البرامج الرامية إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم إشراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها، ذلك لأن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة أمام التجديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة.

- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد، وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع.

- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع، ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في

([96]) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص15

([97]) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص **194-196** وأحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص ص **46-48**

برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكانية، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة.

وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع، ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم، فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها، والعقبة التي يواجهها المسئولون عن التنمية الاجتماعية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة، ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية الاجتماعية تم كل شيء دون مقاومة، وسهلت عملية الإقناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبيرين.

- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث أنه يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالا وظيفيا أوسع.

وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود، باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع. فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال مواد جديدة غير مألوفة بالنسبة له، وينطبق هذا أيضا على الموارد البشرية، فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع ولو كان ذو كفاءة وقدرة [98].

ويضيف "هوبهاوس" "L.T.hobhouse" إلى ذلك مجموعة أخرى من القواعد يطلق عليها عناصر التنمية الاجتماعية ويحددها في ست هي:

- الاهتمام بتنمية الصفات الكيفية للفرد، فالمبادأة والثبات والجلد والذكاء...الخ كلها مميزات ينبغي إنماؤها في الفرد حتى يتمكن من تقوية روابطه مع الجماعة التي ينتمي إليها.
- دراسة العملية التبادلية بين مجالات التنمية الاجتماعية وهي الخدمات، بمعنى أن مخرج الخدمة الصحية مثلا ينبغي أن يكون مدخلا للخدمة التعليمية.
- محاولة وضع قياس للتنمية الاجتماعية على عنصر الاضطرار أو التقييد في الحياة الاجتماعية بقدر ما تعتمد على التعارف المدعم بتبادل الحاجات.
- الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه القيم والنماذج الأخلاقية في التنمية الاجتماعية [99].

1-4-3- عناصر التنمية الاجتماعية:

يمكن تحديد عناصر التنمية الاجتماعية في ثلاثة: تغير بنائي ودفعة قوية وإستراتيجية ملائمة، وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تعتبر ضرورية للتنمية الاجتماعية ولازمة لها، وبدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح.

أ) **التغير البنائي:** يقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع، أي في حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي، والتغير البنائي هو الذي يربط بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. فمن الصعب أن تحدث التنمية

([98]) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص 16-18 وحسن إبراهيم عيد، مرجع سابق ص ص72-75

([99]) رشيد زرواتي، مرجع سابق، ص15 وحسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص ص72-73

في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير ذلك البناء الاجتماعي لذلك المجتمع، فقد ورثت البلاد النامية كثيرا من المشكلات التي ترسبت وتراكمت عبر السنين وأصبحت تمثل خصائص البلاد النامية مثل الثنائية الاقتصادية(*) وانخفاض المستويات التعليمية...الخ، كل هذه الخصائص تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبلاد النامية ولا يمكن تحقيق معدلات سريعة للنمو والتنمية دون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق والجذرية ولها طابع الشمول والامتداد، أما الطابع الذي يعالج الأوضاع معالجة سطحية ويضع حلولا جزئية ومؤقتة للمشكلات الاجتماعية دون أن يستأصل الأوضاع القديمة من جذورها، فلن تتحقق له مقومات النجاح.

وعلى ذلك نجد أن التغير البنائي واحد من مجموعة عناصر أساسية لازمة للتنمية بدونه لا يتسنى للبلاد النامية أن تتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت عبر السنين والتي أصبحت تمثل تحديات أمام حكومة هذه البلاد.

ب) **الدفعة القوية:** لابد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها من حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية، فهي التي تملك إمكانيات التغير، وهي المسئولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد. ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد، وبجعل التعليم إلزاميا ومجانيا بقدر الإمكان وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات. ولمحاربة الأمية بين الكبار مثلا، فإنه من الممكن تحقيق الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع وبالاستعانة بالشباب المتعلم في المناطق الريفية والحضرية وتجنيده في حملات محو الأمية، وسن القوانين ذات الصلة بتشغيل العمال في القطاعات الصناعية والتي تشترط على العامل إجادة الكتابة والقراءة وهكذا...

والدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي ولا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي تترتب عليها هوة ثقافية كبيرة ومشكلات اجتماعية ضخمة أقل أضرارها مقاومة التغيير بشكل يهدد نجاحه ويضعف من فاعليته [100]، وهذا كله يتطلب توفر ما يلي:

- وجود قيادة واعية، حازمة، وعادلة في نفس الوقت لتدير عجلة التنمية وتكون بمثابة الدينامو المحرك للبناء كله، وإلى جانب هذا فعليها إعداد صف ثان أو حتى ثالث لهذه القيادة في المستقبل.

- إيقاظ رغبة التغيير لدى المواطنين واستنفارهم للمشاركة المادية والمعنوية والسياسية في عملية التنمية.

- إحداث التغيير المطلوب طبقا للإستراتيجية الملائمة ثم محاولة تثبيته لكي يصبح جزءا لا يتجزأ من مقومات المجتمع محل التنمية.

- التنسيق بين الجهود الذاتية والجهود الحكومية، إلى جانب الجهود المشتركة (حصيلة عملية التنمية)، وهذا يتطلب مراعاة مبدئي الأولويات والتكامل في نفس الوقت.

() *الثنائية الإقليمية ويقصد بها وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في داخل المجتمع الواحد، ويتسبب عنها عدم التكامل الإقليمي، هذا في الوقت الذي تضيق فيه هذه الهوة في المجتمعات المتقدمة، وتتلاشى بمرور الوقت نجد أنها تتزايد بصفة مطردة في البلاد النامية.

([100]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات... ، مرجع سابق، ص ص50-52

- البعد في كل نشاطات التنمية عن كل ما هو قهر وإجبار لأنه لا يليق بطبيعة الإنسان، لأن الإنسان الحر هو وحده القادر على العطاء والمشاركة باقتدار [101].

ج) الإستراتيجية الملائمة: [*] ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وينبغي أن تقوم إستراتيجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، أي تحقيق التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.

وتتوقف الإستراتيجية المختارة على العديد من الاعتبارات: طبيعة الظروف عند البدأ بالتنمية من حيث درجة التخلف، نوع الاستعمار الذي كان يحتل البلد، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على استقلالها، نوع الحكم السائد، درجة الاستقرار السياسي، نوعية الإدارة وشكل الجهاز الحكومي وطبيعة النظام الاقتصادي، حجم المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع [102].

كذلك طبيعة الأهداف المنشودة فهناك أهداف بعيدة المدى يراد الوصول إليها في المدى البعيد، وأهداف مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب وهذا بدوره يتطلب:

- انطلاق الخطط التنموية من واقع المجتمع نفسه، وهذا في حد ذاته يتضمن البعد عن استيراد الإستراتيجيات الأجنبية التي أثبتت التجارب الكثيرة عدم ملاءمتها أو حتى فشلها في تقديم الحلول.

- الموازنة بين إمكانيات المجتمع الحقيقية وأمانيه، وبحيث تكون الواقعية وحدها هي الفيصل في هذا الاتجاه.

- الأخذ بنظام الأولويات في التنمية بالنسبة لنشاطات التنمية وقطاعاتها المختلفة والموازنة بين جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

- الأخذ بالاتجاه الكمي الرقمي إلى جانب الاتجاه الكيفي بطبيعة الحال الذي يراعي ميزان المكسب والخسارة، أي المدخلات والمخرجات [103].

1-4-4- مراحل التنمية الاجتماعية:

لعملية التنمية الاجتماعية مراحل عدة ينبغي أن تتم من خلالها ولعل أهمها ما يلي:

أ) التعرف على البيئة الطبيعية للمجتمع: ويتم ذلك عن طريق دراسة المجتمع من النواحي الجغرافية والمناخية والجيولوجية، وبالتعمق في دراسة خواصه الأساسية مثل تكوين التربة وتركيبها الكيميائي، ودراسة الثروة الحيوانية والمراعي وأنواعها...الخ، وتفيدنا تلك الدراسة في التعرف على موارد المجتمع المتاحة والميسرة.

ب) دراسة السكان وتركيبهم: فمن الطبيعي أنه لكي نضع برامج للتنمية الاجتماعية في منطقة ما، ينبغي أن نتعرف على التركيب السكاني لتلك المنطقة من حيث السن والنوع، ونسبة العاملين إلى جانب إجمالي السكان، ومعدل الخصوبة... ، فعن طريق هذه الدراسة

([101]) عبد المنعم محمد بدر، "**مقدمة عن التغير والتنمية**"، في: دراسات في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص476

([*]) يعتبر مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم العسكرية، والتي تم استخدامها في بعض فروع المعرفة، وهي تختلف عن التكنيكات التي تعتبر عمليات لاحقة للاستراتيجية، وتعني الاستراتيجية الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف، وتتحدد الاستراتيجية المناسبة بالمفاضلة بين الاستراتيجيات المتاحة، وكذلك على تكلفة الاستراتيجية من حيث المال والبشر والوقت في ضوء العائد المتوقع.

([102]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، ص ص 52-59

([103]) عبد المنعم بدر، مرجع سابق، ص ص476-477

يمكن لنا التعرف على الطاقات البشرية التي يتجسد فيها معنى التنمية الاجتماعية، بحيث يمكن توجيه برامجها إلى تلك الطاقات.

ج) التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية: لكي نخطط لتنمية مجتمع ما ينبغي أن نبدأ بدراسة مظاهر الحياة الاجتماعية فيه، نتدارس النسق القيمي الذي يحكمه، وكذلك العادات والعرف والتقاليد التي تشكل إطاره الحضاري، وكذا النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية ونظام الملكية...الخ، وذلك حتى يمكن أن نضع برامج إنمائية تكون متوافقة مع تلك القيم والنظم.

د) دراسة النشاط الاقتصادي دراسة رأسية متعمقة: فيجب التركيز أساسا على ذلك النشاط باعتباره يمثل المدخل الرئيسي في المجتمع الذي نعتمد عليه في تنفيذ البرامج، فينبغي دراسة مختلف صور الإنتاج الزراعي والرعوي والحرفي والصناعي وأنواع الوظائف والمهن وكذلك تشمل الدراسة فيما تشمل نظام الأجور ومستوى الدخل والأسعار والادخار والاستثمار.

هـ) مرحلة الفعل التنموي في المجتمع: بناءا على المراحل الأربع السابقة يستطيع المنمي تحديد الإطار التنموي الذي يعمل فيه وذلك بالاستعانة بالدراسات والمعلومات الأولية والضرورية عن إمكانيات المجتمع المادية والبشرية، ثم يبدأ المنمي بعد ذلك مرحلة " الفعل التنموي" وبالتالي تبدأ التنمية الاجتماعية مرحلتها التنفيذية بناءا على البيانات والمعلومات المستقاة من المراحل السابقة، غير أن ذلك الفعل التنموي ينبغي أن يتم في مراحل فرعية أربع:

- المرحلة التقليدية: وهي تلك المرحلة التي يأخذ فيها العمل التنموي صورة تكرار الأنماط التنموية في المجتمع.
- مرحلة التمهيد للبدأ في عمليات التنمية: وتتم عن طريق اختيار طرق العمل التي ينبغي إتباعها في برامج التنمية.
- مرحلة بناء الهياكل التنموية في المجتمع: وهي تلك التي تحدث التغير البنائي كتشييد المصانع وغيرها.
- مرحلة إحداث التغير الوظيفي في المجتمع: وذلك بتغيير سلوك الأفراد من النمط التقليدي إلى النمط المستهدف حتى يمكن لهم أن يشاركوا في برامج الخطة الإنمائية.
- مرحلة التقييم: وتتناول هذه العملية دراسة وتقييم البرامج التي تم تنفيذها ومتابعتها ومطابقتها بالمستهدف منها حسبما وضع في الخطة الأصلية، وتوضيح مدى إسهام أعضاء المجتمع وتعاونهم مع السلطات العامة في إنجاز البرامج، ويستعان في هذا التقييم بالدراسة القبلية في المجتمع أو بالدراسات المقارنة في مجتمعات أخرى تكون قريبة الشبه بالمجتمع موضوع التنمية الاجتماعية، وكذلك تستخدم تقارير المشرفين والمنفذين لكل مرحلة من مراحل العمل ثم تجري دراسة مفصلة لكل جانب من هذه الجوانب حتى يمكن التعرف على مواطن القوة وكوامن الضعف في تلك البرامج [104].

1-4-5- نماذج التنمية الإجتماعية:

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج التطبيقية في ثلاث نماذج رئيسية هي:

([104]) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص ص 76-78

أ) النموذج التكاملي: يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تنطلق على المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة "حضر، ريف، صحراوية " أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحدد أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة. ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية، والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية [105].

ويشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال فترات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية، وذلك من خلال لجان دائمة أو مشتركة. كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية المسئولة عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر قدر من لامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة [106].

ب) النموذج التكيفي: يتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق عن المستوى المركزي، ولكن الخلاف بينهما هو أن هذا النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية، أي أن هذا النموذج يعتمد على برامج الخدمة الاجتماعية في أحد فروعها الأساسية وهو تنظيم المجتمع. وقد سمي هذا النموذج بالنموذج التكيفي لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغييرات في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم. وتشير معظم الدراسات أن أغلب الدول تلجأ إلى هذا النوع بسبب العوامل المادية والفنية ولكنها ما تلبث أن تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي القادر على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية [107].

ج) نموذج المشروع: يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة ومنها جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين، ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها، في حين أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل، ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا، يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية [108].

د) نموذج عام للتنمية الاجتماعية: حيث تركز التنمية الاجتماعية هنا على الحاجة إلى سياسة أكثر شمولا وتنسيقا، كذلك تؤكد على أهمية التخطيط على المستوى الإقليمي والقومي والحاجة إلى مساعدة الجماعات التقليدية الأصلية على تنظيم نفسها للتأثير على البناء السياسي والبيروقراطي حتى يمكن تحديد احتياجاتها الخاصة بدقة، لهذا تؤكد التنمية

([105]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص ص54-55

([106]) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص 190-190 وسميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص24-26

([107]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص55 ونبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص191

([108]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات... ، ص55

الاجتماعية إلى التأثير المتبادل بين المجتمع المحلي والسياسة الاجتماعية في كل مراحل تنمية البرامج الاجتماعية، كما يقوم هذا النموذج بصفة أساسية على الحاجات [*].

هذه النماذج هي نماذج تنظيمية لبرامج التنمية الاجتماعية، أما بالنسبة لنماذج العمل الميداني فقد برزت عدة نماذج فرضتها طبيعة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة منها:

- فرق التنمية المتنقلة: حيث يتم تكوين حملات إنمائية تضم مجموعة من المختصين في مختلف المجالات الوظيفية.

- أخصائي التنمية الريفية متعدد الأغراض: يقوم على أساس تدريب بعض الموظفين للقيام بمجموعة من المهام الوظيفية المتنوعة التي تنتمي إلى عدة مجالات تخصصية.

- تعميم المؤسسات الوظيفية: وهو أسلوب يقوم على استحداث مؤسسات الخدمات المختلفة داخل المجتمعات المحلية وتحقيق مبدأ تنظيمي أساسي يحقق التنسيق الرأسي بين المستويات الإدارية التسلسلية مع تطبيق اللامركزية الإدارية والأخذ بمبدأ التنسيق الأفقي الذي يحقق التكامل بين الأجهزة الوظيفية القائمة وذلك من خلال مؤسسة عامة أو غير وظيفية كيفما كان شكلها (لجان، مجلس للحكم المحلي، لجنة مشتركة...) [109].

1-4-6- مجالات التنمية الاجتماعية:

يطول الحديث إذا حاولنا حصر مجالات التنمية الاجتماعية، خاصة وأن هناك العديد من الخدمات والأعمال تدخل ضمن إطار التنمية، فهي تتناول الأنشطة الاجتماعية والسلوكية التي تبذل في المجتمع، ولكن نستطيع أن نفرد تقييما يتناول تلك المجالات بشيء من التحديد فنضيفها إلى مجموعة تختلف في طبيعتها ولكنها من حيث وظائفها متكاملة مترابطة ويتضح ذلك التقييم كما يلي:

أ) المجموعة الأولى: وتشمل الخدمات ذات الصلة الحيوية والدائمة بنشاط المجتمع.

- فمثلا في المجال الزراعي هناك الخدمات المتعلقة بالإرشاد الزراعي ومقاومة الآفات وتحسين التربة وتنظيم وسائل الري والصرف وذلك في المجتمع الذي يشتغل معظم سكانه بالزراعة.

- وإذا كان المجتمع ذا سمة صناعية فإن مجال خدماته التي ترسم لها التنمية الاجتماعية تشمل العمل والعمال وبناء المستعمرات السكنية وكذا الاهتمام بالخدمة الصحية والطبية التي تساعد أبناء ذلك المجتمع على الاستمرار في نشاطهم الإنتاجي.

ب) المجموعة الثانية: وتتضمن الخدمات التدعيمية: وهي تلك الخدمات التي تقوم على أساس النظرة البعيدة لما يجب أن تكون عليه عمليات التنمية في حياة المجتمع، أي تلك التي تعتبر من وجهة نظر المنمي الاجتماعي دعامة لقيام خطة التنمية الاجتماعية. ولهذه الخدمات التدعيمية وظائف أساسية وجوهرية التي يعتمد عليها المخططون الاجتماعيون في وضع خططهم، وذلك مثل الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الضمان الاجتماعي.

ج) المجموعة الثالثة: وتتناول الخدمات العامة للتنمية، وهي ما يعبر عنها بالهياكل أو المقومات الأساسية للمشروعات، ويقصد بتلك المقومات الرئيسية اللازمة لإقامة المشروعات

(*) يقصد بالحاجات الإنسانية مختلف أنواع الحاجات مثل التغذية، الحماية الاجتماعية وغيرها، المعروف منها وغير المعروف، ومع هذا فإن المجتمع لا يعترف بكل هذه الحاجات حيث أن لكل مجتمع حاجاته الخاصة التي يقرها.

([109]) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص **192-193**

الجديدة مثل خدمات السكك الحديدية والطرق والمجاري والمياه والكهرباء والموانىء والمطارات والبنوك..الخ.

وتنبع أهمية تلك المجموعة من الخدمات من أنه لا ينبغي أن يفكر المخطط الاجتماعي في خطته ويضعها موقع التنفيذ دون أن يكون واضعا في حساباته تكلفة تلك الخدمات ومقدرا المنفعة التي يمكن الحصول عليها من وراء ذلك، وهو في هذا يقوم بعملية موازنة وتحليل بين التكلفة والمنفعة بالنسبة للمشروعات المقترحة.

كما ينبغي التوضيح أن خطة التنمية الاجتماعية في أية دولة تحتاج إلى خدمات من كل مجموعة من تلك المجموعات الثلاث السابقة، فشكل المجتمع ونظامه الإنتاجي هو الذي يحدد سلفا حجم ونوعية الخدمات التي يحتاجها (وتلك هي المجموعة الأولى) ونجاح خطة التنمية في الوقت نفسه، أي ذلك النوع من الخدمات التدعيمية التي ينظر إليها على أنها دعامة الخطة وركيزتها (وهذه هي المجموعة الثانية)، وفي الوقت ذاته نجد أن هناك ضرورة من احتواء الخطة على تلك الخدمات العامة للتنمية والتي تعتبر هيكلا أساسيا للمشروعات المدرجة في خطة التنمية (والتي تكون كما ذكرنا المجموعة الثالثة).

نخلص من ذلك إلى أن هناك تداخلا وتكاملا بين التنمية الاجتماعية بعضها البعض، الأمر الذي ينبغي على المخطط الاجتماعي أن يراعيه وهو يساهم في وضع خطة التنمية الاجتماعية [110].

خلاصة:

وأخيرا، لاحظنا في هذا الفصل تعدد الآراء والاتجاهات حول مفهوم التنمية الاجتماعية، وكذا ترابطه بالعديد من المفاهيم السوسيولوجية والأهمية التي يحتلها هذا المصطلح ضمن الفكر السوسيولوجي التنموي فكرا وعملا وذلك من خلال الأهداف التي تحققها التنمية الاجتماعية كجانب له أهميته القصوى في العملية التنموية الشاملة، كما لاحظنا الأسس التي تقوم عليها والمبادىء الواجب توافرها لتحقيق أهدافها، كما تعرض الفصل إلى العناصر المختلفة التي تشملها التنمية الاجتماعية، إذ تتطلب تغييرا بنائيا في المجتمع ودفعة قوية واستراتيجية ملائمة وتتم على مراحل معينة، كما أن لها نماذج تنظيمية وأخرى ميدانية، فقد تكون على مستوى قومي أو مستوى إقليمي أو مستوى محلي، وتتعدد كذلك مجالاتها، فقد تتتعلق التنمية الاجتماعية بالنشاط السائد في المجتمع أو بالنشاطات التدعيمية (صحة تعليم، سكن...) أو القاعدية (طرق، جسور...).

ولكي تكتمل الرؤية السوسيولوجية للتنمية الاجتماعية يجب أن نتناول أهم الاتجاهات النظرية التي حاولت فهم أو تفسير الأسباب التي تؤدي إلى إحداث التنمية الاجتماعية وفي نفس الوقت المعوقات التي تحول دون تحقيقها وهذا ما يتضمنه الفصل الموالي.

([110]) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص ص 78-80

تمهيد:

لا غنى للعلم عن نظريات تؤيده وتدعمه، فكلما تراكمت الخبرات العلمية زادت الحاجة لنظرية توجه البحث وتحدد الهدف منه وتؤكد النتائج [111]. ونظريات التنمية ليست وليدة هذا القرن، فقد تحدث **"ابن خلدون"** في القرن الرابع عشر ميلادي عن العمران البشري وأحوال الاجتماع الإنساني وما ينتحله البشر بأعمالهم ومعاشهم من الكسب.

وفي القرن الثامن عشر درس المفكرون الاجتماعيون فكرة التطور والتقدم والحضارة ورقي الدول وهبوطها من بينهم **"أوجست كونت"** الذي رأى أن على المجتمع أن يوجد الخصائص التي تحكم التطور والتقدم.

وفي القرن العشرين قرر **"أرنولد توينبي"** "A.Twinby" في تفسيره لتطور المجتمعات الإنسانية أن التنمية - وإن لم تذكر بالاسم - إلا أنها العنصر الأساسي في تفسير التطور الإنساني، وقرر أن تطور المجتمعات الإنسانية وانتقالها إلى أوضاع حضارية أكثر إرتقاءا إنما يعتمد على القوة المحركة التي تخلقها الظروف الصعبة.

ومع تعاظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العالم ظهرت النظريات أو الاتجاهات المختلفة للتنمية [*].

2-1- الأصول النظرية لاتجاهات التنمية:

وفقا للمنطلق الإيديولوجي لنظريات التنمية فإنها تنقسم إلى اتجاهين: أحدهما مثالي ويعكس توجها غربيا، والثاني مادي ويعكس توجها شرقيا يجعل النظام الرأسمالي هو المسئول عن التخلف في الدول النامية.

ويمكن تقسيم نظريات التنمية في ضوء التوجه الأول إلى نوعين من النظريات: الأولى تحلل التنمية وفقا للطابع الاجتماعي والثقافي وما يتضمنه من نواحي نفسية كعوامل ترتبط بالنمو والتنمية، والثانية تحلل التنمية من وجهة نظر اقتصادية وإنتاجية [112].

ونظرا لصعوبة الإلمام بكافة النظريات أو الاتجاهات في هذا المجال[*]، سنعرض لها من خلال اتجاهين سيطرا على الفكر التنموي لمدة طويلة وهما الاتجاه التحديثي والاتجاه

([111]) محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق ص ص 11-12

() *كلمة نظريات التنمية توازي أساليب التنمية، نماذج التنمية، أنماط التنمية، ملامح التنمية، ويقصد بنظريات التنمية النظريات المحددة أو المتخصصة التي تعالج التنمية في الدول المتخلفة وهي تختلف عن نظريات النمو التي تهتم بدراسة اقتصاديات الدول المتقدمة بهدف توضيح المصاعب التي تتعرض لها ومحاولة التغلب عليها، أنظر محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص ص 36-37

([112]) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص ص 36-37

([*]) توجد عدة مدارس ومداخل ضمن هذين الاتجاهين فرضتها الأحداث التاريخية والاختلافات الأيديولوجية بين المفكرين، إلا أن طبيعة هذه الدراسة وصعوبة الإلمام بكافة تلك الاتجاهات تجعلنا نركز على بعضها فقط. فمثلا ضمن الاتجاه الانتشاري نجد الثنائية والتفكك بين القطاعات والحلقة المفرغة للفقر، وضمن الاتجاه الماركسي نجد البنيوية والاتجاه الهيكلي...الخ. وقد ركزنا في دراستنا من خلال الاتجاه التحديثي على النموذج المثالي والانتشاري والسيكولوجي والتطوري المحدث، لأنها تعتبر الاتجاهات العامة التي تفرعت عنها عدة اتجاهات ومداخل تتمحور كلها حول قضية واحدة وهي ضرورة محاكاة المنهج التنموي للدول الغربية، أما ضمن الاتجاه الراديكالي فركزنا على التبعية كطرح جديد للماركسية التقليدية، حيث قدمت تحليلا تاريخيا للتوسع الرأسمالي وتأثيره على تعثر التنمية في البلاد المتخلفة، بينما كشف الاتجاه الماركسي الجديد العلاقة الاستغلالية التي تربط الدول الرأسمالية بالدول المتخلفة.

الراديكالي من خلال أهم ملامح هذه المحاولات عرضا يتضمن إبراز جوانب القصور من حيث الفعالية التطبيقية والكفاءة النظرية والصدق الإمبريقي لها [113]. حيث شهد القرن العشرين نقد وتهذيب وحتى مناقضة آراء الرواد الأوائل لعلماء الاجتماع، ليتأسس في الأخير اتجاهان فكريان بارزان في مجال التنمية والتغيير [114]. الاتجاه الأول والذي اشتهر في الخمسينات والستينات من خلال نظرية التحديث، وينهض على تحليلات "**ماكس فيبر**" و"**إميل دوركايم**"...والاتجاه الثاني الراديكالي والذي ظهر كرد فعل على فشل السياسات التنموية التي اعتمدت على تحليلات مدرسة التحديث، وينهض هذا الاتجاه ويستمد أفكاره من إسهامات "**كارل ماركس**" في تحليله للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وعن هاذين الرافدين تفرعت اتجاهات متعددة لكل منها تصور خاص حول التنمية [115].

2-2- الاتجاهات التحديثية:

تعد الإسهامات التي قدمها كل من "**دوركايم**" في أطروحته للدكتوراه " **تقسيم العمل**" والذي نشر عام 1893، والدراسة التي نشرها "**ماكس فيبر**" عام 1905 "**الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**" العملين الأساسيين الذين تستند إليهما تحليلات مدرسة التحديث والاتجاهات التي تفرعت عنها في مقاربتها لواقع التنمية والتخلف(معوقات التنمية) في الدول المتخلفة.

ففي العمل الأول يذهب دوركايم وهو المتأثر بميراث الداروينية التي طبعت الفكر الاجتماعي بمبدأ التطور وبأوضاع المجتمع الحديث الذي شهدته أوروبا، والذي ظهر فيه توسعا كبيرا في ميدان التصنيع والنمو الحضري وارتقاء أساليب وأنماط الإنتاج...إلى القول بوجود نمطين رئيسيين من المجتمعات:

" **نمط المجتمع التقليدي** " و" **نمط المجتمع الحديث** "، وكل نمط منهما يتميز بمجموعة من المواصفات ويعتمد على مجموعة من الميكانيزمات، فهناك المجتمع الذي يقوم على أساس التضامن الميكانيكي الذي يعتمد على التشابه في البنيان وعلى التوافق في العواطف.

وعلى النقيض من دوركايم الذي لم تبن أعماله على أدلة وشواهد تاريخية، دعم فيبر آراؤه وفرضياته بشواهد من التاريخ حيث أكد أن المناطق التي شهدت نموا رأسماليا هي تلك التي تسودها العقيدة البروتستانتية، كما أن الدول التي أصبحت رائدة اقتصاديا منذ انطلاق حركة التصنيع والنمو الرأسمالي هي تلك التي تعتنق هذه العقيدة، كهولندا وأمريكا وإنجلترا وألمانيا. وفي الوقت الذي يبدي فيه البروتستانت ميلا شديدا لحياة اقتصادية رشيدة، يتجه أصحاب الأموال الكاثوليك إلى إنفاق أرباحهم على الاحتفالات الصاخبة والحياة الراغدة ورعاية الفنون والإنفاق عليها وهو ما جعل نمو الرأسمالية في الأقاليم التي تعتنق الكاثوليكية متأخرا [116].

يقوم الاتجاه التحديثي على مجموعة من المسلمات أو الفروض التحتية، وهي:

([113]) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (الأزاريطة)، ب ت، ص17

([114]) أندرو وبستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، ، ترجمة حمدي حميد يوسف، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1986، ص ص59-60

([115]) محمود عودة، **تاريخ علم الاجتماع (مرحلة الرواد)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (الأزاريطة)، ج 1، 1998، ص 295

([116]) محمود عودة، مرجع سابق، ص295

- زيادة القدرة عل حل المشكلات الإنسانية من أجل الوصول إلى مستوى حياة أفضل.
- يتطلب ذلك مزيد من الجهد على المستوى الفردي والمجتمعي، أي القدرة على إحداث تنظيمات معقدة لبلوغ مستويات عالية من التحديث.
- تؤدي هذه التنظيمات إلى إحداث سلسلة من التغيرات في البناء الاجتماعي والقيمي [117].

بإيجاز فإن عملية التحديث هي تخلي البلدان المتخلفة لسمات التخلف، أي العوائق الكامنة في أبنيتها الداخلية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، حتى يتسنى لها بعد ذلك أن تتقبل انتقال القيم والمهارات والتقنيات ورؤوس الأموال الوافدة إليها من الخارج [118].

وخلال عقود من التنمية وضعت هذه الأفكار على محك الواقع والتحليل فقل بعضها وطور البعض الآخر لتتبلور في الأخير في شكل مداخل واتجاهات فرعية أهمها انتشارا ما يلي:

2-2-1- اتجاه الأنماط المثالية Idéal type of index models : ويقوم هذا النوع من التنظير على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقيضها المتخلف، وتصبح أيديولوجية التنمية عندهم محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل مؤشرات أي مجتمع من نمط متخلف إلى نمط متقدم، ويمثل هذا الاتجاه **" تالكوت بارسونز"** "Talkott Parsons" وتعود جذوره إلى منتصف القرن التاسع عشر فيما يعرف بالوظيفية.

نظرية التنمية والتحديث حسب هذا الاتجاه تتمثل في الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وعملية الانتقال هذه تقوم على فكرة استبدال القيم التقليدية والتخلي عنها، واعتناق القيم الحديثة المبنية على المنطق العملي والعقلانية...ولن تكون هذه القيم في الأخير إلا القيم الغربية التي بنيت على أساسها نهضة المجتمعات الغربية، وبالتالي فإن الخروج من وضعية التخلف تستلزم سلوك الدول والمجتمعات التي تريد التنمية الأسلوب نفسه الذي سلكته الدول الأوروبية [119]، فخبرة المجتمع الأوروبي وتجربته التنموية التي قادته إلى تحقيق نمط حضاري راق أصبحت من خلال نظرية التحديث برنامج عمل، على الدول والمجتمعات المتخلفة إذا أرادت تضييق فجوة التخلف والالتحاق بالركب الحضاري أن تتبع المعالم التفصيلية لهذه التجربة وتحذو حذوها في المجال الثقافي والسياسي والاقتصادي.

ملخص هذا الاتجاه أنه يقوم على نوع من المقابلة التي يجريها علماء الاقتصاد والاجتماع في الغرب، بين السمات الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقيضها المتخلف [120] من خلال بناء أنماط قطبية مثالية تقوم على عملية صياغة تصورات تشتق من الملاحظة المنهجية للواقع، وذلك لتحقيق هدف منهجي يتمثل في تقديم الأدوات اللازمة للبحث والفهم والتحليل [121]. حيث يقوم علماء الاجتماع الغربيين باستخلاص السمات والخصائص الأساسية لمجتمعاتهم الغربية - بصفتها الأكثر تقدما- ثم استخلاص السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها في المجتمعات المتخلفة وتصنيفها وترتيبها منطقيا ليصبح

([117]) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، مرجع سابق، ص123
([118]) السيد الحسيني، **التنمية والتخلف (دراسة تاريخية بنائية)**، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1982، ص 39
([119]) أندرو وبستر، مرجع سابق، ص74
([120]) عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص 150
([121]) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 9

لدينا نموذجان يحتوي كل منهما على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية [*] (نموذج للتقدم وآخر للتخلف)، وتتسم المؤسسات والعلاقات الاجتماعية في النموذج المتقدم (بالعمومية، الحيادية الذاتية، والنوعية والتخصصية)، أما النموذج المتخلف فهو على النقيض يتصف (بالخصوصية والذاتية والانتشارية). فحينما ينجح المجتمع مثلا في تقليص سمات الخصوصية في مؤسساته وعلاقاته الاجتماعية (مثل تلك التي تستند إلى القرابة أو المحسوبية) وتوسيع رقعة العمومية (أي تلك التي تستند إلى القانون والقواعد واللوائح والأسس الموضوعية) فإنه يكون على الطريق التنموي الصحيح، وحينما ينجح المجتمع في تغيير بنائه الطبقي بتقليص حجم الطبقات الوسطى فإن ذلك يعتبر مؤشرا تنمويا واضحا.

وكذلك الأمر حينما يتخذ هذا الاتجاه شكلا كيفيا، فإنه يميل إلى تحديد بعض العناصر النموذجية التي يجب اكتسابها في مقابل التخلي عن بعض العناصر الأخرى، فقد ذهب "**هوسليتز**" "Hozelits" إلى أن هناك ثلاث متغيرات نمط (من الخمس متغيرات التي حددها بارسونز) تشهدها الدول المتقدمة وهي العمومية والإنجاز والدور، بينما تشهد الدول المتخلفة أو النامية المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية والعزو وتشتت الدور، والتنمية عنده تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات النمط السائدة في الدول المتقدمة والتخلي عن متغيرات النمط الشائعة فيها وأن هذه العملية هي نقطة البداية في عملية التنمية [122].

والواقع أن نظرية هوسليتز تعاني من جوانب قصور واضحة ويبدو ذلك في العناصر المعبرة عن الدول المتقدمة وتلك المعبرة عن الدول المتخلفة، فالعمومية كما أشارت دراسات عديدة ليست سائدة تماما في الدول المتقدمة، كذلك فإن وصفه للمجتمعات النامية بالخصوصية فيه قدر كبير من التعسف، ذلك أن هذه المجتمعات تعرف قدرا من العمومية لا يمكن تجاهله، كذلك فإن المشكلة الأساسية المتعلقة بهذه المفاهيم – شأنها شأن متغيرات أخرى- تتمثل في أن الإطار المرجعي الذي تشير إليه قد تم اختياره بطريقة تعسفية، فما يعد عمومية في سياق معين قد يعد خصوصية في سياق آخر.

كما يعاني تحليل هوسيلتز من افتقاده النظرة البنائية التاريخية الشاملة، فهو يختزل عملية التنمية إلى مجرد اكتساب الدول النامية خصائص الدول المتقدمة ووصفها بالتخلف دون أن يحاول التعرف على الظروف التاريخية- البنائية التي أسهمت في تخلف هذه البلدان [123].

2-2-2- اتجاه الانتشار الثقافي The acculturation diffusion model: وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى التنمية كشكل من أشكال التغير الاجتماعي، وهي نقل مقومات التقدم المادية واللامادية إلى المجتمعات المتأخرة، بدءا من المعرفة العلمية والتكنولوجية ورأس المال والمهارات والقيم الغربية وذلك بقدر ما تتقبل البلاد المتخلفة هذه المقومات.

() *تتمثل المؤشرات الكمية في متوسط الدخل الفردي، معدلات التعليم، معدلات السكان الحضريين عدد الأطباء والمستشفيات، معدل توزيع الصحف وعدد أجهزة الراديو والسيارات بالنسبة لكل شخص أما المؤشرات الكيفية فتمثل في سوء التغذية، انتشار البطالة بكل أنواعها ضعف البنيان الزراعي والصناعي والتبعية الاقتصادية والسياسية، دوام المديونية للخارج نقص رؤوس الأموال، انخفاض المستوى الصحي، عدم توفير القيم المعنوية، اشتغال الأطفال، الإنفاق البذخي، قلة تنوع النشاط الاقتصادي، النمو السكاني الذي يفوق الموارد المتاحة ...الخ، أنظر كمال التابعي، مرجع سابق، ص131

([122]) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص ص43-44

([123]) نفس المرجع، ص47-44

وينهض هذه الاتجاه على أساس ثنائية معممة تقسم العالم وفقا لها إلى قطب تقليدي يشير إلى العالم النامي، وآخر حديث يشير بالطبع إلى العالم الصناعي الليبرالي، وأن البلدان الأولى مشدودة بحتمية التحديث نحو الثانية.

من أهم منظري هذا الاتجاه **"ولبرت مور" "Moore" و"دانيال ليرنر" "Lerner" وكارل دوتش Deutsch**، وتتحدد الأفكار الأساسية للاتجاه الانتشاري في أن على الدول المتخلفة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية. وقد أضاف هذا الاتجاه أبعادا جديدة إلى عملية التنمية بتركيزه على أهمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلاد الغربية وبقية أجزاء العالم، ويذهب هذا الاتجاه إلى افتراض أن الدول النامية قد تتجه إلى النموذج الغربي للتنمية وذلك اعتقادا بأن هذه المجتمعات سوف تمر من خلال العمليات التي مرت بها المجتمعات الصناعية المتقدمة، وأن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطتين بالتصنيع تشكلان نسقا اجتماعيا مما يترتب على نقلها إلى المجتمعات النامية تحولا للثقافة والبناء الاجتماعي.

ويذهب هذا الاتجاه إلى أن التنمية باعتبارها شكلا من أشكال التغير الاجتماعي، تتم بواسطة الانتشار الثقافي أو الحضاري (*)، وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار تتحول المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات متقدمة بحلول القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية [124].

كما يعتبر كتاب **شومبيتر " "Joseph Schumpeter" "نظرية التنمية الاقتصادية"** مصدرا آخر يعتمد عليه أنصار هذا الاتجاه، حيث تقوم نظريته على إبراز عنصر الزيادة والتنظيم والابتكار في المجال الاقتصادي والتركيز على ما يطلق التجديدات في النشاط الإنتاجي [125].

وعليه يتصور هذا الاتجاه أن التخلف ما هو إلا حالة تأخر زمني لا غير، فحالة البلاد المتخلفة اليوم هي تقريبا نفس الحالة التي مرت بها الدول المتقدمة، واستنادا لهذا الطرح فإن على الدول المتخلفة أن تنتظر في مكانها وتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليها من الدول المتقدمة في مقابل التخلي عن مقوماتها الثقافية بالطبع.

بعبارة أشمل فإن أصحاب هذا الاتجاه يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبني الليبرالية بأشكالها المختلفة، وفي هذا الصدد يقول **السيد الحسيني" أنصار هذا الاتجاه يميلون إلى إبراز المعوقات التي تضعف من قدرة الدول النامية على تمثل التجديدات الوافدة من الغرب، وغالبا ما تتخذ هذه المعوقات إما شكلا بنائيا أو ثقافيا، أي أنها إما تتعلق بالبناء الاجتماعي- السياسي للمجتمع أو بقيمه السائدة"** [126].

ويوجه انتقاد أساسي إلى هذا الاتجاه في تصوره المتطرف الذاهب إلى أن انتشار التكنولوجيا الغربية يحدث التنمية، ويصور هذا الانتشار كأنه عملية اقتصادية سياسية حيادية، في حين يحمل في طياته سيطرة واستغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة. بالإضافة إلى هذا فإن هذا الاتجاه يحاول إخفاء طبيعة العلاقة (التبعية) بين المجتمعات المتقدمة المسيطرة والدول المتخلفة والدلالات السياسية والإيديولوجية للمساعدات الاقتصادية. كذلك فإن اعتقاده بأن القيم التقليدية السائدة في الدول المتخلفة هي مصدر الفساد ويتجنب الإشارة

(*) يتم ذلك من خلال وسائل ومنظمات مختلفة مثل وسائل الاتصال الجماهيري والتعليم والسياحة...

([124]) عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص154

([125]) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص47

([126]) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص73

إلى الدور الذي لعبه الاستعمار في تحطيم نظم المجتمع التقليدي والأضرار التي لحقت بالبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

والجدير بالذكر أن تصوير عملية التنمية على أنها مجرد اكتساب خصائص الغرب يعد وجهة نظر مضللة إلى حد بعيد، ذلك أنه إما أن ننظر إلى المجتمع المستقبل على أنه يمثل بناءا إيجابيا يخضع لتشكل المجتمع الغربي ليتخذ صورته، أو أن المجتمع غير الغربي ينطوي على معوقات مختلفة يجب مواجهتها والتغلب عليها قبل أن تحدث عملية التنمية والتحديث.

2-2-3- **اتجاه النموذج السيكولوجي Psychologycal change model:** يرتبط هذا الاتجاه للتنمية بمدى تغير أفراد المجتمع في قيمهم وسلوكهم، وذلك بإطلاق الطموح وخلق الرغبة العارمة في الإنجاز، وأهم منظري هذا الاتجاه **"دافيد ماكليلاند"** و**"هيجن"** و**"ليرنر"**، والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الواقعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية، وقد أوضح ماكليلاند في كتابه **"مجتمع الإنجاز"** أن القيم والدوافع والقوى السيكولوجية والأفكار تلعب دورا هاما في تشكيل التاريخ، و" **أن الجوانب المادية لم- ولن تلعب مثل هذا الدور**[*] " كما أكد على الدافعية الفردية أو الحاجة للإنجاز والتي أطلق عليها **nach** باعتبارها من أهم دعائم التنمية [127]، ووجه الاهتمام أيضا إلى دور القيادات في تنمية وتطوير الدافعية للإنجاز بكافة الوسائل الممكنة، بالإضافة إلى دور القيم الدينية والثقافية في تنمية القدرات التجديدية الخلاقة [128].

ولقد انطلق أصحاب هذا الاتجاه من ترسيخ ماكس فيبر(الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)، ويؤخذ على هذا الرأي أن ماكليلاند قد تجاهل قوى الإنجاز والدافعية الموجودة فعلا في البلاد النامية في اتهامه لسكانها بالكسل والفشل في تحقيق التقدم كما تجاهل عناصر القوى التاريخية والمعاصرة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

وقد ذهب **"هيجن"** إلى القول بأن الشخصية النمطية السائدة في المجتمعات التقليدية هي شخصية غير خلاقة، وتسلطية، وذلك بسبب سيطرة التقاليد والبناء الاجتماعي القائم على المكانات المكتسبة وأن متطلبات التحول إلى التنمية تتمثل في خلق الإبداع وتدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي، بحيث تنهض الطاقات الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه هيجن التجديد أو الاستحداث في مجال تكنولوجيا الإنتاج.

وقد اتفق كل من ماكليلاند وهيجن على أن الشخصية الإبداعية تتميز بتوافر الحاجة الشديدة إلى الإنجاز والقوة والاستغلال والنظام والانتظام...الخ [**].

لقد تخلى كلا من العالمين عن البعدين التاريخي والبنائي ووصل بهم الأمر إلى طبع آراء ومفاهيم فيبر بطابع فرويدي، وخاصة بعدما أكد **"جون كينكل"** "Kunckel" أن البناء

() *قدم في ذلك **"ألكس إنجلز"** عدة خصائص يعتقد أنها تميز الرجل العصري، وعلى الدول التي تريد التحديث أن تكتسب هذه الخصائص وهي الاستعداد لقبول الخبرات الجديدة والانفتاح على العالم والميل نحو الديموقراطية والتصرف بعقلانية واحترام الغير على أساس العمل والثقة بهم والأخذ بالتخطيط والمحافظة على الوقت والثقة في العلم والتكنولوجيا وتحمل المسئولية...الخ، أنظر محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاجتماعية، مرجع سابق، ص42

([127]) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، مرجع سابق، ص ص 42-43

([128]) كمال التابعي، مرجع سابق، ص130

(**) للمزيد من الإطلاع على الخصائص السيكولوجية لهذا الاتجاه، الرجوع إلى محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، مرجع سابق، ص ص 51-52

الاجتماعي المعاصر على عكس البناء الاجتماعي الذي شهدته مجتمعات موغلة في التقدم لم يعد هو القوة الأساسية المحددة للقيم والشخصية.

أما **"دانيال ليرنر"**، فيرى أن التغيرات الأساسية للتنمية هي التحضر والتعليم والمشاركة السياسية على اعتبار أن المجتمعات الحديثة قد حققت شوطا بعيدا في سلم هذه الخصائص، عكس المجتمعات التقليدية التي لم تحقق سوى درجة ضعيفة، وقد أوضح ليرنر أن المجتمعات الحديثة لديها ما أسماه الحساسية الدينامية أو التعاطف مع الآخرين، وأكد أن المجتمعات التقليدية يمكن لها أن تحقق قيمتها بواسطة اكتساب هذه الناحية، وضرورة إيجاد حكومات ديموقراطية على النمط الغربي كمطلب ضروري من متطلبات التنمية في الدول النامية. هذا فضلا أن لينر قد كشف حقيقة هامة مفادها أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم والتنمية، وتتمثل هذه التأثيرات في أن التحديث يلعب دورا هاما في تغيير القيم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التنمية تؤثر على القيم، حيث أن القيم تعجل بالتنمية وتكون سندا لها أو تكون عائقا من عوائق التنمية.

والواقع أن نظرية ليرنر تعاني من غموض سيكولوجي فضلا عن النقائض والثغرات التي يعاني منها اتجاه النموذج المثالي، وهي افتقادها للمنظور التاريخي والثقافي والاعتماد على اقتراحات تطورية.

ويذهب **"ميرون فاينر"** إلى أن نقطة البدأ في التنمية ليست هي طبيعة المجتمع بل طبيعة الأفراد، لذلك فالاتجاه السيكولوجي يرى أن تغيير القيم والاتجاهات لدى الأفراد يعد من المتطلبات الرئيسية لخلق مجتمع حديث.

ومع هذا فإن هؤلاء العلماء وغيرهم ممن ينتمون إلى هذا الاتجاه لا يتفقون حول الكيفية التي من خلالها يمكن تغيير قيم واتجاهات الأفراد، كذلك فإنهم لا يتساءلون عن ماهية التنمية؟ أو ما الذي يحدث من خلالها؟ ولكنهم يتساءلون فقط عن الأسباب التي تحدث التنمية ؟ كما انطلق هذا الاتجاه من فروض ضيقة النطاق - فروض سيكولوجية- وتجاهلوا النزعة البنائية التاريخية في تفسيرهم لقضية التنمية ومعوقاتها، وأغفلوا النسبية الثقافية والتغير بين المجتمعات، بالإضافة إلى التحيز إلى النموذج الغربي و الخصائص السيكولوجية والقيم والاتجاهات التي يتسم بها الشخص العصري، والتي تعكس خصائص الشخصية الغربية [129].

وعلى الرغم من سهام النقد التي صوبت للاتجاه السيكولوجي فإننا لا نستطيع أن ننكر أهمية المتغيرات السيكولوجية في التنمية ولكن من الضروري عند وضع الخطط الإنمائية مراعاة التكامل بين المتغيرات السيكولوجية والسوسيولوجية والاقتصادية والسياسية والخصوصية التاريخية البنائية للمجتمع المراد تنميته [130].

2-2-4- الاتجاه التطوري المحدث: يتجه أصحاب هذا الاتجاه إلى تجنب ربط التاريخ بأهداف معينة حتمية في محاولة لتقديم ضمان للاستقراء في مواقف تتسم بتغيرات سريعة واضحة تؤدي إلى تفكك وصراعات مختلفة، إضافة إلى أن هذه النظريات التطورية الحديثة تحاول توسيع نطاق اهتمامها لتشمل التاريخ الإنساني بأكمله، ومن أبرز ممثلي هذه النظريات " **تالكوت بارسونز" "T.Parsons"** و**"إزنشتات" "Eisenstadt"** و**"والت روستو" "Rostow"** [131] هذا الأخير الذي قدم نظرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

([129]) كما التابعي، مرجع سابق، ص112 وص ص 124-127

([130]) علي الكاشف، مرجع سابق، ص63

([131]) أندرو وبستر، مرجع سابق، ص 72

في كتابه "**مراحل النمو الاقتصادي**" وصفها بالشمولية والواقعية، وتمثل كما يقول بديلا عن نظرية ماركس في تطور المجتمعات، وتؤكد في نفس الوقت على أن المجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية وإنما نحو الاستهلاك الوفير (يلاحظ مصداقية هذا الطرح لحد الآن) [132]، وحتى يتطور المجتمع يجب أن يمر بخمس مراحل أساسية:

- **المرحلة الأولى (المجتمع التقليدي):** أشار روستو إلى المجتمع التقليدي من الزاوية التاريخية جميع العالم السابق على نيوتن، والتي لم تتأثر بمقدرة الإنسان الجديدة لاستغلال محيطه في سبيل نفعه الاقتصادي [133] بسبب عدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا نتيجة للتخلف العلمي والفني، ويقوم في هذه المرحلة الإنتاج على العلوم والفنون القديمة، وترتفع نسبة الأفراد الذين يعملون بالزراعة وليس لديهم مدخرات وتنتشر بينهم الأمية والقدرية ولا يستخدمون التكنولوجيا وأهم تنظيماتها الاجتماعية الأسرة والعشيرة [134].

- **المرحلة الثانية (مرحلة التهيؤ للانطلاق):** وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية متجاوزا حالته التقليدية حيث لابد من توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية، وفيها يشهد المجتمع عدة أمور منها انتشار التعليم بين طبقات محدودة من المجتمع، وظهور مجموعة من الأفراد يتسمون بروح الإقدام، يعبئون المدخرات ويقيمون المشروعات، كما تتميز هذه المرحلة بظهور البنوك والمؤسسات وزيادة حجم التجارة الداخلية والخارجية، إلا أن هذا النشاط يكون بطيئا نتيجة سيادة الروح التعليمية القديمة وانتشار القيم والنظم المعوقة، أما الشرط اللازم للانطلاق فليزم روستو أن تتغير اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب وزيادة النشاط الاقتصادي وتقييم الأفراد يكون طبقا لأعمالهم وليس لانتماءاتهم وطبقاتهم، لذلك يرى روستو أنه لابد من مرور بعض الوقت لتحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع قادر على الإفادة من ثمرات العلم الحديث، لهذا فهي مرحلة انتقالية [135].

- **المرحلة الثالثة (الانطلاق):** وهي الفترة التي تتلو زوال العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر ويصبح التقدم هو الأمر الطبيعي للمجتمع وتعد التكنولوجيا الحافز الأساسي للانطلاق [*]، و يحدث دافع قوي يأخذ شكل الثورة السياسية، حيث أن الجماعات السياسية الجديدة تقدم مجموعات اقتصادية عازمة على معدلات مرتفعة في الاقتصاد الصناعي فيؤثر ذلك في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم وترتفع نسبة الادخار وتلعب التكنولوجيا الدور الحاسم في الانطلاق [136]، كما تسود الفلاحة التجارية وارتفاع في نسبة الإنتاج [**].

المرحلة الرابعة (مرحلة الاتجاه نحو النضج) [137]**:** ويؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته للانطلاق، بحيث يستطيع أن ينتج أي شيء يرغب فيه، وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة ويوجه المجتمع

([132]) محمد شفيق، **التنمية والمتغيرات الاقتصادية (قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي)**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب ت، ص38

([133]) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، مرجع سابق، ص25

([134]) جهينة سلطان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص86

([135]) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، مرجع سابق، ص26

([*]) كما حدث في ألمانيا سنة 1848 والهند بعد الاستقلال، واليابان 1867 والصين بعد الثورة.

([136]) Modernization theory and the laws of social change, www.gsosiology.icaap.org

([**]) حدد روستو مرتبة النضج بستين عاما بعد مرحلة الانطلاق.

([137]) علي الكاشف، مرجع سابق، ص 64

نسبة من دخله إلى الاستثمار(***) ويتمكن الاقتصاد القومي من تثبيت أقدامه في المجال الدولي وباقتراب المجتمع من مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتنخفض نسبة العاملين بالزراعة.

هذا ويعتبر روستو أن المراحل الأربع السابقة هي مقدمة تمهيدية..

المرحلة الخامسة (مرحلة الاستهلاك الوفير): آخر المراحل التي تعرض لها روستو، حيث تتجه فيها قطاعات الاقتصاد الرئيسية إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية الثابتة ويرتفع متوسط الدخل الفردي وتزداد نسبة سكان المناطق الحضرية ويتجه المجتمع نحو الرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي.

بعد عرض المراحل التنموية عند روستو يمكننا أن نلخص التحديث عنده فيما يلي:

- عملية مرحلية وهي واحدة في كل المجتمعات، وهو بذلك يضع النظرية خارج التطور التاريخي.
- عملية متجانسة تقارب بين المجتمعات فيما بينها، وهي بالطبع تبرر الإمبريالية الثقافية.
- عملية أوربة أو أمركة، أي أن حضارة أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تعتبر نماذج للتقدم يحاكيها كل متأخر عن الركب الحضاري.
- عملية غير معكوسة، أي بمعنى أنه عندما تحتك البلدان المتخلفة بالبلدان المتقدمة فإنها لا تستطيع مقاومة قوة وزخم التحديث وتبني العلاقات الرأسمالية.
- عملية تحولية، إذ على المجتمعات المتخلفة أن تجتاز طرق التفكير التقليدية وتتبنى القيم الغربية[138].

وقد تعرضت نظرية "**روستو**" في التنمية لنقد كبير لعله في معظمه أنها ترى أن التنمية تتحقق من خلال مراحل محددة، مثل هذه النظريات لا تعتمد على ملاحظة المجتمعات الفعلية بل تعتمد على الخيال التاريخي وتأمل ملامح المراحل التطورية [139]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا التصور يشير إلى أن المجتمع الحديث هو نهاية المطاف [*].

أما "**بارسونز**" فقد ذهب إلى أن العملية التطورية هي في حقيقتها زيادة (تدعيم) القدرة التكيفية للمجتمع، حيث أن هذه العملية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها وذلك من خلال ثلاث عمليات وهي التباين والتكامل والتعميم (في داخل نطاق النسق القيمي)، ويحدد ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة:

- **المرحلة البدائية:** أين تتحكم التوجيهات الدينية في الوجود الاجتماعي ويقوم التنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية على أساس القرابة، ويأتي بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التي تشهد نسقا للتدرج الاجتماعي وتنظيم سياسي يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة ومستقرة نسبيا، كما يرى بارسونز أن المجتمع البدائي يعتبر أكثر تقدما كلما تطور في كنفه تنظيما سياسيا يتوفر على قدر من التباين ويبدأ في التميز عن الوظائف الدينية.

(***) حددها روستو من 10 إلى 20 %، كما أن الإنتاج لم يعد نتيجة الاحتياجات الاجتماعية فقط ولكن للحاجة إلى رفع الأرباح لخدمة وتعزيز السوق الرأسمالية التنافسية، أنظر Modernization theory and the laws of social change, op.cit

([138]) Modernization theory and the laws of social change, op-cit

([139]) كمال التابعي، مرجع سابق، ص139

(*) وهذا ما أشار إليه فوكويوما في مؤلفه الشهير"**نهاية التاريخ**" " **the end of history and the last man** "

- **المرحلة الوسيطية:** تمثل الكتابة العنصر الأساسي للتمييز بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الوسيطية، وتضم أيضا نمطين فرعيين من المجتمعات: المجتمعات القديمة التي تتميز بوجود تعليم حرفي محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية، إلا أن الدين يكون ذا طابع كوني يفتقد إلى الطابع السوسيولوجي على غرار المجتمعات البدائية، ثم يليه النموذج المتقدم من المجتمعات القديمة وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم ويكتسي الدين طابعا "ما فوق الطبيعي" ووجود تنظيم سياسي أكثر تشكلا ونظاما للتدرج الاجتماعي وتصبح الحدود السياسية والاجتماعية والثقافية أكثر تحديدا [*].

المرحلة الحديثة: يعتبر القانون العنصر الأساسي في تفرد المجتمعات الحديثة، وتظهر بوادر ظهور الحضارة التي قام عليها المجتمع الحديث، ويقصد بها المجتمعات الصناعية الحديثة.

ويستطرد بارسونز إلى أن المحكات التي تصل بين هذه المراحل تكمن في التطورات التي تطرأ على عناصر النسق القيمي، فالتحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية يتطلب تطورا في اللغة، أما التحول من المرحلة الوسيطية إلى المرحلة الأخيرة فإنه يتوقف على التحول الذي يطرأ على النسق القانوني [140].

والواقع أن الإسهام الذي قدمه بارسونز يعد إسهاما ضئيلا إن لم يكن عديم الفائدة على الرغم من المحاولات التي بذلها بعض تلاميذه بعده لتدعيم نظريته البالغة التجريد بأساليب إحصائية مختلفة [141].

مما سبق يمكن القول أن هذه النظريات تشترك في عدة مقولات أساسية:

- أن المجتمعات المتخلفة تسعى إلى تحقيق التقدم بواسطة عملية التنمية.
- أن عملية التنمية لن تتحقق إلا بالقضاء على المعوقات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والنفسية الموروثة من البناءات الاجتماعية التقليدية.
- بالوقوف على معوقات التنمية تظهر عمليات جديدة..تولد ويكون من شأنها تحريك المجتمع في الاتجاه إلى التنمية المطلوبة.
- يتلو هذه الخطوة إعادة التنظيم الاجتماعي وتعبئة وتنسيق وهندسة الموارد البشرية والمادية في المجتمع.
- تقع هذه العملية على كاهل الصفوة في المجتمع.
- تذهب هذه النظريات إلى أنه يمكن للدول المتخلفة نقل تجارب الدول المتقدمة دون إنكار لعدم تكرار التجربة.
- تعتبر هذه النظريات أن المجتمعات المتخلفة أنساقا مغلقة والمناسبة الوحيدة لانفتاحها تختص بتلقي المعونات الاقتصادية والتكنولوجية من الدول المتقدمة لكي تتحقق التنمية [142].

يتبين من العرض السابق، أن البديل الرأسمالي يرى بوجه عام، أن التنمية هي عبارة عن عملية نقل لنماذج المجتمعات الغربية إلى المجتمعات النامية، تلك النماذج المتضمنة في

() *يرى بارسونز أن هناك عموميتان تطوريتان كانتا السبب في انهيار المرحلة البدائية هما: ظهور نسق الشرعية الثقافية ونسق التدرج الاجتماعي، كما توجد أربع عموميات تطورية تؤدي إلى ظهور المجتمع الحديث وهي: ظهور نسق النقود والأسواق، ظهور البيروقراطية، ظهور النسق القانوني وظهور الهيئات الديموقراطية وذلك وفقا لمحددات التطور(التباين، التكامل، التعميم) والتي أطلق عليها "دائرة التطور"ووفقا لها يميز بارسونز بين ثلاثة مستويات للتطور، أنظر مصطفى زايد، مرجع سابق، ص ص137-139

([140]) كمال التابعي، مرجع سابق، ص139 وزمام نور الدين: **القوى السياسية والتنمية (دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث)**، الجزائر: دار الكتاب العربي، ، 2003، ص ص83-85

([141]) أماني عزت طولان، مرجع سابق، ص ص46-47

([142]) علي الكاشف، مرجع سابق، ص ص90-91

نقل التكنولوجيا، والأنظمة الاقتصادية الاجتماعية المؤسسية أي (التغريب)، وفي ذلك طمس للاختلافات الأيديولوجية بين المجتمعات والاعتماد على الحتمية التكنولوجية في التطور متجاهلة تباين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، كما انشغلت النظريات التحديثية عن الكشف عن أوجه الاختلاف بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة بدلا من الكشف عن أوجه التشابه بينهما ودون أن تتعمق في تحليل الأسباب التي أدت إلى التقليدية، متجاهلة دور الاستعمار في ذلك، فهي تعجز عن فهم جوهر التقليدية ناهيك عن كيفية تحديثها، لذا تطلب من المجتمعات النامية أن تتبع مراحل تطور المجتمعات المتقدمة، أي أنها تنفي أية تنمية بديلة تقوم بها المجتمعات النامية الأمر الذي يبقي المجتمعات التقليدية في ديمومة التبعية [143].

إن تقييم ونقد النظريات الاجتماعية في التنمية يطرح لنا ضرورة الاهتمام بقضية مدى قدرتها على التفسير والتنبؤ والتحكم في حالة تطبيقها؟ وتثير الإجابة عن هذه القضية التي طرحها **"كارل مانهايم"** "karl Mannhhaim" حينما ذهب إلى أن كل النظريات الاجتماعية هي نتاج إيديولوجي أولا وأخيرا، وأن كل إيديولوجية تخدم عن وعي أو غير وعي مؤسسي هذه الإيديولوجية أو من ينشرونها، ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلي:

- اعتبار التخلف حالة متأصلة في المجتمعات المتخلفة.
- إن السير في طريق التنمية يقتضي الأخذ بنفس الأسلوب الذي اتبعته الدول المتقدمة في تحقيق تقدمها.
- إغفال متعمد لدور الاستعمار التاريخي في قصور التنمية في المجتمعات المتخلفة.
- عجز هذه النظريات عن تقديم تفسير ملائم لعملية التغيير، وذلك لسيطرة نزعة التحيز العنصري لإيديولوجية توازنية محافظة تدعم مصالح الرأسمالية [144].
- أسست كغيرها من الاتجاهات أو الآراء لخدمة مصالح مجتمعات الغرب وإبقاء سيطرته على المجتمعات المتخلفة.
- تتجاهل الاتجاهات التحديثية الأعمال الرئيسية لمفكري العالم الثالث مثل فرانك وسمير أمين التي تجد مكانها المناسب في التراث الفكري المتعلق بالتنمية.
- عدم إدراك التخلف كظاهرة تاريخية [145].
- أن مفهوم النمو والتقدم الذي تستخدمه هذه النظريات لا يخرج عن كونه تجريدا إيديولوجيا لعالم الواقع المحدد الذي نعرفه تاريخيا وكمعاصرين.
- أن سمات التقدم التي فصلتها هذه النظريات تنطبق على المجتمعات الغربية بيد أن كل مجتمع منها له ظروفه التاريخية، وتجربته الفريدة، ولم ينقل أي منهم تجربته عن الآخر.
- لم تتناول هذه النظريات دراسة المجتمعات المتخلفة أو المتقدمة ككل مترابط في الزمان والمكان، وكأن كل منهما قد نشأ في عزلة زمانية وسكانية في تيار التاريخ الإنساني [146].

ومع هذا فلا يمكننا إنكار الجوانب الإيجابية التي تنطوي عليها هذه الاتجاهات، والتي تعتبر من حوافز أو دعائم التي يجب توفرها لتحقيق التنمية بصفة عامة أو التنمية الاجتماعية بصفة خاصة، وهي:

([143]) محمد الدقس: **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**، عمان(الأردن): دار مجدلاوي، ط1، 1987، ص37
([144]) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، مرجع سابق، ص18
([145]) علي الكاشف، مرجع سابق، ص 92
([146]) علي الكاشف، مرجع سابق، ص 91

- الكشف عن أهمية البعد الاقتصادي في التنمية حيث أن التغيرات الاقتصادية تترك بصماتها على مختلف مكونات البناء الاجتماعي.
- الكشف عن أهمية البعد التكنولوجي في زيادة الإنتاجية.
- الكشف عن أهمية الإطار الاجتماعي والثقافي والمتطلبات السيكولوجية في التنمية، لأن نجاح هذه الأخيرة لا يتوقف على الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية، بل لابد أن يتوافر إلى جانب هذه الأبعاد الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يكفل توفير التنظيم الاجتماعي الذي يدعم التنمية [147].

2-3- الاتجاه الراديكالي:

تمهيد: تستند أفكاره وتحليلاته الأساسية إلى الإسهامات الماركسية، حيث قدم **"ماركس"** تصورا عاما لتطور المجتمعات ونظرية في التغيير الاجتماعي، استطاع من خلالها تفسير النظم السياسية والاجتماعية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة [148].

ولقد عالج ماركس التنمية في معرض تحليله للدور الذي تلعبه العوامل المادية في تشكيل الوجود الاجتماعي، وقد رفض النزعة التاريخية المستندة إلى تفسير مثالي لمحتوى العملية الاجتماعية مؤكدا أن الأحداث الحاسمة تتم في مجال العلاقات الاجتماعية لا في مجال الأفكار [149].

كما شكلت تحليلاته القليلة عن المجتمعات غير الغربية عن مدى تأثير الرأسمالية على البنى الاجتماعية للدول المتخلفة والدور الثوري ذي الطبيعة المزدوجة الذي تمارسه من خلال عمليات التحطيم والتجديد، (التحطيم لدعائم المجتمع الآسيوي القديم والتجديد بوضعها الأسس الحقيقية لمجتمع حديث)، حيث عبر ماركس عن الأثر التقدمي للتوسع الرأسمالي للمجتمعات غير الرأسمالية ودوره في تنمية الرأسمالية الصناعية الأكثر إنتاجا في هذه المناطق، وهو ما حاول **لينين** توضيحه في دراسته عن الإمبريالية، أي أن الرأسمالية تساعد - بالرغم من طابع السلب والاستغلال الذي تمارسه على تلك المجتمعات- في إيجاد مجتمع جديد أكثر إنتاجية يقوم على أنقاض المجتمع السابق للرأسمالية القديم، بالإضافة إلى ذلك فإن الثورة التي ستشنها البروليتاريا في المراكز الرأسمالية المتقدمة ستعمل على تحفيز نظيرتها في البلدان المتخلفة والتي لا تزال في طور النضج [150].

واستنادا إلى مناقشاته حول البناء الفوقي والتحتي وقوانين التطور الاجتماعي والدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج، حدد ماركس خمس مراحل لتطور ونمو المجتمعات.

([147]) كمال التابعي، مرجع سابق، ص167-168
([148]) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص 73-77
([149]) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص20
([150]) أندرو وبستر، مرجع سابق، ص112 والسيد الحسيني، مرجع سابق، ص 95 وص 43

مرحلة الإنتاج البدائي، مرحلة العبودية، مرحلة الإقطاع، مرحلة الرأسمالية، مرحلة الاشتراكية، وأن التنمية عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية من خلال مفاهيم الصراع والعوامل الاقتصادية والمراحل التاريخية الطبقية، إذ وبناءا على منطلقات المادية التاريخية يحدث التغير الاجتماعي (التنمية) كنتيجة للصراع الطبقي [151].

ومن أهم الاتجاهات أو المدارس التي انبثقت أو تأسست على دعائم الاتجاه الراديكالي نذكر مدرسة التبعية والاتجاه الماركسي الجديد.

2-3-1- التبعية: مفهوم التبعية بدأ يتبلور منذ أواسط ستينات القرن العشرين لدى بعض مفكري أمريكا اللاتينية كرد فعل على نظريات التحديث التي ترى أن جوهر التنمية يكمن في الانتقال من المجتمع التقليدي المتخلف إلى المجتمع الحديث المتقدم وأزمة الماركسية في فهم البناءات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المتخلفة [152].

وتجدر الإشارة هنا حول مدرسة التبعية هي غياب نظرية موحدة وشاملة يمكن أن يطلق عليها اسم نظرية التبعية، إذ لا تتعدى كونها أطروحات ومقولات نظرية متناثرة [153]، ولقد ظهرت التبعية كرد فعل لأزمة الماركسية في فهم البناء الاجتماعي و السياسي لمجتمعات العالم الثالث [154]، وجوهر هذه النظرية أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل دراسة مجتمعات العالم المتخلف بمعزل عن تطور المجتمعات الغربية ذاتها حيث أنه من الضروري النظر إلى العالم بوصفه نسقا أو نظاما واحدا [155].

يستخدم منظرو التبعية مصطلح المركز(centre) للدلالة على البلدان الرأسمالية المهيمنة ومصطلح الأطراف أو(المحيط، الهامش، التخوم) periphery للدلالة على البلاد المتخلفة [156].

كما تنهض التبعية على مجموعة من القضايا، إلا أن القضية الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية هي التحليل الكلي لعملية تطور المجتمع وتقديم رؤية نظرية تاريخية تبرز خصوصية المجتمعات التابعة وكذلك خصوصية التطور الذي مرت به، وأهم تلك القضايا هي:

- تتخذ من فكرة النسق العالمي نقطة بداية تحاول بعدها الكشف عن موقع الدول المتخلفة داخله، كما تهتم بالبناء الاجتماعي باعتباره بناءا متخلفا تابعا ومحكوما بنمط معين لتقسيم العمل الدولي.

- التخلف الاقتصادي لبلدان العالم النامي يرتبط بعملية التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية، والذي بدأ عندما طورت الشعوب الغربية علاقات تجارية مع البلاد النامية ثم انظم إليها شيئا فشيئا بقية العالم في نظام عالمي للتبادل غير أنه غير متكافيء نتيجة وجود علاقات قوى غير متوازنة تكون فيها مجموعة من الشعوب - وهي المتقدمة بالطبع-

---

([151]) إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص ص 17-18

([152]) جهينة سلطان العيس وآخرون، مرجع سابق، ص 127

([153]) عبد الخالق عبد الله، **التبعية والتبعية السياسية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص49

([154]) أحمد زايد، **البناء السياسي في الريف المصري(تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة)**، القاهرة: دار المعارف، ط1، 1981، ص 163

([155]) أماني عزت طولان، **القرية بين التقليدية والحداثة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 60

([156]) جهينة سلطان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص128

قادرة على تحقيق مكاسب تجارية تحرز من خلالها تفوقا على الآخرين في مختلف المجالات [157].

- التبعية ليست مجرد انعكاس للعوامل الخارجية، وإنما لعوامل داخلية أيضا، حيث يمكن اعتبار البناءات الاجتماعية والاقتصادية في المرتبة الثانية من حيث أهميتها في تفسير التبعية والتخلف لما تتميز به من تناقضات داخلية وتخلف بناء تحتي وتوجه قطاع الإنتاج نحو تصدير المواد الأولية في مقابل الاعتماد الخارجي على توفير احتياجاتها، كل هذه العوامل شكلت عقبة في تنمية هذه البلاد النامية وتعميق الهوة بينها وبين الدول المتقدمة [158].

- حالة التبعية التي تعيشها بلدان العالم المتخلف لا تعني بالضرورة عدم النمو، فالتبعية والنمو ليسا طرفي نقيض، ولكن يمكن لهذه الدول أن تحقق بعض النمو الاقتصادي، وهذا فقط عندما تنهار أو تضعف علاقاتها مع المراكز الرأسمالية، أي أن هذا النمو يظل نموا تبعويا (dependant development).

- يرفض كتاب التبعية نمط الإنتاج الرأسمالي واشتقاقاته الرأسمالية والحضارية كمخرج وكحل لتخلف دول الأطراف، حيث ترى عدم تطابق مصالح دول الهامش والاستثمارات الأجنبية والمساعدات المادية والتنظيمية التي تصدر إلى دول الأطراف، بل على العكس فهي مضرة ومعطلة لأي نمو ذاتي وتتسبب في ترسيخ واقع التبعية ثم التخلف، وبالتالي حالات عدم الاستقرار السياسي والانحطاط والتشتت [159].

- التخلف ليس مستأصلا في طبيعة المؤسسات اللارأسمالية.

- القوى الخارجية تشكل العوامل الحاسمة المسببة للتخلف والمحددة للأبنية المحلية والإقليمية [160].

ومع هذا فالحقيقة التي يجب تأكيدها هنا هي أن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي ولكنها أيضا نتيجة عامل داخلي، إذ أن الدول المتخلفة ساهمت في تشكيل النظام الدولي، وإغفال هذه الحقيقة البنائية يعني تجاهلا للطابع الديالكتيكي الذي يميز العلاقات الاقتصادية والسياسية التاريخية والمعاصرة التي ربطت الدول المتقدمة بالدول المتخلفة، كما يعني تجميدا للواقع التاريخي [161].

وفي هذا الصدد ذكر **"السيد الحسيني"** أن الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية تلعب دورا لا يمكن إغفاله أو تجاهله، فإذا كان النظام الدولي قد لعب دورا في تحديد طابع وأسلوب التنمية في دول المجتمعات المتخلفة، فإن هذه الدول قد لعبت أيضا ولا تزال دورا في تشكيل النظام الدولي [162].

لذلك ترى التبعية أنه لا يمكن أن نتوقع أن يقدم لنا أصحاب الاتجاه الانتشاري أية سياسة فعالة تتناول مشكلات التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، فالانتشار لا يؤدي إلى تغير في البناء الاجتماعي بقدر ما تؤدي التحويلات التي تطرأ على البناء الاجتماعي ذاته إلى

([157]) ديفيد هاريسون، **علم اجتماع التنمية والتحديث**، ترجمة محمد عيسى برهوم، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص 142

([158]) نفس المرجع، ص ص 142 -143

([159]) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 55

([160]) علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص ص137-138

([161]) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص ص133-134

([162]) أماني عزت طولان: مرجع سابق، ص56

انتشار فعال، ويؤكد على أن نمو المناطق المتخلفة من العالم متوقف على تغير البناء الاجتماعي العالمي على المستويات الثلاث العالمي والإقليمي والمحلي [163].

كما يرى أنصار التبعية أن الطريقة الوحيدة لإيقاف استغلال الفائض الاقتصادي لدول العالم الثالث وإنهاء وضعية التبعية هي قطع سلسلة التبعية التي ينتقل بها هذا الفائض، والقضاء على هيمنة الفئات المحلية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي والتي تعمل كوكلاء له، وأن من يستطيع القيام بذلك هم الطبقة العاملة الزراعية والصناعية في البلاد المتخلفة عن طريق الثورة، كما يجب تطوير سياسة للتضامن الدولي بين هذه البلدان وبناء قاعدة صناعية مستقلة [164]، كذلك نجد **سمير أمين** يرى أن الخروج من التبعية يبدأ من أطراف النظام لا من مركزه بسبب التطور اللامتكافيء في المجموعتين اللتين يتكون منهما النظام العالمي [165].

وبالرغم من الرواج الذي نالته هذه المدرسة وخاصة بين مفكري العالم الثالث في تفسيرها لمعوقات التنمية في البلدان المتخلفة ورسمها لطريق التخلص من التخلف، إلا أنها وبعد فترة من الزمن قوبلت بانتقادات عديدة منها:

- العوامل التي تعتبرها ضرورية لتنمية المجتمعات المتخلفة هي نفسها العوامل التي تسببت في تخلف هذه المجتمعات [166].
- الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية وإهمال العلاقات الاجتماعية [167].
- ركزت التبعية على مفهوم النسق العالمي كوحدة للتحليل وأهملت الأنساق الصغرى مما ترتب عليه صعوبة فهم الديناميات الداخلية للمجتمع التابع، بالإضافة إلى المبالغة في الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية وإهمال العلاقات الاجتماعية والثقافية [168].

2-3-2- الاتجاه الماركسي الجديد: طور الماركسيون المحدثون آراء ماركس بما يتسق إلى حد ما مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرت بها، وكذلك الظروف الدولية الجديدة التي شهدها القرن العشرين. ويؤكدون على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة، هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي، وعلى التنمية أن تحقق أهدافا قومية تنبع أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية [169]، أي يتناول الظاهرة في ضوء النظام الدولي الشامل عن طريق تحليل بنائي تاريخي للعلاقات المعقدة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة التاريخية والمعاصرة والتي أسهمت في تشكيل النظام الدولي الجديد، وهو بذلك مخالف للنموذج الماركسي الذي تحتل فيه طبقة البلوريتاليا المركز الرئيسي من حيث اهتمامها بالأفراد والجماعات وتأكيدها على ضرورة التحول الذاتي [170]. كما يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة أن تكون الدراسة في ضوء إطار نظري عالمي يقوم على وجود اقتصاد دولي متحد موضوعيا وذي طابع اجتماعي، فالتناقض الأساسي القائم اليوم في رأيهم هو ذلك الذي ينشأ بين الإمبريالية والدول المتخلفة [171].

([163]) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 81، أنظر كذلك من ص ص80-81 لمزيد من التوضيح.
([164]) أندرو وبستر، مرجع سابق، ص ص264-266
([165]) جهينة سلطان العيسى، مرجع سابق، ص ص130
([166]) أحمد زايد، مرجع سابق، ص162
([167]) نفس المرجع، ص ص 197-198
([168]) أماني عزت طولان، مرجع سابق، ص67
([169]) السيد الحسيني، مرجع سابق 95-96
([170]) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص113 و ص ص 95-96
([171]) أماني عزت طولان، مرجع سابق، ص 29

وتكاد تكون الإمبريالية (الاستعمار الجديد) الاهتمام الأساسي للماركسيين المحدثين المعنيين بدراسة التخلف أو معوقات التنمية. ومع أن الجانب الاقتصادي للإمبريالية يعد جانبا أساسيا ومحوريا، إلا أن لها جوانب سياسية وأيديولوجية وثقافية لا تقل عن الجانب الاقتصادي أهمية وخطورة، ذلك أن أحد الأهداف الرئيسية للاستعمار الجديد هي المحافظة على العلاقات الاقتصادية التي كانت وما تزال قائمة بين الإمبريالية والدول المتخلفة، وتشجيع هذه الدول على إتباع الطريق الرأسمالي في التنمية والاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة في البناء الاقتصادي القائم في هذه الدول، وهذا من شأنه أن يجعل من الدول المتخلفة مناطق منتجة للمواد الخام اللازمة للصناعة الغربية، وأن تظل بعد ذلك سوقا للسلع الغربية الصناعية (*).

كذلك فإن الاستثمارات الأجنبية في الدول المتخلفة تكون موجهة أساسا نحو هدف محدد هو الإبقاء على هذه الدول كمصدر للمواد الأولية وعدم إدخال صناعات جديدة تسهم في التنمية الاقتصادية، بالإضافة أن القروض التي تمنح إلى هذه الدول تخصص في مجالات غير إنتاجية (كالطرق والموانيء والمطارات والمستشفيات)، كما أن هذه القروض تكون ذات فوائد عالية وذات شروط قاسية، وفضلا عن ذلك نجد تفاوتا بين أسعار صادرات الدول المتخلفة من المواد الأولية وواردتها من السلع المصنعة من الدول المتقدمة (172).

من أهم المنظرين في هذا الاتجاه نجد **"أندر جوندر فرانك"** الذي يرى أن سبب إعاقة التنمية في دول العالم المتخلف و تقدم العالم الأول هو الاستعمار فقد ذكر في مؤلفه " **البرجوازية الرثة والتطور الرث** " أنه من الصعب فهم التخلف في مجتمعات غير مستقلة مثل مجتمعات أمريكا اللاتينية إذا لم يطرح هذا التخلف تاريخيا نتيجة لسياسة البرجوازية.

ولقد ذهب فرانك إلى أن تاريخ العالم ما هو إلا تاريخ واحد ومن ثمة فان التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة من حيث أنها نتاج التوسع الرأسمالي الذي تغلغل في أعمال أكثر القطاعات انعزالا في المجتمعات المتخلفة.

بهذا يرى أن التخلف المعاصر يمثل نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، أي أن التبعية التي تعيشها الدول المتخلفة هي النتيجة الحتمية لتوغل النظام الرأسمالي بين هذه المناطق. ويستعين فرانك في تحليله لهذه العلاقة الإرتباطية بثنائية (مركز- تابع)، حيث يرى أن المدينة في الدول المتخلفة نمت وتطورت بواسطة القوى الاستعمارية لتكون أداة السيطرة والاستغلال، كما أن علاقة المراكز بالتوابع تتمثل في امتصاص الأولى للفائض الاقتصادي وتحويله إلى المراكز العالمية (173).

وفي هذا الإطار انتقد **"بول باران"** النظريات المحافظة في إغفالها المتعمد للواقع التاريخي والتنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية (174)، وأكد أن التخلف هو نتيجة اتصال البنية الاقتصادية للدول المتقدمة مع نظيراتها في الدول الأخرى، وهذا الاتصال أدى إلى تحلل بنى هذه الأخيرة واستنزاف فائضها الاقتصادي(*) بواسطة الرساميل الأجنبية (175).

() *أي ضرورة أن تكون الدراسة في ضوء إطار نظري عالمي يقوم على وجود اقتصاد دولي متحد موضوعيا وذي طابع اجتماعي، فالتناقض الأساسي القائم اليوم في رأيهم هو ذلك الذي ينشأ بين الإمبريالية والدول المتخلفة.

(172) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص97

(173) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص ص105-106

(174) أماني عزت طولان، مرجع سابق، ص57

(*) الفائض الاقتصادي: يعرفه باران بأنه الفرق بين مردود المجتمع الحقيقي الحالي والاستهلاك الحقيقي الحالي أي في فترة واحدة في الفهم الأنثروبولوجي لتحدد الاستهلاك حسب الحاجات الاقتصادية للإنسان المستهلك، لكن بعد تطور

كما ذهب باران إلى أن الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول النامية، والقضاء على التخلف وتحقيق التنمية يستلزم رفض الأسلوب التدريجي كوسيلة للتنمية، فالتنمية عملية ثورية وليست تطورية [176].

في حين يرى "**شارل بتلهايم**" أن ظاهرة التخلف في البلاد النامية ترتبط بعدة عوامل منها التبعية والاستغلال والتجميد وضرورة إبراز دور الاستعمار والإمبريالية ومالها من تأثير سياسي وتجميد للنمو الاقتصادي في البلاد النامية، وأبرز دور الصناعة والزراعة في إنجاح عملية التنمية وتطوير عملية التصنيع طبقا للموارد المحلية مع ضرورة تصفية المصالح الرأسمالية والطبقات الطفيلية وسيطرة الدولة على المشاركة الجماهيرية الإيجابية [177].

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى مدرسة التبعية نزعتها الاقتصادية كما أن مصطلحي المركز والأطراف يشيران إلى أن الدول المتخلفة أو النامية تقوم بوظائف اقتصادية محددة في نظام تقسيم العمل الدولي[178].

ومن بين الانتقادات التي وجهت إلى هذه المدرسة هي أنها صورت البلدان المتخلفة بأنها ساكنة، وبما أن الفائض يتم من هذه البلدان فإن التنمية المحلية غير ممكنة، كما يعاب عليها غموض مفاهيمها وتعطي وزنا كبيرا للعوامل الخارجية وترى وأن العوامل الداخلية لها دور ثانوي في تكريس بنية التخلف في حين لا يمكن إنكار الترابط الجدلي بين العوامل الداخلية والخارجية، إذ هناك حالات تكون العوامل الخارجية دور في إعاقة التنمية، كما أنه هناك حالات يكون التخلف متيجة عوامل داخلية. وترى أن الحل الوحيد للخروج من التخلف هو فك الارتباط بالنظام الرأسمالي وتطبيق النهج الاشتراكي[179].

2-4- تقييم ونقد الاتجاهات النظرية للتنمية:

يرى سعد إبراهيم أن أهم أوجه القصور في هذه النظريات، أنها لا تفسر تخلف البلاد المتخلفة كنتيجة حتمية للنظام الإمبريالي الحديث الذي ساعد العالم وما يزال بأشكال ودرجات مختلفة، ويعلل هذا القصور المنهجي في نظريات التنمية الغربية إلى التمركز الحضاري الغربي نحو الذات وإلى غياب النظرة التكاملية الشاملة، كما ينقد الفروض التحتية

المجتمع والإنتاج الرأسمالي لارتباط الحاجة بالطبيعة البشرية، و لكن حسب فعالية البناء الإنتاجي وهذه هي النقلة التي سيبها تغلغل الاستعمار في الاقتصاد التقليدي أماني عزت طولان، مرجع سابق، ص61

([175]) إسماعيل قيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص ص23-24

([176]) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص200

([177]) أماني عزت طولان، مرجع سابق، ص ص 57-58

([178]) جهينة سلطان العيسى، مرجع سابق، ص131

([179]) دبلة عبد العالي، **التجربة التنموية بين إشكالية التبعية والتخلف**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، القاهرة: قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، 1989، ص 63 و87 و91

لنظريات التنمية الغربية التي تزعم أن الدول المتخلفة ستحقق التقدم بمجرد انتهائها من إزاحة المعوقات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الموروثة من أبنية المجتمع التقليدي، إن النقد الأساسي لمثل هذه الفروض هو النظرة الجزئية والتخلف ظاهرة متعددة الجوانب (*).

ويرى **فرانك "frank"** أن هذه الاتجاهات تعاني جميعا من ضعف ظاهر يتمثل في افتقادها لكل من الصدق الإمبريقي والكفاءة النظرية والقدرة على توجيه سياسة فعالة تلائم تحقيق التنمية [180].

إن مثل هذه النظريات قد وقعت جميعا في شرك ما يطلق عليه "modeling" أو بناء النماذج، دون الاهتمام بدراسة إمكانية تطبيق الفكر على واقع مجتمعات معينة [181].

أليس من الغريب أن الأيديولوجيين الغربيين عندما يريدون أن يبرهنوا على نجاح التنمية في بلد ما، فإنهم ينكبون على انتقاء المؤشرات المادية والجزئية للبرهان على ذلك، بينما تراهم عندما يفسرون التخلف، فإنهم يفرقون في البحث عن أسبابه وعوامله في الميادين النفسية والعرقية والمعنوية، مع إهمال الجوانب المادية أو إعطائها أقل درجة من الأهمية.

وإذا كانت السياسات التنموية أو المبادىء التي أتت بها تلك الاتجاهات ترمي إلى حل مشاكل من نوع اقتصادي (على الغالب)، فمن الواضح أنها لم تكن اقتصادية فقط، ولا يمكن للفكرة القائلة بأن الاختيار الاقتصادي لا يخضع إلا لاعتبارات اقتصادية أن تكون سوى ضرب من الخيال، إذ أنه يتضح أكثر فأكثر أن انعكاسات هذا الاختيار وكذا جوانبه الثقافية لا تقل أهمية عن غيرها من الجوانب [182].

في المقابل نجد التناقض الصارخ الذي يظهر واضحا بين حقائق الواقع الذي لم يتغير كثيرا بالرغم من كل جهود التنمية التي بذلت لتغييره، وبين نظريات التخلف والتنمية التي أستند إليها علماء الاجتماع والاقتصاد وسلطات الدولة في البلدان التابعة لإحداث هذا التغيير. هذا الأمر أدى إلى اهتزاز الثقة ثم انعدامها في هذه النظريات وإلى مراجعتها في ضوء هذا الوضع الذي كشف عن عيوبها الخطيرة سواء في منهجها، أو في مضمونها، أو في العناصر الأساسية التي ركزت عليها واعتبرتها عناصر حاكمة في عملية التنمية، فأدت سيطرة نظريات التنمية الغربية على الفكر التنموي لفترة طويلة إلى توجيه الدراسات إلى نمط من التحليلات يعتمد على كونية نمط التحديث الغربي، وهذا قد أدى بالدراسات إلى الاهتمام بالنتائج النهائية لعملية التنمية أكثر من الاهتمام بالتنمية كعملية في حد ذاتها [183].

إن الظروف التي تعيشها الدول النامية الآن تختلف عن تلك الظروف التي مرت بها المجتمعات الصناعية سابقا، فبينما كان التصنيع سببا لعملية التحضر في الغرب نجد التحضر في الدول النامية يحدث بمعدل سريع دون أن يحدث تصنيع مقابل وقد ساهمت هذه العملية في تشكيل البناء الاجتماعي لهذه الدول والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار عند الإعداد لخطة

(*) يقول **"ميردال"** حين وصف مشكلة المجتمعات النامية أنه ليس في تلك المجتمعات مشكلات اقتصادية أو مشكلات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، إنما هناك مشكلات معقدة يحتوي كل منها على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية، وما لا يفهم من يتصدى لهذه المشكلات من كل الجوانب فإن فهمه يظل ناقصا وبالتالي تأتي حلوله ناقصة ومبتورة. عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص152

([180]) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 95

([181]) إحسان محمد حفظي ومريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 37

([182]) سفير ناجي، **محاولات في التحليل الاجتماعي (التنمية والثقافة)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، ب ت، ص 192

([183]) جهينة سلطان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص40

تنموية في هذه الدول [184]، كما تميل هذه النظريات إلى حجب الدلالات السياسية والأيديولوجية للمساعدات الاقتصادية.

لذلك فإن محاولات الاستفادة في مجالات التنمية من الاستشارات الغربية واعتماد خططها للتنمية والتحديث لا يمكن أن تحقق التنمية المرجوة، لأن المستشار أو واضع خطة التنمية ينتمي إلى مجتمع يختلف في بنائه الفكري وواقعه وفي تحليلاته للأمور في المجتمع الذي تقدم له الاستشارة أو توضع له الخطة [185].

لقد لعب الاستعمار والرأسمالية دورا هاما إن لم يكن رئيسيا في الاستنزاف والاستغلال- القديم والمعاصر- بكافة صوره في الدول المستعمرة، وتجاهله يعتبر مجافاة للحقيقة والواقع ومحاولة للتشويه والتضليل، ولقد حاول الاستعمار الجديد أن يخلق صور ملتوية تمكنه من ربط الدول النامية بعجلة التنمية [186].

من الواضح أن هذه النظريات تؤكد أن البناء الاجتماعي-الاقتصادي- السياسي الذي تشكل خلال الفترة الاستعمارية يشكل العائق الرئيسي الذي يحول دون تنمية هذه الدول، والتسليم بهذه الفكرة لا يعيننا على فهم ديناميات وميكانيزمات التنمية في تلك الدول [187].

وإذا كان للدور الاستعماري أهمية يصعب تغافلها في تفسيرها للتخلف، إلا أن ذلك لا ينفي دور العوامل الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وما يمكن أن تتضمنه العملية التنموية من أخطاء تتعلق بطبيعة استراتيجيات ونماذج تنموية مغايرة للواقع [188].

يمكننا أن نلخص أهم أوجه القصور لتلك الاتجاهات في النقاط التالية:

- إغفال دور الاستعمار في التخلف، والآن دور الإمبريالية.

- التحيز إلى النموذج الغربي في التحديث مع أنه هناك نماذج أخرى غير غربية مثل الصين واليابان وغيرها.

- إغفال البعد التاريخي، لأن فهم ماضي وحاضر الظاهرة الاجتماعية يمكننا من تحديد المسار المستقبلي للظاهرة والتنبؤ بها.

- كما أن العديد من الاتجاهات لم تراعي البعد البنائي، أي حاولت تفسير الظاهرة بعيدا عن السياق الاجتماعي.

- كما أن هذه الاتجاهات لم تكن ديناميكية، حيث لم تكشف عن الكيفية التي يتحول بها المجتمع من متخلف إلى مجتمع يتسم بالحداثة بل اكتفت بتوضيح خصائص كل من المجتمع المتخلف والمتقدم والمراحل التي يمر بها المجتمع في مسيرة تطوره دون أن توضح الكيفية التي تكتسب بها المجتمعات المتخلفة خصائص المجتمعات المتقدمة [189].

كما أن العوامل التي تعتبرها هذه الاتجاهات ضرورية لتنمية المجتمعات المتخلفة هي نفسها العوامل التي تتسبب في تخلف هذه المجتمعات [190].

والمشكلة التي تواجه المجتمعات في العصر الحالي هو أن تحقيق التنمية لا يتم بدون استيعاب أسباب التقدم التقني ومبادىء الحياة الاجتماعية العصرية والعمل على قلب أنظمة

([184]) نفس المرجع، ص58

([185]) محمد السويدي، مرجع سابق، ص100

([186]) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، مرجع سابق، ص14

([187]) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 123

([188]) نفس المرجع، ص15

([189]) كمال التابعي، مرجع سابق، ص167-170

([190]) أحمد زايد، مرجع سابق، ص162

العمل أو القضاء عليها، لذلك لا يمنع من الاستفادة من الإصلاحات الداخلية التي تقوم على صياغة حديثة لقيم الماضي الثقافية بحيث تتناسب أوضاع التنمية ومتطلباتها العصرية.
وفي ضوء هذه الانتقادات يمكننا القول أن دراسة التنمية في الدول المتخلفة والمعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية فيها يتطلب إقامة نظرية بديلة عن تلك النظريات الغربية التي لم تعد تستطيع الصمود أمام واقع الدول المتخلفة ومن الضروري أن تستند هذه النظرية إلى فهم عميق للعناصر البنائية للتنمية، وكذلك إلى فهم حقيقي لتاريخ كل من الدول النامية والمتقدمة [191].

هذا ما يدفعنا إلى القول أن دراسة مجتمعاتنا تتطلب إقامة نظرية بديلة عن تلك النظريات. نظرية تنبثق من واقعنا الديني والتاريخي، وهذا لا يعني عدم التعامل مع تلك النظريات وإنما يعني تطويعها بما يخدم ذاتيتنا [192].

2-5- سادسا: الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الدراسات السابقة في إثراء البحوث، فقد اعتمد البحث الراهن على دراسة عربية ودراستين وطنيتين تمت معالجتها في إطار بحوث جامعية

الدراسة الأولى: هي دراسة ميدانية أجريت في قرية مصرية للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع [*]، ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على أبعاد ظاهرة الأمية في مجتمعات العالم الثالث بشكل عام، و المجتمع المصري خاصة كإحدى المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية، ومما يؤكد أهمية هذه الظاهرة ارتفاع معدلاتها على صعيد مجتمعات العالم الثالث بشكل عام بالمقارنة بالمجتمعات الأوروبية المتقدمة صناعيا، حيث بلغت نسبة الأمية في العالم العربي حوالي 73 %، لذلك طرحت الدراسة عدة فروض:

1- أن ثمة علاقة ايجابية بين تردى أو انخفاض المستوى المعيشي وبين ارتفاع معدلات الأمية، وهو ما يشير إلى نوع التمايز الاجتماعي.

2- أن ثمة علاقة ايجابية بين انتشار الأمية، وانخفاض معدلات التنمية العامة في المجتمع.

3- أن ثمة علاقة بين انتشار الأمية وبين النمط الإنتاجي في الريف وهو ما ينعكس على انخفاض الدخل.

([191]) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص116

([192]) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص94

([*]) محمد أحمد قطب سليم، **الأمية كمعوق من معوقات التنمية الاجتماعية**، رسالة ماجستير،القاهرة: قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1983

4- أن هنـاك علاقـة بـين ارتفـاع الأميـة فـي المجتمـع وبـين العجـز عـن المشـاركة الاجتماعية والسياسية الواعية بشكل عام.

5-أن هنـاك علاقـة ايجابيـة بـين ارتفـاع معـدلات الأميـة، وعـدم القـدرة علـى إدراك المشكلات الاجتماعية، ومن ثمة المشاركة في حلها.

الإجـراءات المنهجيـة للدراسـة: استخدم الباحـث المـدخل التجريبـي والإحصـائي، كمـا استخدم مجموعـة مـن أدوات البحـث، كالملاحظـة، والمقـابلات الجماعيـة المفتوحـة وصـحيفة الاستبيان والتـي تعتبـر الأداة الأساسية التـي استخدمها الباحـث لجميـع البيانـات مـن الميـدان، بالإضـافة إلى الاعتماد على الإخباريين ممن تتوافر لديهم معلومات عن مجتمع البحث.

أما مجالات البحث فقد حددها الباحث على النحو التالي:

المجـال المكـاني: أجريـت الدراسـة الميدانيـة فـي قريـة (محلـة سـبك) ي إحـدى قـرى محافظة المنوفية بمصر.

أما المجال البشرى (العينـة): فقد اختـار الباحـث عينـة عشـوائية مـن الأسـر المقيمـة فـي قرية الدراسة، حيث بلغت العينـة 200 حالـة، و قد تحـددت الأسـرة كوحدة للدراسـة و كانـت المقابلـة مـع أربـاب الأسـر، وتـم اختيـار الأسـر علـى أسـاس توزيـع السـكان فـي القريـة وفقـا للأنشطة الاقتصادية.

نتـائج الدراسـة: قـام البحـث بتحليـل البيانـات الميدانيـة التـي تحصـل عليهـا وتوصـل إلـى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلى:

1- أن عمال الزراعة بالإضافة إلى تدنى مستواهم الاقتصادي فهم يعيشون حياة عكس ظروفهم الاجتماعية السيئة.

2- أن العمل الذي يقوم بـه المعدمون فـي الريـف – عمـال الزراعـة- يتكـون فـي غالبيتـه من العمل في النشاط الزراعي.

3- أن الأمية ترتفع بدرجة كبيرة بين عمـال الزراعـة واليوميـة، والتـي تعكس ظـروفهم الاقتصـادية السيئة، والتي تشير إلى وجود العلاقة بين الحالـة الاقتصـادية وبين انتشـار الأميـة فيما بينهم.

4- أن عمال الزراعة واليومية والذين تنتشر بينهم نسبة عالية من الأمية هم أكثر الفئات إنجابا، حيث يمثل الأبناء قوة اجتماعيـة واقتصـادية كبرى، حيث يمثلـون ثـرواتهم الأساسية، وهو ما يشير إلى وجود علاقة بين مستوى التعليم والإنجـاب، حيـث ترتفـع معـدلات الإنجـاب بين الأميين.

5- أن هناك علاقة بين الحالة الاقتصـادية ومعدلات الإنجـاب، فكلمـا انخفض المستوى الاقتصادي، كلما ارتفعت معدلات الإنجاب وهو ما يتسم به عمال الزراعة واليومية.

6- انخفاض الأجر الذي يحصل عليه عمال الزراعة واليومية من الأميين عنه بين غير الأميين، وأن الدخل من العمل المأجور في النشاط الزراعي الذي يعمل به غالبية الأميين أقل من الدخل في الأنشطة الأخرى.

7- تنخفض المشاركة السياسية لعمال الزراعة واليومية سواء فيما يتعلق بالتصويت فـي الانتخابات أو في كيفية اختيار المترشحين أو فيما يتعلق بمدى معرفتهم بممثليهم البرلمـانيين من أجل تحقيق خدمات ذاتية أو محلية.

8- أن فئتي عمال الزراعة واليومية أقل الفئـات استفادة مـن خـدمات المجتمـع الصـحية، بالإضـافة إلـى انتشـار القيم المختلفـة حـول مـا يتعلـق بكيفيـة إتبـاعهم للطـرق العلاجيـة، ومـا يصاحب ذلك من انخفاض قوة عملهم حيث يؤدى الجهل والمرض إلى خلق دائرة مفرغة.

الدراسة الثانية: هي دراسة تمت في إطار الحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع التنمية من جامعة قسنطينة(*)، وهي تبحث في نمط العلاقة بين الدور الذي يقوم به علم الاجتماع وتنمية مجتمعات العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث تمحورت الإشكالية حول إمكانية وجود خلفية نظرية لعلم الاجتماع في هذه البلدان أم أن هناك دراسات سوسيولوجية سندها المعرفي والمنهجي الدراسات الأولية والمعاصرة في بلدان العالم المتقدم، كما تدور الإشكالية حول المدى الذي وصلت إليه هذه الدراسات ومساهمتها في الإسراع بعملية التنمية من جهة، والتأثير في تنمية الموارد البشرية والمادية في مجتمعاتها.

تساؤلات الدراسة: تم تلخيص إشكالية الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- إلى أي حد يمكن أن تشكل ظاهرة تنمية بلدان العالم الثالث دالة على تناقض الواقع والنظري؟
2- أثر الواقع الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي الجديد من احتمال نجاح عملية التنمية؟ وهذا يؤدي إلى طرح بعض التساؤلات الفرعية
   - إلى أي مدى يمكن أن يساهم دارسو علم الاجتماع في العملية التنموية؟
   - هل الواقع الحالي يتطلب إعادة النظر في الكثير من الأمور التي تحكم عملية التنمية في المجتمع الجزائري؟
3- الارتباط العضوي لدور علم الاجتماع وواقع التنمية يؤدي إلى طرح مايلي:
   - هل ما زال بالإمكان استهداف التنمية الشاملة في الجزائر؟
   - هل يمكن عن طريق دور علماء الاجتماع توفير تنمية أفضل وأعم وأشمل وأكثر ديمومة؟

لذلك فإن طرح مسألة دور علم الاجتماع في تنمية المجتمع تطلب اشتمال الدراسة على تحليل بدايات وعوامل ظهور مفهوم التنمية في الفكر السوسيولوجي وتحليل مشكلات الدول النامية في اتجاهات علماء الاجتماع المختلفة وإمكانية ربط مسألة التخلف والتبعية في العالم الثالث بالتنمية، وكذلك نطلب الأمر البحث في واقع التنمية في مجتمعات العالم العربي ودور علم الاجتماع في تنمية المجتمع الجزائري كحالة خاصة.

الإجراءات المنهجية للدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي في جمع المعلومات العامة حول التنمية ودور علم الاجتماع في مجتمعات العالم النامي، كما سمح له هذا المنهج باستخدام مبادىء المنهج الإحصائي في تحليل نتائج الدراسة. واستخدم كذلك المنهج المقارن في مطابقة تحليل المعطيات التي تحصلت عليها الدراسة في ضوء الإطار النظري ونتائج الدراسات الإمبريقية، كما استخدم مجموعة من أدوات البحث وهي السجلات والوثائق الرسمية والعلمية.

نتائج الدراسة: لقد أتت هذه الدراسة على جملة من النتائج حول دور علم الاجتماع في تنمية المجتمع الجزائري، فهي ترى أن الواقع التنموي يثبت سلبية هذا الدور، فعلم الاجتماع يرى أن التنمية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تتصل بعملية التحرر الاقتصاد الوطني من تبعيته لاقتصاديات العالم المتقدم، والذي اعتمد في أسسه على نماذج تنموية غربية، وقد أدى ذلك إلى حدوث عدة تغيرات في المجتمع الجزائري كالعلاقات الأسرية ودور المرأة في مختلف الميادين وسياسة محو الأمية ونشر التعليم والوعي الصحي، بالإضافة إلى سياسة التصنيع التي سمحت بتحقيق فرص العمل وأدت إلى ظاهرة نزوح اليد العاملة الريفية. أما

(*) عبد العزيز العايش، مرجع سابق، أنظر الفصل الأول ص

دور الموارد البشرية في عملية التنمية، فقد ساعدت سياسة التعليم في الجزائر- والتي جعلت حقا للجميع وسهلت قواعد قبول الطلبة في الجامعة، وإرسال بعثات علمية للخارج- إلى تحسين مستوياتها الاجتماعية، ومع هذا فعلم الاجتماع يعاني منة عدم وجود الرؤية في النظرية والبحث المنهجي، إذ يتم نقد كل ما يطرح في المجتمعات الغربية دون التوصل إلى نظرية للمجتمع العربي، كما أن معظم علماء الاجتماع العرب لا زالوا يتأثرون بالنظريات الغربية، والبحوث الاجتماعية في البلدان العربية ليس لها دور في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أن هؤلاء العلماء لا يجدون لهم آذان صاغية من قبل السلطات. كذلك فإن ندرة الإنتاج العلمي واعتمادهم على المؤلفات الغربية يبقيهم في دائرة الفكر الغربي، بالإضافة إلى البلدان العربية لا تسعى إلى الاستفادة من البحوث الاجتماعية ومناقشة باحثيها، وهذا يقلل من احتكاكهم بواقع مجتمعاتهم مما يبقيها عاجزة عن فهم واقعها ومن ثم تجاوزه.

الدراسة الثالثة: هي دراسة تمت في إطار الحصول على درجة الماجستير علم الاجتماع التنمية من جامعة قسنطينة (*)، وهي دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، أجريت على ثلاث مجتمعات محلية في الولاية، تدور إشكالية الباحث في هذه الدراسة حول التأثير السلبي للمعوقات التنموية على مكونات الفعل التنموي المحلى، والتي أدت إلى تنمية التخلف في مختلف مجالات التنمية المحلية، وذلك من خلال حصيلة التراكم التنموي المحلى والوطني، حيث تم تشخيص العوامل غير الوظيفية التي تعترض التنمية في الجزائر بالتركيز على دراسة ولاية سكيكدة من خلال ثلاث مجتمعات متفاوتة النمو (في حالة تمايز، تمركز، تضامن).

تساؤلات الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة، والتي كانت كالآتي:

1- هل يقوم التطور الاقتصادي داخل المجتمعات المحلية على أساس اختلاف اتجاهات التطور لكل من قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج، وهل تقوم التنمية المحلية على التحكم في مسارات هذا التطور عن طريق سياسات رشيدة (التمويل، التخطيط، المشاركة، التقويم) تأخذ غي الحسبان خصوصية المجتمع المحلي ؟

2- هل برامج التنمية المحلية تلبي الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع المحلي أم أنها مازالت بعد غير قادرة على ذلك؟

3- هل هناك اهتمام متفاوت بالنسبة للمجتمعات المحلية نتج عنه اختلال بينهما في البرامج المخصصة لكل مجتمع محلي.

4- هل معوقات التنمية والمحلية تعد عوامل غير وظيفية ذات اتجاه داخلي و خارجي أم غير ذلك، وما هي المجالات التي استطاعة أن تمسها هذه المعوقات؟

نوع الدراسة ومناهجها: هي دراسة وصفية، حيث استخدم الباحث المنهج الإيكولوجي كتطبيق للمنهج الوصفي، حيث تم وصف مجالات التنمية المحلية بغية الوصول إلى تشخيص العوامل غير الوظيفية المتصلة بالبناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية المعنية بالدراسة، ولقد استعانت الدراسة بالمنهج المقارن و منهج المحاسبة الكلية بصفة ثانوية، حيث تم الاستعانة بالمنهج المقارن من خلال مقارنة إجابات المبحوثين وكفاية الخدمات في المجتمعات المحلية موضوع الدراسة، أما منهج المحاسبة الكلية فقد تم استخدامه في معرفة

(*) رضاونية رابح، **معوقات التنمية المحلية (دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة)**، الجزائر: جامعة قسنطينة، سالة ماجستير في علم اجتماع التنمية(غير منشورة)، 1998- 1999

طبيعة المعوقات ومكونات المجتمع المحلي المتصلة به وذلك خلال اختيار ثلاثة مجتمعات محلية مختلفة في درجة تمايزها.

عينة الدراسة: عينة عشوائية تضم 270 مواطنا، وتضم في الحقيقة ثلاث عينات جزئية تتكون من 90 مواطنا من كل مجتمع محلي من بين المجتمعات المحلية الثلاثة موضوع الدراسة.

نتائج الدراسة: وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى تحديد معوقات التنمية المحلية فيما يلي:

- ترجع معوقات التنمية إلي السياسات التنموية واتجاهات الحكام ورغباتهم، بالإضافة إلي الظروف الدولية التي تأثر علي الواقع التنموي في المجتمع الجزائري.

- مستوى الخدمات يعد ضعيفا في كل مجالات التنمية المحلية، كما هناك اهتمام متفاوت بين المجتمعات المحلية، حيث يزداد تركيز برامج التنمية في المجتمع المحلي كلما كان أكثر قربا من المركز (الولاية).

- تلعب المعوقات الخارجية والمتمثلة في الاستعمار والعولمة والمديونية الخارجية الأثر البالغ على التنمية المحلية نظرا لارتباط هذه الأخيرة بالتنمية الوطنية، هذه الأخيرة التي تأثر فيها المعوقات الخارجية بصورة مباشرة وغير مباشرة ماضيا وحاضرا.

- كما أنه هناك دورا كبيرا للمعوقات الداخلية والمتمثلة في نقص التخطيط وعدم تحديد العلاقة بين المركزيات والمحليات، وكذلك العديد من المعوقات الإدارية والثقافية والاجتماعية.

لقد انطلق البحث الراهن من خلال إحدى القضايا التي أثارتها هذه الدراسة، وهي أن البحث في صياغة نماذج للتنمية تقوم على أساس الواقع الاجتماعي لكل مجتمع وخصوصيات كل مجتمع، بحيث تكون هذه النماذج مع نماذج التنمية الاقتصادية كلا متكاملا تستهدف تنمية المجتمع المختص بالدراسة. لذلك كانت البحث الراهن محاولة لتحديد المعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع الريفي كأنموذج للمجتمع المحلي في ولاية بسكرة التي تتميز بطابعها الفلاحي بالدرجة الأولى، كما تم الاستعانة بالدراسة السابقة في تحديد بعض معوقات التنمية الاجتماعية.

خلاصة:

إن معوقات التنمية في الدول النامية ترجع إلى العوامل الخارجية والداخلية على السواء، فالمعوقات الخارجية مرتبطة بالنظام العالمي الإمبريالي الذي يستخدم مختلف الأساليب كي يضمن للدول الرأسمالية مضاعفة احتكارها عن طريق استغلال الدول النامية والإبقاء على أوضاعها الراهنة أي أن تظل موردا أساسيا للمواد الخام وسوق لمنتجات الدول الرأسمالية واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية، أما المعوقات الداخلية فمرتبطة بطبيعة الدول المتخلفة وبناءاتها واستراتيجياتها، أي مرتبط بقدرة هذه الدول على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإلغاء التبعية بمختلف أشكالها وإجراء تغييرات اجتماعية حقيقية تتلاءم مع مقتضيات التنمية وشروط تنظيمية وبشرية مع توفير الكادر السياسي الذي يخدم المصالح القومية والمشاركة الشعبية الواعية.

وباختصار فإن فهم معوقات التنمية الاجتماعية في الدول المتخلفة يتطلب فهما عميقا لكل من المعوقات الداخلية والخارجية التي أسهمت في تدعيم تخلفها [193]، لذا تفرض علينا الضرورة

([193]) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص116

النظرية أن نحدد ماهية هذه المعوقات وكيف تساهم في إعاقة التنمية، وكيف يمكن أن تكون حافزا لها بدل إعاقتها، وهذا ما يتمحور عليه الفصل الموالي.

تمهيد:

يأتي هذا الفصل في إطار الدراسة النظرية لمعوقات التنمية الاجتماعية، وذلك لتوضيح طبيعة هذه المعوقات والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها والنتائج المترتبة عليها، إذ أن العوامل التي تعوق التنمية وتقف عقبة في سبيل تحقيقها لأهدافها تتفاعل وتتساند بعضها مع بعض، منها ما هو داخلي يتصل بالبناء الاجتماعي، وهي المعوقات الداخلية، ومنها ما هو خارجي يتصل بطبيعة العلاقات الدولية المعاصرة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة وكذلك طبيعة النظام الاقتصادي العالمي، لذا فإنه يمكن تصنيفها وفقا للآتي:

3-1- المعوقات الخارجية: هذه المعوقات مرتبطة بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة وانعكاساتها ويذهب **"ميردال"** إلى أن العلاقات الدولية بين المجتمعات المتفاوتة النمو هي السبب في التخلف [194].

3-1-1- العولمة: من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف دقيق للعولمة بسبب كثرة التعريفات بشأنها، ومع هذا - واختصارا للمسألة البحثية - نقدم تعريف صادق **جلال العظم** لها، إذ يقول: **"العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها...والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره** [195]**."**

ولقد ظهرت عدة اتجاهات تحرس وتكرس العولمة، وبصورة فعلية بعد الحرب العالمية الثانية حتى تمكنت من بلورته حاليا وهو الآن أصبح واقعا مفروضا على الدول المتخلفة ويظهر ذلك من خلال الاتجاهات التنموية الحديثة كاتجاه النماذج والمؤشرات والاتجاه الانتشاري الثقافي واتجاه المكانة الدولية والتركيز على ضرورة الالتزام بها لأنها في نظر أصحاب هذه الاتجاهات **"البلد الأكثر تقدما يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما** [196]**".**

وللعولمة تجليات متعددة، إلا أن مظهرها الأساسي تكتل اقتصادي للقوى العظمى واحتواء المراكز للأطراف وبالتالي التركيز في الدول الصناعية والتهميش والتبعية للأطراف التي حاولت الفكاك منها إبان حركة التحرر الوطني، وتستحيل بذلك التنمية المستقلة [197]. وتتخذ العولمة أشكالا عدة أشهرها الشركات المتعددة الجنسيات، هذه الشركات سيتاح لها إمكانية انتهاك مصالح البلدان النامية ومنها العربية من خلال تهميش مصالحها لمصلحة فئة أو فئات ترتبط مصالحها الاقتصادية بهذه الشركات. وبزيادة استثمارات ونفوذ هذه الشركات تصبح هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في البلد النامي، هذا الأخير الذي يرهن مستقبله الاقتصادي بحيث تجعل من استثمارات تلك الشركات تهيمن على مجريات الأمور الاقتصادية في البلد النامي وبالتالي تعميق التبعية وتفكيك قاعدة الدولة الوطنية في غياب استراتيجية اقتصادية سياسية للدفاع أو الهجوم، مما يؤدي إلى

([194]) حسن إبراهيم عيد: مرجع سابق، ص 101

([195]) حسن حنفي وصادق جلال العظم، **ما العولمة ؟ حوارات لقرن جديد**، لبنان: دار الفكر المعاصر، ط2، 2000، ص23

([196]) السيد الحسني: مرجع سابق، ص90

([197]) حسن حنفي وصادق جلال العظم: مرجع سابق، ص ص 23-24

فرض شروط اقتصادية قاسية تفقد الهوية الاقتصادية والتنمية الكونية بدل التنمية الوطنية وفرض الرأسمالية [198].

أما فيما يخص موقف المجتمعات المتخلفة من العولمة فهناك معركة كبيرة أيديولوجية وسياسية واقتصادية و ثقافية تدور حول العولمة، هناك اتجاهات رافضة بالكامل وهناك اتجاهات تقبل العولمة بدون تحفظات باعتبارها لغة العصر- وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة - وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة وتدرك أن العولمة عملية تاريخية حقا ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتميتها [199].

وعلى الدول النامية الآن العمل من أجل الاستفادة من العولمة وأخذ ما هو إيجابي وترك ما هو سلبي وفهمها ودراستها بدلا من مهاجمتها والتخويف منها ولفت الانتباه إلى التفريق بين الجانب العلمي للعولمة- ومنه الأبعاد المتصلة بالعالم ومنجزاته كثورة المعلومات- والجانب الأيديولوجي فيها - أي مصالح متحيزة وغير عادلة [200].

3-1-2- المديونية الخارجية: الديون إحدى المحاور الرئيسية التي تشكل كثيرا من مظاهر التحدي لعمليات التنمية الشاملة في البلاد المتخلفة وزيادة الهوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف. وترتبط دراسة مشكلة المديونية بطبيعة الظروف العالمية التي شكلها النظام الاقتصادي العالمي والذي بدأ يتحدد معالمه الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ولجوء الدول المتقدمة لاستحداث أساليبها الاحتكارية الرأسمالية وفشل الاحتكارات الاستعمارية القديمة [201]. وتنشأ الحاجة للتمويل الخارجي نتيجة لوجود فجوة في الموارد المحلية أي بسبب زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي.

ولقد تطورت صورة الديون الدولية بشكل يثير الانتباه ويدعو للقلق ابتداء من النصف الثاني من عقد السبعينات للقرن العشرين حتى الآن، في شروط انسيابها إلى البلاد النامية وفي الأعباء الحقيقية التي نجمت عنها، حيث شهدت ديون الدول النامية تزايدا مستمرا وتضخما شديدا في حجمها منذ أواخر الخمسينات حتى الآن، ففي عام 1956 كانت تلك الديون تقدر حوالي 18 مليار دولار وبلغت عام 1988- 1229 مليار دولار، وكانت خدمة الديون لا تزيد عن 2,6 مليار دولار في عام 1956 وأصبحت تستوجب 1305 مليار دولار في عام 1986 [*]. هذا النمو الشديد الذي حدث في هذه الديون وما يجره من نمو متعاظم في أعبائها وجدت العديد من الدول المدينة نفسها أمام اختيار مرير بين النمو والتنمية من ناحية وخدمة الديون الخارجية من ناحية أخرى [202].

في المقابل نجد أن بعض المؤشرات الاقتصادية لجملة الديون الخارجية في البلاد النامية تشير إلى مدى تأثير هذه الديون على واقع ومحتويات التنمية في هذه الدول إذا

([198]) مها دياب، "**تهديدات العولمة للوطن العربي**"، مجلة المستقبل العربي، الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 267، فيفري 2002، ص155

([199]) السيد يسين، **العولمة والطريق الثالث**، القاهرة: ميرت للنشر والمعلومات، 1999، ص ص31-32

([200]) زكي ميلاد: **الخطاب الثقافي العربي(اجترارى) لا يعرف التجديد والإبداع**، في www.qateefiat.com/02/hao/12%20zak.htm.

([201]) عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع، الدراسة الأولى (الديون والاستثمار وتحديات التنمية في العالم الثالث- مع الإشارة إلى المجتمع المصرى-)**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2000، ص62

() *بلغت الديون الخارجية الجزائرية سنة 1999 29,150 مليار دولار وخدمة الدين 5,11 مليار دولار في حين كان إجمالي الناتج الوطني 47,23 مليار دولار، للمزيد من الإطلاع، أنظر الملف الإحصائي: في مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية- البصيرة -، العدد 2، الجزائر، 2000

([202]) حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)**، بيروت: الدار الجامعية، 1998، ص ص241-242

أستخدم مقارنة حجم هذه الديون كنسبة مئوية من حجم الصادرات للسلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها هذه الدول أو بالنسبة لحجم الناتج القومي الإجمالي أو علاقة إجمالي خدمة الدين من صادرات السلع والخدمات وحجم مدفوعات الفائدة [203].

وبجانب ذلك لا يمكن فهم مشكلة الديون كأحد المعوقات الخارجية للتنمية الاجتماعية دون دراسة واقع عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نفس الوقت أي نوعية العوامل الخارجية والداخلية التي تساهم في تحديات عملية التنمية. فالديون أصبحت تعترض عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أدت إلى تفاقم عوامل الفقر والسكان والبطالة والجريمة وقلة النمو الاقتصادي والدخل الفردي والقومي والغلاء وزيادة عجز ميزانية المدفوعات وزيادة الضرائب وعدم الاستقرار السياسي والإقليمي والطائفي والشواهد الميدانية المتعددة خير دليل وبرهان على ذلك في الوقت الحاضر[204]. ومن جانب آخر فإن القروض والاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تستغل في مشروعات استهلاكية ومجالات غير إنتاجية[*] كما أنها- أي القروض- تكون ذات فوائد عالية وشروط قاسية وتعسفية تؤدي إلى زيادة ديون تلك الدول النامية وما يترتب على ذلك من قيود وضوابط وتبعية تجاه تلك الدول المتقدمة. وبالتالي ضمان استمرار احتياج الدول النامية للدول المتقدمة في حصول الأولى على الآلات وقطع الغيار اللازمة لمشروعاتها التصنيعية المختلفة، ومراعاة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال لها بما يحقق عدم الاستغناء عن الدول المتقدمة في أي مرحلة. وعموما تؤدي زيادة الاعتماد على القروض والمعونات والخبرات الأجنبية بشكل مكثف إلى مزيد من التبعية الاقتصادية وعدم الاعتماد على الذات [205].

3-1-3- الاستعمار: اعتمدت الدول الاستعمارية أساسا على تفوقها التكنولوجي واستفادت من تقنيات الأسلحة لغزو دول الجنوب، وكانت الدول الغازية تستعمل البطش العسكري دون هوادة لإخضاع شعوب الجنوب من إبادة جماعية وفرض العمل الإجباري وتدمير الصناعات المحلية واستخدام الأساليب النفسية والعنصرية، ولا شك أن هذه الأساليب الاستعمارية القمعية قد تركت آثارها المدمرة على مجتمعات الجنوب، فهي المسئول الأول عن التشوهات البنيوية وهي المسئولة عن خلق الفجوة الراهنة بين العالمين المتقدم والمتخلف، وإعاقة حركة التنمية في مختلف المجالات [*].

ونجد أيضا أن القوى الاستعمارية الغربية قد حكمت الدول المتخلفة حكما غير مباشر مستعينة في ذلك بالبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم حينئذ، كما لعبت هذه القوى الاستعمارية الدور الأكبر في ظهور وتدعيم الطبقة الحاكمة الوطنية الجديدة بحيث ترتبط

([203]) حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص34-38

([204]) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 2-3

([*]) القروض إذا وجهت إلى الاستهلاك أو مشروعات لا تحقق إنتاجا إلا بعد فترة طويلة (الخدمات) أو إذا استخدمت في أغراض سياسية وعسكرية كل هذه العوامل تؤدي في النهاية إلى بطء معدل النمو وإلى عدم القدرة على مقابلة ما يترب على القروض من التزامات.

([205]) أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية (نموذج المشاركة في إطار المجتمع) الإسكندرية**: دار المعرفة الجامعية (الأزاريطة) ، 1999 ، ص80-81

() *لقد أوضح **"هانتر"** التأثير الضار الذي أحدثه الاستعمار في جنوب شرق آسيا وإدخاله القوانين الغربية، فأدى ذلك إلى حدوث فوضى هائلة في الحياة التقليدية والقضاء على روح الإخلاص المرتبطة بهذه القيم، فنما الفساد وظهرت الرشوة وإفساد القضاة وخلق طبقة سيئة من المحامين الوطنيين، مما حرم بقية قطاعات المجتمع من كفاءة هؤلاء وإسهامهم بما يفيد المجتمع، أنظر السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 65

مصالحها ارتباطا عضويا بمصالح القوى الاستعمارية [206] حتى تظل مصدرا للمواد الخام اللازمة للصناعات والمشروعات التي تديرها وسوقا رائجة لتسويق منتجاتها ومجالا خصبا لاستثمار أموالها، لذلك فهناك ترابطا بين نمو الرأسمالية الغربية وتطور حركة الاستعمار وبين واقع ومستقبل البلاد النامية [207].

إن أي تجاهل للدور الذي لعبه الاستعمار والرأسمالية في الاستنزاف والاستغلال في الدول المستعمرة يعتبر مجافاة للحقيقة والواقع ومحاولة للتضليل، ولقد حاول الاستعمار الجديد أن يخلق صور ملتوية تمكنه من ربط الدول النامية بعجلة التبعية، فهو يحاول في كل مرحلة أن يحدث ثغرة يدخل فيها إما على مستوى القيادات أو التركيب الاجتماعي أو الأنماط الثقافية [208].

لقد عمد الاستعمار إلى خلق ظروف اجتماعية متخلفة في المستعمرات، حيث لم يقم بأي جهد تنموي إلا بالقدر الذي يخدم مصالحه فقط، والنظام الاستعماري الجديد- الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية - يقوم على التسلط الاقتصادي والتقني والثقافي، وذلك خلافا للاستعمار التقليدي الذي كان قائما على أساس التسلط السياسي و العسكري المباشر، ويرتبط النظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يسيطر عليه الشمال بسيطرة عسكرية مالية وتقنية وتجارية مطلقة عبر آليات تعمق إنشداد الدول النامية نحو الغرب وتمحور اتجاهاتها التنموية [209]. من الواضح أن الاستعمار بشكله القديم أو الحديث يمثل أحد أهم الأساسية المساهمة في حالة التخلف وتعميق الهوة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة.

3-1-4- التبعية والتخلف: يشير السيد الحسيني إلى أن مفهوم التبعية هو موقف مشروط يتوقف بمقتضاه اقتصاد دولة على تطور واتساع اقتصاد دولة أخرى، ويصبح بذلك النمو الذي قد يتحقق في الدول التابعة محققا أساسا لأهداف الدول المسيطرة [210]، وللتبعية عدة أشكال منها:

- **التبعية التجارية:** تتزايد تبعية البلدان النامية للغرب الرأسمالي في ميدان التجارة، علما بأن معظم التجارة الخارجية للبلدان النامية تتجه صوب الدول الصناعية الرأسمالية وهي تخسر في تجارتها مع هذه الدول ما بين 50-100 مليار دولار سنويا. حيث يقتصر التصدير من الدول النامية على نوع محدود من المنتجات (تصدر غالبا في شكل مواد أولية أو شبه أولية) ويقتصر تصديرها إلى عدد محدود من البلاد المتقدمة وفقا لما تمليه من شروط تحقق مصالحها الاقتصادية أساسا، وبالتالي تكبيل الاقتصاد القومي للدول النامية واستغلال الدول المتقدمة سيطرتها لإبقاء الأولى في حالة تخلف اقتصادي مع إجهاض أي محاولة للتصنيع بها، وذلك حتى تظل مصدر تحصل منه الدول المتقدمة على احتياجاتها من المواد الخام وسوقا ضخمة لتصريف الفائض من إنتاجها الصناعي فيها. بالإضافة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تزيد من سيطرتها على الاقتصاد العالمي وبخاصة اقتصاد الدول النامية عبر التجارة الدولية [211].

([206]) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص65

([207]) كمال التابعي، مرجع سابق، ص**167**

([208]) إحسان محمد حفظي ومريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص **14**

([209]) فتحي محمد قنوص، **أزمة التنمية (دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث)**، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط2، ،ب ت، ص 22

([210]) محمد شفيق، **السكان والتنمية (القضايا والمشكلات)**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب ت، ص34

([211]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات...نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص81

- **التبعيـة الماليـة:** إن استثمار الأموال الأجنبيـة فـي البلاد الناميـة لا يمثل إضـافة إلـى مواردها المالية، بل هو في الغالب يفقدها جزءا من ثرواتها، هذه العمليـة التـي شـهدتها الدول الناميـة منـذ عقـود السـيطرة الاسـتعمارية المباشـرة مازالـت تبحـث عـن المجـالات الأوفـر والأسـرع ربحـا والأقـل مجازفـة، وهـذا مـا قالـه الـدكتور "**فـؤاد مرسـي**" مـن أن الرأسـمال الأجنبي يعجز عن إجراء التنمية، إذ أنه رأسمال احتكاري يحقق أرباحا تصدر إلى الخارج بدل استثمارها في الداخل.

- **التبعيـة التكنولوجيـة:** وتتخذ أشكالا متعددة، فأي مشروع صناعي أو خدمي يعتمد على وسائل عمل متقدمة تكنولوجيا لا تمتلكها البلدان المتخلفة وعليها بالتالي أن تستوردها بتكاليف مرتفعة جدا وتستورد قطع غيارها، ومن جهة أخرى فهي لا تمتلك الخبرة اللازمة لتشغيلها فتضطر لاستخدام الخبراء والفنيين الأجانب وبأجور مرتفعة مما يساهم في البطالة المحلية. هذا مع العلم أن التكنولوجيا ليست مجرد آلات ومنظومات إنتاجية بل هي نتاج لظروف تاريخية معينة لذا لا يمكن نقلها ببساطة، وفي هذا الشأن يقول "**دي برنيس**" " **D.Bernis**"**في** معرض رفضه لاستيراد التكنولوجيا من البلدان الرأسمالية:" **إن الآلة الرأسمالية تحمل في طياتها سمات عملية الإنتاج الرأسمالي**".

- **التبعيـة العسـكرية:** لعل أكبر قنوات تسرب أموال البلاد الناميـة إلـى خـزائن الاحتكارات العالمية عن طريق الإنفاق على التسلح، إذ أن الدول الرأسمالية تحث الدول الناميـة علـى سباق التسلح بخلقها مناطق توتر دائمة ووقوفها في وجه الحلول للنزاعات الإقليمية بهدف ابتزاز الأرباح الطائلة وتستعيد أضعافا ما قد تكون قد دفعته للبلدان النامية على شكل مساعدات أو مساهمة في التنمية، وتكرس بذلك تبعيتها لها وتعيق أي تنمية حقيقية فيها. بالإضافة إلى أن بعض التجهيزات العسكرية المباعة إلى الدول النامية خارقة التعقيد فتضطر هذه الدول إلى استخدام العسكريين الأجانب فتفقد أكثر فأكثر استقلالية قرارها [212].

أما التخلف فهو حالة تخلف الأساليب الفنية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين عن المستوى الذي كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه في ذلك الوقت، والذي استطاعت أن تبلغه بالفعل مجتمعات أخرى في أماكن أخرى من العالم. حيث نجد أن "**جاكوب فيرنر**" يعرف البلاد المتخلفة هي التي لا يتوافر لها إمكانيات زيادة استخدام رأس المال أو العمل أو الموارد الطبيعية في تحقيق مستوى أعلى من المعيشة لسكانها [213]، أما "**بتلهايم**" في تفسيره لظاهرة التخلف في البلاد النامية أشار إلى ثلاثة عوامل:

- التبعيـة علـى المسـتويين السياسـي والاقتصـادي، فعلـى المسـتوى الأول نجـد الـدول الرأسمالية تمارس ضغوطات قوية على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام موال لها وعلى المستوى الاقتصادي نجد صورا عديدة للتبعية التجارية والمالية.

- الاستغلال وتحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكاري، ويتخذ الاستغلال أيضا- شأنه شأن التبعية - صورا عديدة كالاستغلال المالي والاستغلال التجاري.

- التجميد، أي أن يظل النمو الاقتصادي للدول المتخلفة في حالة تكبيل دائم، ويتم ذلك بفضل عوامل خارجية كالاقتطاعات المفروضة على هذه البلاد، وعوامل داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو حضارية [214].

([212]) جهينة سلطان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص ص134-141

([213]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات...نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص87

([214]) محمد شفيق، السكان والتنمية...، مرجع سابق، ص92

وبالنظر إلى طروحات التخلف المتعددة، نجد منها ما يعتبر أن الاستعمار في سبيل الحفاظ على مكاسبه يمنع الدول المتخلفة من النهضة، وعلى صعيد البنية الداخلية فإن البرجوازية الوطنية هي المسئولة عن فشل الأنظمة التقدمية، أما الطرح التراثي فإنه يعتبر سبب التخلف هو التخلي عن الأصالة الدينية والتقليد للغرب على شتى المستويات، أما الطرح الليبرالي فإنه يعتبر أن استمرارية التخلف في تلك الدول هو فشل التجارب الاشتراكية لعدم ملاءمتها لهذه المجتمعات [215]. كما تناوله الدارسون أيضا بحصر مظاهره المادية، فانتقصوا بذلك من فهم وتشخيص جوهره، وتعرض القليلون إلى تشخيص أسبابه إلى تخلف الإنسان علميا وتنظيميا والظروف الاجتماعية المعيقة للنمو. والتخلف بذلك هو تكامل مجموعة من القوى والخصائص والظروف الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية والعالمية لتكون مجتمعا متقهقرا ومتدنيا في مستوياته الاجتماعية وقدراته الذاتية [216].

ولكن هذا لا ينفي دور العوامل الداخلية المتعلقة بالتخلف وبتراكمه، وكذلك بطبيعة النظام الاجتماعي أو السياسي والاقتصادي وما يمكن أن تتضمنه العملية التنموية من أخطاء تتعلق بطبيعة استراتيجيات أو نماذج تنموية مغايرة للواقع. وقد أشار **"مايرالدوينن"** إلى ذلك "**إن التخلف لا يظهر بصورة أساسية إلا في ضوء تكامل العوامل الداخلية والخارجية بما فيها البناء الاجتماعي القائم"** [217].

من هذا المنطلق فإنه من المنطقي أن نتناول المعوقات الداخلية للتنمية الاجتماعية لكي تتكامل الرؤية النظرية لمعوقات التنمية الاجتماعية.

3-2- المعوقات الداخلية: وهي تلك العوامل الكامنة في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الذي يعاني التخلف والخلل في مسيرته التنموية.

3-2-1- المعوقات الاجتماعية: وهي تشمل المعوقات الديموغرافية والثقافية والنفسية:

يمثل العامل الديموغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية، حيث تعاني معظم هذه الدول من زيادة في أعداد سكانها لا تتماشى غالبا مع قدراتها الإنتاجية وهو أمر يكون له آثاره السلبية على الاقتصاد القومي، إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة. ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدل الزيادة في السكان، لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للمواطنين [218]. لذا فإن ارتفاع معدلات الزيادة السكانية دون أن يواكبها نمو مماثل في القدرات الإنتاجية والخدمات المجتمعية والثروات القومية آثارا سلبية على التنمية تعد بمثابة مؤشرات للتخلف وتحديات (معوقات) للتنمية في المجتمع وتتمثل أهم تلك الآثار فيما يلي:

- تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقص متوسط الدخل الفردي بافتراض ثبات الدخل وباعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.

([215]) فؤاد حيدر، مرجع سابق، ص48-49

([216]) محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، مرجع سابق، ص ص42-43

([217]) إحسان محمد حفظي ومريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص**14**

([218]) محمد شفيق، السكان والتنمية...، مرجع سابق، ص ص51 -57

- تتأثر كفاءة الخدمات المقدمة للسكان بزيادة عدد السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدمية وهو ما يؤثر على تنمية المجتمع.
- تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول.
- تؤدي مشكلات التزايد السكاني إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع مما يستلزم إنفاق جزء من موارد الدولة لمواجهتها وكان يمكن توجيه إنفاقها في المجال الاستثماري الذي يدفع عجلة التنمية إلى الأمام.
- تؤدي الزيادة السكانية السريعة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي والثروات الطبيعية.
- ينجم عن الزيادة السريعة في السكان تفاقم حدة مشكلة البطالة خاصة المقنعة [*] مما يزيد من أعداد القوى البشرية الذين لا يضيفون شيئا إلى الناتج الكلي [219].
- يؤدي تضخم السكان وتزايدهم بمعدلات سريعة إلى تحول النشاط الاقتصادي إلى إنتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الإنتاجية مما يؤدي إلى إعاقة التنمية [220].

وعلى ذلك يعتبر السكان معوقا من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية، إذ أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية للمجتمع تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع. كما أن الوسائل التي تستخدم لمواجهة هذه الزيادة لا تزال غير فعالة حيث تقف في سبيلها العادات والتقاليد والمعتقدات. وتعتبر نوعية السكان من حيث المعرفة والقدرات والمهارات المتوفرة والمستوى الصحي والنفسي والعقلي من المعوقات الأساسية أيضا إذ أن انخفاض هذه المستويات إلى الدرجة التي تحول بين المجتمع وبين الاستفادة من طاقات أفراده في عملية التنمية يعتبر أيضا معوقا هاما للتنمية [221].

من جهة أخرى فإن التنمية لا تعني التقدم الاقتصادي وزيادة الإنتاج فحسب، بل تعني كذلك عدالة توزيع الثروة والدخل، ذلك أن عدالة التوزيع شرط ضروري لإثارة الحماس بين المواطنين، لأنه إذا كانت ثمار التنمية تتركز في معظمها في أيدي قلة من أفراد المجتمع فلن تؤمن الجماهير بجدوى التنمية إذا كانت لا تنعكس آثارها عليهم في صورة ارتفاع ملحوظ في مستويات المعيشة. كما أن هذه الفوارق قد تخلق ميلا للاستهلاك ونقصا في الادخار من أصحاب الدخول المنخفضة بتقليدهم للخط الاستهلاكي لأصحاب الدخول المرتفعة من أجل التفاخر مما يعوق تكوين رأس المال الذي هو عامل رئيسي في تحقيق التنمية الشاملة [222].

كذلك فإن سوء توزيع السكن جغرافيا، وهو ما يشار إليه (بخلل النسق الإيكولوجي) أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا، وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية، وما يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها والتي توجد بها مناطق حضرية وأخرى ريفية [223].

---

[*] () أنظر تعريفا للبطالة المقنعة ضمن المعوقات الاقتصادية ص
([219]) محمد شفيق، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص ص57-58
([220]) نفس المرجع، ص51
([221]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص170
(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص ص **168-169**
([223]) محمد شفيق: السكان والتنمية...، مرجع سابق، ص59

إلى جانب سمة التحضر في البلاد المتخلفة فإن هناك ظاهرة أخرى تسودها يطلق عليها ظاهرة الثنائية الإقليمية [*]، حيث يؤدي الاهتمام المتزايد بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية في البلاد الفقيرة إلى مشكلات كبيرة تقف حائلا دون نجاح العديد من مشروعات التنمية في القطاعات الريفية بسبب استقطاب المراكز الحضرية لغالبية الخدمات والأنشطة الصناعية والاستثمارية ومراكز البحث العلمي وأجهزة الحكومة وغيرها من الأجهزة والأنشطة الإنتاجية والخدمية، ويستتبع ذلك بالضرورة نمو وتضخم المدن والمراكز الحضرية من جانب، وإهمال القرى والمناطق الريفية من جانب آخر، وبالتالي حدوث ما يعرف بالتفاوت الريفي الحضري وتتحول المناطق الريفية إلى مراكز طرد فتتأثر بها مشروعات التنمية وتهمل الأراضي والمشروعات الزراعية، بينما تزداد مشكلات المدينة ومعاناتها من جهة أخرى، وهي أمور تعوق من جهود التنمية في المجتمع [224].

إضافة إلى أن زيادة الكثافة السكانية في مناطق بعينها ونقصها في مناطق أخرى يؤدي إلى زيادة الأعباء الخدمية وبروز الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأولى في نفس الوقت الذي يؤدي عدم تنمية المناطق الثانية وعدم تحقيق الاستغلال الأمثل لثرواتها وإمكانياتها وعدم تحقيق علاقة متوازنة بين سكانها وثرواتها، وهي أمور تعد بحق من معوقات التنمية.

أما من الناحية الثقافية، فتعتبر المعوقات الثقافية في سبيل التنمية في المجتمعات النامية من أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامية كثيرة بعضها يحض على شيء والبعض الآخر يحض على نقيضه [225]، وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها، ومن أهم العوامل الثقافية التي تعوق التنمية مايلي:

- التقاليد السائدة في المجتمع: تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية، حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به، ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاها سلبيا، ويرتبط بالتقاليد السائدة الاتجاه نحو القدرية ونقص السيطرة على البيئة الطبيعية.

- المعتقدات السائدة: ولها دور فعال في إعاقة التنمية، والأمثلة كثيرة في البلاد النامية [*] التي تجعل من السكان يقاومون مشروعات التنمية وخاصة التنمية الزراعية إذ يرفضون زراعة المحاصيل الجديدة والتمسك بالمحاصيل التقليدية.

- القيم: القيم كما هو معروف هي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، فإذا كانت القيم جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى، لذلك فلابد أن يضع المخطط نصب عينيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها، فكثيرا ما تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية، حيث يتم رفضها من قبل المواطنين لأنها غير مألوفة عندهم أو لارتباطهم ببعض القيم الدينية [**]. كما تتدخل

([*]) ويقصد بها وجود هوة كبيرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية داخل المجتمع الواحد يتسبب عنها عدم التكامل الإقليمي.

([224]) نفس المرجع، ص ص59-60

([225]) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص154

([*]) في السودان قاوم أفراد قبيلة بيجا استخدام المحركات الميكانيكية في حرث الأراضي الزراعية اعتقادا منهم بأنها تفسد الأرض الزراعية وتقلل خصوبتها.

([**]) أوضح مثال على ذلك إعراض الهندوس عن تربية الأبقار تربية اقتصادية حيث لا يتم استخدام لحومها وألبانها استخداما أمثل.

المكانة والمرتبة الاجتماعية في التحاق الرجل بعمل معين ورفضه أعمال أخرى، فهو لا يقبل على كل ما يسيء إلى الجماعة القرابية التي ينتمي إليها والتي يستمد منها مكانته الاجتماعية [*]، فوحدة الجماعة وتماسكها يعتبران من أهم الأسباب التي تدفع الفرد إلى العمل على المحافظة على تلك الوحدة وذلك التماسك واستمراره حتى وإن كان ذلك متعارضا مع مصلحته [226].

إن القيم الاجتماعية تلعب دورا هاما في تكوين البناء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، وتحتاج عمليات التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، وبالتالي تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية وتقودها إلى الطريق الصحيح، لذا فإنه إذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى في التنفيذ، ومن القيم والمعايير التي تعوق التنمية مايلي على سبيل المثال:

- الانعزالية والتوكل على الغير.
- عدم الإيمان بالعمل اليدوي واحتقاره [**].
- عدم تقديس العمل كقيمة.
- عدم الإيمان بالجديد والتخويف من المستحدثات.
- عدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها في المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقات نصف المجتمع تقريبا[2].

هذا ولا يمكننا أن نستبعد المعوقات النفسية أيضا، إذ أن قبول أو رفض الجديد الذي يطرأ على المجتمع يعتمد على العوامل النفسية مثل الرضا والقبول أو الرفض، كما أن إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره يتوقف على الثقافة السائدة. ففي الكثير من البلاد النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ما هو سائد رغم الانتقادات الموجهة إليه بل ينزعون إلى مقاومة التغيير. كما يخشى الكثير من الأفراد بل والمسئولين أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة أو المشروع الجديد. ويسود اعتقاد في بعض المجتمعات بأن أية تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان وتؤدي إلى تفكك وحدتهم، لذلك يقف الكثير منهم ضد التغيير وتلعب الشائعات خاصة في المجتمعات الريفية دور عميق في ترسيخ هذا الاعتقاد، وهذا لعدم المعرفة بالمشروعات والتغيير ونتائجه [229].

كما تتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية ووسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم الماضي [*].

([*]) يرفض البدو سكان الصحراء العمل الزراعي الذي يعتبر في نظرهم من أحقر المهن التي يقوم به الإنسان، بينما يعتبر الرعي من أشرف المهن، لذلك لا يقبلون تملك الأراضي الزراعية أو استصلاحها في بعض المناطق على اعتبار أن الزراعة لا تدخل في قائمة أعمال البدوي، وهذا يؤثر على الإنتاج الزراعي في هذه المناطق، وبالتالي في مشروعات التنمية التي تنفذ في هذه المناطق.

([226]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق ص ص174-177

([**]) النظر إلى العمل اليدوي والفني في مختلف المشروعات الصناعية أو الزراعية على أنه أقل مستوى من الأعمال الأخرى كالتجارة والوظيفة في القطاع العام أو في قطاع الخدمات.

([227]) عبد الهادي الجوهري: دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص153-154

([229]) أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات...نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص ص 92-93

([*]) في الإتحاد السوفيتي مثلا قاومت نظم الملكية الخاصة وحوافز الإنتاج ونظم التوريث وكل ما يسود البناءات الأسرية والعائلية من قيم وتصورات وأنماط قاومت كل هذه الأوضاع القديمة وتمردت ووقفت كعقبة في وجه قوى التغيير الثوري التي استعملت كل أساليب الضغط العنيفة والتعسفية لدفع عمليات التنمية إلا أن التغيير كان بطيئا لوجود مثل هذه القوى المضادة للتغيير التي تتمسك بإيديولوجيات التركيب الطبقي، أنظر سميرة كامل محمد: مرجع سابق، ص52.

ولما كانت برامج التنمية يشرف على تنفيذها أجهزة حكومية فقد يسود الاتجاه في بعض المناطق نحو عدم الثقة في هذه المشروعات، وذلك للاعتقاد بأن الحكومات لا تسعى إلى تحقيق الخير للمواطنين بل هدفها تحصيل الضرائب، ويتضح ذلك حين تقوم أجهزة الإحصاء بتعداد السكان والبحوث المتعلقة بميزانية الأسرة، لذا كانت عملية التوعية السابقة على تنفيذ المشروعات وإدراك أهداف التنمية مهمة لضمان تفاعل أفراد المجتمع معها وتقبلها [230].

وهناك أيضا معوقات اجتماعية أخرى منها:

- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم: التعليم هدف أساسي للتنمية، لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم ومستوياته المختلفة ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، حيث كلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليما- وخاصة في المراحل العليا- كان ذلك دليلا على زيادة المشاركة في مشروعات التنمية وارتفاع الدخول.

ولا شك في أن الأمية وضعف مستوى التعليم في المجتمع تعد بحق إحدى معوقات التنمية وذلك للأسباب التالية:

- أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المختلفة ودورها في مقاومة التخلف.

- يعني عدم الإقبال على التعليم الفني والمهني نقص طبقات المتخصصين في المجال التصنيعي، وهو أحد الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع.

- يرتبط التعليم بالمستوى الصحي، فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي، فمما لا شك فيه أن الفرد الأمي يجهل المبادىء الصحية مما يسهل انتشار الأمراض ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات وهو ما يجعل الدولة توجه جزءا من ميزانيتها للقضاء على الأوبئة وعلاج المواطنين، وهذه الموارد كان من الممكن تخصيصها لاستثمارات منتجة تدفع التنمية قدما للأمام.

- انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المستوطنة بين الأفراد، والذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات وتقل نسبة طول العمر، فضلا على أن سوء التغذية يؤدي إلى عدم الحصول على السعرات الكافية وما يترتب عليها من ضعف صحي عام وتأثير سلبي على الإنتاج، وهذا ينتج أيضا عن النقص في الخدمات الصحية وفي وسائل المعيشة، مع عدم انتشار الوعي الصحي بين المواطنين [231].

- تشغيل الأطفال وتأخر المرأة في كثير من الميادين مع الافتقار إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص: حيث ينجم عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية أهمها: حرمان هؤلاء الأطفال من الالتحاق بمعاهد التعليم المختلفة والاستقرار فيها، وهو ما يؤدي إلى التأثير على المستوى التعليمي وما ينجم عنه من معوقات للتنمية، فضلا عن إصابة كثير من الأطفال بأمراض أو تعرضهم لحوادث مهنية.

- العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي: يعتبر نمط الإنفاق الاستهلاكي أحد العوامل الأساسية التي تعوق التنمية في المجتمع إذ تتعدد أوجه الإنفاق البذخي وصور التبذير، مثل الإسراف في نفقات المناسبات الخاصة والطقوس التقليدية والمبالغة في استهلاك الكهرباء والمياه والطاقة والكماليات...الخ.

- سوء استغلال وقت الفراغ: حيث يستغل الوقت فيما يمكن أن يضر بالأشخاص والمجتمع ويؤثر على التنمية مثل مجالسة رفقاء السوء والذي ينجم عنه انحراف وميل

([230]) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص154

([231]) محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص60-69

للرذيلة، الشكوى من سوء الأحوال دون المساهمة في الإنتاج...الخ، فضلا أن جزءا كبيرا من الوقت يهدر حين المبالغة في أيام الأجازات والأعياد والمواسم والمهرجانات..الخ.

- التنوع اللغوي: وهو يعد أحد معوقات التنمية التي تجابه مشروعات التنمية وذلك بسبب افتقاد الأرضية اللغوية المشتركة، فقد يتكون المجتمع من أقليات وطبقات متصارعة الأمر الذي يؤدي إلى الانقسام، مما يقف حائلا أمام تحقيق التعاون والتنسيق والتفاهم وتوزيع العمل، وتقسيم الأدوار، ويضاعف هذا التنوع اللغوي من صعوبة وضع سياسات قومية في مجال التنمية خاصة قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، إذ يصعب صهر الاختلافات اللغوية في بوتقة واحدة تتيح يسر التخطيط وإمكانية تنفيذ المشروعات بكفاءة ونجاح.

- معاناة الأفراد داخل المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم، وهو ما يؤدي إلى استنزاف أوقاتهم وهدر طاقاتهم وعدم تلبية مطالبهم فتتأثر مشاركتهم في التنمية وتعوق المعاناة جهودهم.

- يرى كثيرا من أبناء المجتمعات يفضلون الالتحاق بالعمل خارج الوطن الأصلي عن العمل فيها لما تفرضه الالتزامات عليه من سلوك قد يكلفه الكثير ويكون أيضا على حساب عمله [232].

- شيوع بعض العادات والتقاليد أو التصرفات المعوقة للتنمية: مثل التسيب والبيروقراطية والتواكل والسلبية والافتقار إلى الجدية وإرادة الإصلاح وانتشار الجريمة ومظاهر الانحراف المختلفة من رشوة واختلاس ومحسوبية...الخ.

- التقليد والميل للاستهلاك وتضاءل حجم المدخرات مما يعيق تكوين رأس المال، ولا يتخلص من هذا التقليد إلا سياسة العزلة الاقتصادية عن الدول المتقدمة [*].

- عدم الاستغلال الأمثل للقوى البشرية نتيجة عدم وجود خطة قومية دقيقة لتوزيع القوة المنتجة وفقا لاحتياجات التنمية في المجتمع مع تدني قيمة الأعمال اليدوية والمهنية وارتباطها بمفاهيم خاطئة تعتبرها مهنا دنيا غير لائقة، فضلا عن ضعف الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة العلمية ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب مع الارتكان أحيانا إلى معايير غير سليمة في الاختيار والتوزيع كالرشوة والمحسوبية والصلات الشخصية...الخ، وهي مظاهر تتفشى في الكثير من المجتمعات النامية [233].

أيضا، ومن أهم العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية الاجتماعية النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الذي يعوق سير برامج التنمية نظرا لتشابك حقوق الملكية، كما يعتبر نظام القرابة معوقا إذا اتخذ شكل التزام ذو أهمية كبيرة في المجتمع، كما يلعب نظام القيم دورا هاما في إعاقة التنمية حين يسود في بعض المجتمعات أن أي تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان، كذلك نجد المنزلة الاجتماعية تفرض على الفرد دورا اجتماعيا معينا وتحتم عليه الابتعاد عن أداء أدوار أخرى تضعف من منزلته الاجتماعية [234].

([232]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 172

() [*]تمكنت اليابان من التغلب على أثر العزلة خلال المراحل الأولى من خطط التنمية فيها بانتهاج سياسة تقوم على العزلة الاقتصادية عن الدول المتقدمة، أنظر أحمد مصطفى خاطر تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص 171

([233]) محمد شفيق، السكان والتنمية...، مرجع سابق، ص30

([234]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص ص 170-171

3-2-2- المعوقات الاقتصادية والسياسية: والمعوقات هنا متعددة نظرا لأهمية الدور الاقتصادي في العملية التنموية، وكذلك نتيجة الدور الحاسم الذي يلعبه العامل السياسي في المجال الاقتصادي، ونجد منها ما يلي:

أ) انتشار البطالة في المجتمع: تعد البطالة أحد معوقات التنمية الأساسية في المجتمعات التي تعاني منها، فانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئا إلى الناتج الكلي، وتعاني البلاد النامية أنواعا عديدة من البطالة منها:

- البطالة المقنعة: إن العمال في البطالة المقنعة يكونون من الكثرة بحيث يمكن سحب بعضهم دون الإضرار بحجم الناتج الكلي، حيث تكون مشاركتهم ظاهرية، وأحسن مثال لهذا النوع من البطالة ما هو قائم في الحكومة والقطاع العام، كما تصف البطالة المقنعة حالات مصاحبة لفترات الكساد في الدول الصناعية.

- البطالة الموسمية: يقصد بها عدم انتظام العمل في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي، ويرجع ذلك إلى غلبة الطبيعة على المجتمعات النامية، والعمل الزراعي هو بطبيعته موسمي نتيجة تدخل ظروف الطبيعة ويؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن، فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على السكان والخدمات، إلا أنه يمكن التخلص من حدتها بإدخال التحسينات الفنية على الزراعة بحيث يمكن الاستفادة من الأرض أطول مدة ممكنة خلال السنة.

- البطالة الدورية: تنتشر في البلاد الرأسمالية التي يتعرض اقتصادها القومي لأزمات ناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من البطالة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ومن ثم تفشي البطالة بين العمال، وهي تحدث على فترات دورية هي فترات الدورة الاقتصادية، والمعروف أن البلاد النامية ترتبط بعجلة الاقتصاد الأجنبي نتيجة التبعية، لذلك فالاقتصاد النامي يتبع الاقتصاد المسيطر في دورات التضخم والانكماش التي تطرأ عليه.

- البطالة السافرة: يقصد بها وجود أعداد من الأشخاص في سن العمل ولا يوجد فرص للتشغيل داخل المؤسسات الاقتصادية، وهي مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي ومؤشرا لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل، وكما تعني أيضا فائض العمالة داخل البناء الاقتصادي للمجتمع.

- البطالة التكنولوجية: ترجع إلى استبدال فن إنتاجي قديم بفن إنتاجي حديث مما يؤدي إلى تسريح عدد من الأيدي العاملة بسبب أن الهوة سحيقة بين الفن الإنتاجي التقليدي والفن الإنتاجي الحديث، كذلك فالقدرة على استيعاب وفهم وسائل الإنتاج الحديثة تعتبر قدرة محدودة نتيجة ضعف المستويات الثقافية خاصة التعليم الفني [235].

ب) ضعف البنيان الصناعي: تعد الصناعة أحد مقومات التنمية في المجتمع، باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية وذلك بخلاف كل من النشاط الزراعي والخدمي، وتعاني الدول النامية من ضعف البنيان الصناعي الذي يعكسه نسبة العاملين في هذا المجال بالنسبة لمجموع السكان، أضف إلى ذلك أن معظم المشتغلين في قطاع الصناعة في الدول النامية يعملون في الصناعات الخفيفة مثل الغزل والنسيج وصناعة الأغذية...الخ، عكس المشتغلين منهم في هذا المجال في الدول المتقدمة الذين ترتفع نسبة من يعملون منهم في الصناعات الثقيلة. هذا ويعاني النشاط الزراعي في الدول النامية بوجه عام من بطالة مقنعة، حيث يستأثر هذا القطاع بالشطر الأعظم من السكان على خلاف الدول المتقدمة (مع العلم

([235]) محمد علاء الدين عبد القادر، **أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003، ص ص 4-5 وسميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص101-103

بالعلاقة الوطيدة بين الزراعة والصناعة)، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فإنها تزداد في الدول المتقدمة عن النامية فضلا عن أنهم يسهمون في الأولى (الدول المتقدمة) في زيادة الإنتاج القومي حيث يعملون في مجالات منتجة مثل التجارة والبنوك والسياحة والخدمات الصحية...الخ بينما يعتبرون غير منتجين في الدول النامية حيث يشتغلون غالبا في مهن هامشية مثل "الحراسة، عمليات السمسرة، السعاة...الخ".

ج) ضعف البنيان الزراعي (*): يتصف البنيان الزراعي في الدول النامية بالضعف وانخفاض الإنتاجية نتيجة عوامل أهمها:

- عدم التوسع في استخدام الميكنة الزراعية وإتباع الأساليب البدائية وعدم استخدام منجزات التقدم العلمي ونتائج الأبحاث التطبيقية مع ضعف خبرة العمال الزراعيين.
- البطالة المقنعة وارتفاع كثافة السكان الزراعيين بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية.
- سوء توزيع الملكية الزراعية في بعض الدول النامية الذي ينجم عنه تكوين طبقتين من الأغنياء والفقراء، وهو ما يؤدي إلى نقص الادخار وضعف معدل تكوين رأس المال نتيجة نمط الإنفاق الاستهلاكي العالي للأغنياء وضعف الادخار لدى الفقراء.
- تدهور خصوبة الأرض وعدم محاربة الآفات الزراعية بطريقة فعالة ورداءة نوعية البذور المستخدمة وعدم استخدام الأسمدة الكيماوية بكميات كافية مع تخلف وبدائية طرق ووسائل الري والصرف.
- ضآلة رأس المال الزراعي.
- الاهتمام بزراعة محاصيل معينة للتصدير بقصد الحصول على العملات الصعبة على حساب محاصيل أخرى.
- سيادة الإنتاج الواحد، حيث يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أولية واحدة أو على عدد محدود من المنتجات الأولية للتصدير، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصادياتها عرضة لتقلبات عنيفة قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المواتية، فضلا عن السياسة الاقتصادية العالمية التي تجعل اقتصادها تحت رحمة الأسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج في عدد من الدول النامية.

د) ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة، إذ أن المشكلة الأساسية في كثير من الدول النامية ليست هي مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حد ذاتها بقدر ما هي مشكلة استغلال هذه الموارد ومن العوامل التي تؤدي إلى هذه المشكلة.

- عدم إتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستغلال الاقتصادي لموارد الطبيعية.
- عدم استخدام العناصر الفنية الخبيرة في هذه المجالات.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والعمليات الاستخراجية.
- عدم توافر عناصر أخرى لازمة لاستغلال تلك الموارد.
- ضيق السوق المحلي وسوء استغلال إدارة الوحدات الإنتاجية.

هـ) نقص رؤوس الأموال: وهي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها الدول النامية، ولهذه المشكلة أسباب متعددة تؤدي إلى آثار سلبية مختلفة وأهم هذه الأسباب هي:

() *يقصد بالبنيان الزراعي كل ما يتعلق بهذا المجال من حيث (حجم الإنتاجية الزراعية، عدد العاملين الزراعيين، حجم البطالة المقنعة، الملكية الزراعية، الميكنة الزراعية، خصوبة الأرض، الشكل القانوني للملكية والإيجار وطرق الاستغلال، أساليب الزراعة والري....الخ).

- نقص الادخار: حيث يؤدي نقص الادخار إلى نقص رؤوس الأموال إذ تتباين إمكانيات الدول المتقدمة والنامية في هذه الخاصية، فبينما تصل نسبة الادخار إلى الدخل القومي في الدول المتقدمة اقتصاديا من 15- 20 % فإنها لا تتعدى نسبة 5 % في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى ضعف الدخل القومي بانخفاض القوة الإنتاجية وانخفاض مستوى الدخول فضلا عن ضعف القوة الشرائية وضعف الحافز على الاستثمار.

- الاكتناز: ويعني تجنيب جزء من الثروات خاصة لدى الأغنياء في الدول النامية في شكل ذهب أو احتجاز بعض النقود ومنعها من التداول، ويمثل الاكتناز 10 % من الدخل القومي في بعض البلدان النامية وهي نسبة عالية لها آثارها السلبية على التنمية.

- الادخار السلبي: مثل القروض الممنوحة من البنوك للأفراد لأغراض استهلاكية (كعمليات البيع بالتقسيط).

- الاستثمار غير المنتج حيث يستثمر أصحاب رؤوس الأموال في البلدان النامية أموالهم في مجالات غير إنتاجية لا تحقق زيادة في الإنتاج الصناعي أو الزراعي ولكنهم يوجهونها نحو عمليات المضاربة والمباني وتخزين السلع.

- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج: حيث يفضل عدد من الأغنياء إيداع أموالهم في البنوك الأجنبية بدلا من استثمارها داخل مجتمعاتهم النامية.

- نقص منشآت الادخار: مثل البنوك التجارية، بنوك الادخار...الخ مع عدم كفاية المتوفر منها للقيام بواجباتها على الوجه الأكمل.

- محاكاة نمط الإنفاق الاستهلاكي.

- تضخم النفقات الإدارية في الدولة: حيث تنفق نسبة عالية من مجموع إيرادات ميزانية الدولة في نفقات غير رشيدة (سيارات فاخرة للمسئولين- حفلات- دعاية...الخ.

- انخفاض متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة: حيث يرجع انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية لضآلة الناتج القومي فيها بوجه عام، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون الأغلبية من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج العالمي متدني، وهذا التفاوت الصارخ في توزيع الدخل القومي يكون عقبة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [236].

و) سوء استخدام المناطق الحرة، وعدم الاستفادة منها بما يدعم الاقتصاد القومي ويحقق استفادة حقيقية برؤوس الأموال الأجنبية مع تراخي الإشراف المفترض عليها مما يؤدي إلى تحويلها إلى مراكز تهريب للسلع المستوردة إلى داخل المجتمعات دون الوفاء بالتزاماتها الجمركية وهو ما يضر بالسلع الوطنية التي سددت الرسوم الجمركية على إنتاجها ومن ثم تصبح في موقف تنافسي غير متكافىء مع هذه السلع المهربة، وبهذا تؤدي المناطق الحرة إلى زيادة معدل الإنفاق للسلع الاستهلاكية بدلا من أن تكون مجالا لتحقيق التصنيع والإنتاج الاستثماري الذي أنشأت أساسا لتحقيقه [237].

ح) معوقات اقتصادية أخرى: وهي متعددة نشير لأهمها:

- العوامل المادية والفنية التي ترتبط بظروف المجتمع ذاته البيئية والطبيعية، كما ترتبط أيضا بالخدمات والعمليات التخطيطية والتنفيذية، فالظروف المناخية البيئية قد تكون عاملا من العوامل المعوقة للتنمية في بعض المجتمعات خاصة التقليدية التي تعتمد اعتمادا مباشرا على الطبيعة، إذ تؤثر الظروف المناخية على الإنتاج الفلاحي وفي تشكيل نظام الملكية.

([236]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات...نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص ص78-83

([237]) محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 70-76

- نقص الموارد: إن نقص الموارد يعتبر عائقا هاما من معوقات التنمية وتتمثل الموارد في:

- الموارد البشرية: ضحالة الموارد البشرية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض متوسط عمر الإنسان، بالإضافة إلى حركة السكان من البلاد النامية إلى الدول الصناعية التي تشمل أعدادا كبيرة من العمال المهاجرين من مهنيين وفنيين وإداريين (نزيف العقول) (*)، فهناك عوامل متعددة تحدد حجم الموارد البشرية ونوعيتها وأهم هذه العوامل السكانية المواليد والوفيات وفئات العمر والنوع والهجرة الداخلية والخارجية.

- الموارد المادية: ويقصد بذلك الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة والتي يمكن استيرادها...

- الموارد التنظيمية: ويقصد بها توزيع السلطة في المجتمع وكذلك درجة الحرية الفردية المتاحة داخل المجتمع.

- الموارد التكنولوجية: وهي كل الأساليب التي يمكن استخدامها لإحداث تغيير في قيم المادة أو السلوك من حالة حاضرة إلى حالة مستقبلة، وكذا حجم الموارد ونوعيتها بشرية أم غير بشرية، بحيث يحدد ما إذا كانت الموارد عائقا أم لا ومدى ما تمثله من عبء على مشروعات التنمية [238].

غير أن الأساليب الفنية الجديدة قد تكون عملية شاقة لعدم وجود الأداة الإدارية الصالحة أو نقص في الأداة التعليمية والخبرة الفنية بتلك الأساليب، بالإضافة إلى عدم ملاءمة الإطار الاجتماعي لها، إذ لا يمكن أن يتحقق التقدم الاقتصادي ما لم يكن الإطار الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي حافزين على النشاط والعمل والابتكار (**)، فكثيرا ما لا تتلاءم التكنولوجيا المستوردة مع طبيعة الدول النامية وظروفها لتقف الإيديولوجيات كعقبة إزاء تكنولوجيا مضادة لواقع المجتمع المتخلف. فليس كل ما هو متقدم فنيا وتكنولوجيا يمكن استيراده بل يجب ترشيد الاستيراد عن طريق انتقاء أفضل تكنولوجيا ممكنة تتناسب مع ظروف المجتمع وتتكيف مع ما يصلح له طبقا لظروف البيئة ومقومات الثقافة [239].

ومما لا شك فيه أن ندرة رأس المال تضاعف من حدة المشكلة وتقف عقبة في سبيل استيعاب تلك الأساليب الفنية الجديدة.

- الآثار الاقتصادية لانتشار الجريمة في المجتمع والناجمة عن فقد عدد كبير من المجني عليهم وهم في سن الإنتاج والقدرة على العمل، فضلا عن النفقات الضخمة التي تستنفذ في مواجهة الجريمة، وقد ظهرت في السنوات الأخيرة في بعض الدول النامية (خاصة الجزائر) مشكلة الإرهاب وأعمال العنف في شكل اعتداءات على بعض المواطنين

(*) يلاحظ أن هجرة الخبرات الفنية الوطنية هي ظاهرة عامة في سائر الدول النامية تلك التي تسمى في الدراسات التنموية ب"**هجرة العقول اللينة**" فلها ضرورتها وخطورتها في عملية التنمية وتقوم بوظائف هامة تماما كما تعمل وتتوظف التكنولوجيا الصلبة في الإسراع بعملية التنمية، ولا شك أن هجرة هذه الأدمغة تساهم في عرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث تهاجر تلك العقول بدعوى الضغوط السياسية والاقتصادية، وقد كانت الهجرة متفشية في أوساط العلماء والباحثين، حيث يعترض البحث العلمي كثير من المعوقات المالية وغيرها. إلا أنه لم تعد الهجرة مقصورة على العلماء بل امتدت لتشمل مختلف الطبقات المنتجة التي تجد العوامل المريحة المتوفرة في الدول الغربية وهو ما تفتقده في بلدها الأم...للمزيد من الإطلاع أنظر حمد بن أحمد آل ثان: "**دول الخليج العربي هل هي على الطريق الصحيح للتنمية؟**"، الكويت: مجلة العربي، عدد 450، ماي 1996، ص 36

([238]) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص ص157-158

(**) فالمستأجر الزراعي مثلا لا يهتم كثيرا بإدخال التحسينات الفنية الجديدة في الأرض الزراعية ما لم يضمن له الإطار القانوني الاستقرار في الأرض ويحميه من تعسف المالك، أنظر أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص180

([239]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص ص 180-181

أو تعديات وأعمال تخريب موجهة إلى بعض المنشآت، ومما لا شك فيه أن مثل هذه الجرائم تهدد الاستقرار الاقتصادي وتؤثر على معدلات الإنتاج وعجلة التنمية.

- اتجاه السياسات الانفتاحية بما لا يخدم الاقتصاد ليتحقق انفتاح تجاري في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل يحمل للمجتمع السلع الاستهلاكية الكمالية بدلا من تحقيق الانفتاح الإنتاجي في المجال الصناعي والزراعي والفني وفتح المجال للانفتاح للمنتجات الوطنية صوب الخارج.

- تمييز المشروعات الأجنبية عن الوطنية، والتفرقة بين القطاعين الأجنبي والقومي بتقرير مزايا للقطاع الأول لا يتمتع بها القطاع الثاني وهو ما يضر بمركز الأخير ويهدده.

- زيادة معدل التضخم وشيوع المضاربة وانتشار السوق السوداء وعدم السيطرة على الأسعار وزيادة نمط الإنفاق الاستهلاكي مع ضعف القدرة التصديرية وزيادة الواردات، هذا فضلا عن تغيير القيم السائدة في المجتمع وتبوء القيمة المادية مكانة أساسية مرتفعة في سلم القيم السائدة [240].

أما من الناحية السياسية، فتتجلى أهم المعوقات فيما يلي:

- التبعية السياسية: حيث نجد الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسي موال لها، من خلال تدعيم النظم الحاكمة الموالية، وهي في ذات الوقت لا تتورع عن التخطيط لإحداث عدم استقرار سياسي يحقق أهدافها ويقوض التنمية فيها، هذا والمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للنامية تكون غالبا بهدف السيطرة والتحكم وضمان التبعية الدائمة لها، أضف إلى ذلك أن كثيرا من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمطالب معينة كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات في أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة...الخ. كذلك من أهم المعوقات السياسية ما يلي:

- يؤدي الاستعمار بأشكاله المختلفة إلى الأثر السلبي على التنمية في المجتمع المستعمر، حيث يؤدي إلى ابتلاع كل اقتصادياته واستنزاف خيراته وثرواته.

- يعتبر عدم الاستقرار السياسي وانتشار القلاقل والحروب الأهلية أحد عوامل إعاقة التنمية.

وعموما تتميز معظم مجتمعات العالم الثالث بخصائص تعيق التنمية فيها وتتمثل أهم هذه الخصائص من الناحية السياسية فيما يلي:

- تفتقر كثير من المجتمعات النامية إلى المناخ الديموقراطي السليم مع عدم المشاركة السياسية من قبل أفرادها في إدارة مقاليد البلاد.

- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على النظم السياسية وعلى عملية اتخاذ القرارات السياسية.

- تمركز القوة السياسية في المجتمعات في أيدي جماعات بعينها، ومن ثم لا تتوزع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية، فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة (عسكرية في معظم الأحيان).

- ضعف المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء هذه المجتمعات، وغياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع وهو ما يتيح بلا شك الفرصة لتفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس.

([240]) نفس المرجع، ص170

- تؤدي الظروف اللاديمقراطية وضعف بل وانعدام المشاركة السياسية إلى أن تتميز النظم السياسية للدول النامية بانخفاض الشرعية السياسية، فأبناؤها لا يشاركون في اتخاذ القرار السياسي، وتنفرد جماعة الصفوة بالحكم دون أي قدر من المنافسة من قبل جماعات اجتماعية أخرى، فهي نظم مفروضة وليست نابعة من ظروف المنافسة السياسية بين الجماعات الاجتماعية المختلفة.

- تتميز تلك الدول النامية بالتغير السريع والفجائي والجذري وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب الديموقراطية والمشاركة الجماهيرية سياسيا ونتيجة لسيادة النظم الديكتاتورية في تلك الدول، وهو ما يعوق التنمية بشكل مباشر فيها ويؤثر على معدلاتها [241].

على الرغم من التحديات الحاسمة التي تهدد التنمية في العالم العربي- الجزائر جزء منه- إلا أن التحديات السياسية تمثل تحديات حاسمة سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، فالتحديات السياسية هي التي تضع الإطار الذي تتحرك فيه مختلف عمليات التغيير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3-2-3- المعوقات الإدارية والتخطيطية: تعتبر عملية التخطيط عملية فنية وواعية في نفس الوقت، ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة من الوعي لأهميتها كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنحنيات الجديدة في المجتمع. ويعتبر نقص الوعي في التخطيط [*] معوقا أساسيا للتنمية الاجتماعية إذا لم يتفق تخطيط مشروعات وبرامج التنمية وحاجات المجتمع، وذلك لاختلاف المجتمعات في ظروفها ومواردها وحاجات أفرادها [242]، ويبدو التخطيط معوقا للتنمية فيما يلي:

- عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه.
- عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف.
- عدم التحكم في الموقف المخطط له.
- عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة.
- عدم توفر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات وخاصة على المستوى القومي أو حتى الإقليمي.
- عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية: فمن الأهمية بمكان محاولة الوصول إلى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وديموغرافيا، وعدم الوصول إلى ذلك يعتبر معوقا أساسيا من معوقات التنمية.
- عدم تحديد الحد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات في التخطيط للتنمية، ويعتبر هذا الأمر بمكانة في الأهمية ومعوقا لعمليات التنمية، إذ لابد من تجنب الآثار الضارة لتعقد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها وضرورة تحقيق التعاون بينها [243].

إن التخطيط في حقيقة الأمر يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات وتوظيف وتمويل الموارد البشرية والمالية

([241]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات...نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص ص 88-89

([*]) إن ما تعانيه الدول النامية عموما أكثر من فقدان وسائل التخطيط هو ما يسمى بالوعي التخطيطي نفسه، أي الشعور بضرورة التخطيط، ونحن نلاحظ أنه عندنا في الجزائر كثيرا من المؤسسات المشحونة بالموظفين الذين لا يقدمون أعمالا تذكر، ولا تجد فيها وثائق عن نشأتها وإنتاجها، والأمر يتكرر مع مختلف القطاعات الأخرى.

([242]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص**183**

([243]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، ص ص158-159، ولمزيد من الإطلاع، أنظر نفس المرجع، ص ص**395-440**

لخدمة أغراض وأهداف خطط التنمية ومتابعة تنفيذها [244]. حيث أن إدارة التنمية عملية غاية في الصعوبة، في حين تشير المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية إلى أن هناك قصورا أو تخلفا في أساليب العمل الإداري يحول دون تحقيق الإفادة القصوى من استغلال الموارد المتاحة قوميا، وتتمثل مظاهر المشكلة الإدارية في المجتمع فيما يلي:

- تخلف الأجهزة الإدارية، ويتمثل ذلك في التعقد في الإجراءات وإغراق في الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها للبعض مع عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة وانتشار اللامبالاة، بالإضافة إلى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان وأيضا سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية.
- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.
- العجز في الكفايات الإدارية المؤهلة و القادرة على تحمل مسئوليات التنمية.
- عدم تطوير المشروعات بحيث قد تكون عقبة في سبيل التغيير [245].
- سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية وعدم تطبيق مبدأ التوزيع وفقا للتخصص، مع تدخل اعتبارات أخرى لا تتعلق في كثير من الأحوال بالكفاءة والخبرة العملية والمؤهلات العلمية، وإنما ترتكز على المعرفة والوساطة والقرابة...الخ.
- عدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة في العمل في كثير من المجتمعات النامية، واستمرارها في إتباع أساليب الإدارة القديمة.
- ضعف الأداة الحكومية وسوء إدارتها للوحدات الحكومية والوحدات الأخرى المختلفة.
- الاختصاصات الكبيرة لاختصاصات مجالس الإدارة والمديرين في المنشآت الصناعية في معظم الدول النامية بمقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة.
- تدخل المنظمين بإدارة المنشآت في الدول النامية في تفصيلات العمل الدقيقة حتى وإن لم يكن لديهم خبرة أو دراية مناسبة لهذا العمل.
- البطء الشديد في الإجراءات الإدارية، والتكرار والازدواج والتراخي في الأوامر، والتهرب من تحمل المسؤولية، مع تفشي الروتين والبيروقراطية. بالإضافة إلى تراخي الجهات الإدارية حتى في مجالات عملها التقليدية مثل(عدم الحفاظ على مستويات الأسعار- الإهمال في جباية الضرائب...).
- عدم واقعية الأهداف: حيث ترفع الشعارات الرنانة مثل الرفاهية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي...الخ مما يوقع المسئولين في مأزق كبير عند فشلهم في تحقيقها، وقد يضطرهم ذلك إلى إقامة مشروعات خيالية لا تحتاجها بلادهم مما يؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية واستنزاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول.
- تسرب العمالة الماهرة في كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية إلى خارج المجتمع أو بعيدا عن مجالات تخصصاتهم ومهاراتهم [246].

2-3-4- بعض المعوقات الأخرى: من أهمها نذكر ما يلي:

- بعض المصالح الخاصة والأغراض الشخصية: بحيث إذا تعارضت التغيرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة

([244]) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 158

([245]) نفس المرجع، ص ص**155-156**

([246]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات...نموذج المشاركة...، ص ص 84-85

شديدة مع هذه الفئات التي تسعى إلى نشر روح المقاومة للتغييرات الجديدة في أقرب نطاق ممكن من الإشاعات الكاذبة والمغرضة حول التغييرات الجديدة بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض المصالح الخاصة نفوذ في المجتمع [247].

- القيادات: من أهم صفات القائد الناجح قدرته على تحريك الجماهير وإثارة الهمم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة، وتوافر مثل هذا النوع من القيادات ليس أمرا سهلا، كما أن اختيارها أمر شاق أيضا وتكوينها ورعايتها ضرورة من ضروريات التنمية. وتواجه بعض القيادات بعض المضايقات أحيانا فتقل معنوياتها وآمالها وتنقلب من قيادات متحمسة إلى قيادات متحفظة بل وأحيانا ناقمة، أو قد تكون غير مناسبة لهذا النوع من المناصب فتكون بالتالي معوقا للتنمية في وجود مثل هذا النوع من القيادات في المجتمع، كما أنه أحيانا ما تقاوم بعض القيادات بعض مشروعات التنمية أو ترفضها [248].

إن خلق القادة الإداريين بوصفهم الدعامة البشرية التي تستند إليها عملية التنمية في تحقيق أهدافها مهمة صعبة، إذ لابد من تدريب هؤلاء في معاهد متخصصة فضلا عن تدريبهم في محيط العمل نفسه، أو إيفاد المبعوثين إلى الخارج لاكتساب المهارات الإدارية والكفاية التنظيمية في المؤسسات الأجنبية [249].

وقد كشفت دراسات عديدة عن الوعي التنموي ومن ثم إرادة التنمية، التي قد ترجع إما لعدم توافرها عند القادة أو أنها تتوافر لدى البعض ويعجز عن نقلها إلى الجماهير، أو تفتقد إلى الوعي العلمي بقضية التخلف ومن ثم لا تستطيع أن تدرك أو تفهم أو تخطط لمشروعات التنمية.

- تجاهل المشاركة الشعبية [*]: يقصد بالمشاركة الشعبية العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط جميع جوانب حياته، وإتاحة الفرصة له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور الوسائل لتحقيق هذه الأهداف [250]، فمن الخطورة بمكان ألا يضع المخططون في حسبانهم أهمية دور المشاركة الشعبية، وقد يتجاهلونها سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ ولذلك تعتبر من المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية، فدور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها، والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، وإذا كان بغير اقتناع فسيلقى المقاومة. بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديموقراطية للحرية بجناحيها السياسي والاجتماعي، وهذا هو جوهر العملية التنموية. فمن الضروري مشاركة الجماهير في وضع وتنفيذ الخطة وينطلق ذلك من أهمية المعرفة الدقيقة بالموارد والاستخدامات اللازمة لوضع الخطة، وأن الخطة التنموية تستلزم جهودا وتضحيات يقع العبء الأكبر منها على أفراد الشعب جميعا [251].

([247]) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص**156**

([248]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات...نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص**157**

([249]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص181

() [*]التنمية كعملية يشارك فيها المواطنون لم تكن وليدة اليوم، فمنذ فجر التاريخ وأفراد المجتمع يتعاونون على درأ الأخطار المحيطة بهم وحل المشاكل التي تواجههم، فكانوا يتعاونون عل قهر الطبيعة وتسخيرها لصالح مجتمعهم وإشباع حاجاتهم إلا أن جهدهم كان غير منظم، وغير مدعم بمساعدات مادية أو فنية لعدم وجود أجهزة مسئولة يمكنها أن تساعدهم على التحول والتطور على أسس علمية، أنظر عبد الهادي الجوهري ص ص 50-51 وللمزيد من الإطلاع على المشاركة الاجتماعية كاستراتيجية في التنمية الاجتماعية، أنظر سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص 129-150.

([250]) سامية محمد جابر وآخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2002، ص24

([251]) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص160-161

ومن خلال المشاركة الشعبية يزيد الوعي الاجتماعي لدى المواطنين ويتعلمون كيف يمكنهم حل مشاكلهم، وتوفير الجهود الحكومية لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي. بل قد تستطيع المشاركة الشعبية إنجاز ما قد تعجز عنه المؤسسات الحكومية في بعض المستويات نظرا للمرونة التي تتميز بها الهيئات الأهلية والتي تتيح فرصة الاستجابة بسهولة وسرعة لرغبات الجماهير وتفتح في بعض الأحيان بعض الميادين الجديدة للخدمات والأنشطة لم تكن متوفرة من قبل، وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه نظر الحكومة إلى هذه الميادين الجديدة. كما يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف مناطق الضعف والخلل في المجتمع، بل وتمنع أحيانا وقوع أخطاء المسئولين التنفيذيين، إذ أنها تعتبر في هذه الحالة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف [252].

مما سبق فالتنمية تتطلب المزيد من ديموقراطية المشاركة للمواطنين في تحمل أعبائها والعدالة في جني ثمارها، فالمشاركة الإيجابية هي الوسيلة القادرة على التحريك الفعال لطاقات المجتمع لكي يتحقق من خلالها التفاعل الموجب للطاقات البشرية والمعنوية [253].

- يعتبر عدم إجراء البحوث قبل البدء في عمليات التخطيط وعدم تقدير الجهود العلمية للباحثين ورعايتهم وتوجيههم والاستفادة منها معوقا أيضا لبرامج التنمية، فكثير من المشروعات التي تنفذ دون إجراء دراسات سابقة تتعرض للفشل [254].

- وأخيرا عدم التكامل في التنمية [*]، تعني ارتباط تخطيط برنامج معين ببقية البرامج الأخرى، والتكامل يعني أن تسير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازية أي التنسيق بين الأهداف العامة والنوعية لبرنامج كل قطاع مع القطاعات الأخرى [255]. لذا فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلا بدون تنمية التعليم أو حل مشاكل المدينة دون إبداء اهتمام مماثل بمشاكل الريف، كما يعني التكامل في التنمية وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية كلها، ولا يهدف الأسلوب المتكامل في التنمية إلى التنسيق بين الجهود المبذولة فحسب وإنما يهدف إلى صهر تلك المجهودات في بوتقة واحدة وفي إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع.

خلاصة:

لقد أتى هذا الفصل على توضيح المعوقات الداخلية والخارجية للتنمية الاجتماعية، فكانت المعوقات الخارجية متمثلة في العولمة وموقف التنمية منها والاستعمار وما ألحقه من تشوه بنيوي أثر على مسيرة التنمية في البلاد المتخلفة، وكذلك المديونية وما يتبعها من تبعية وتخلف اللذين هما معوقان أساسيان للتنمية في الدول المتخلفة، وبالإضافة إلى ذلك تناول هذا الفصل المعوقات الداخلية التي لا تقل خطورة عن المعوقات الخارجية، بل تلعب أحيانا الدور الحاسم في إعاقة الجهود التنموية، وهي متعددة منها المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتخطيطية والإدارية...الخ، وليس هذا التقسيم سوى محاولة للتمكن من عرض القضية بشكل يسهل فهمها وتناولها، فالواقع أن هذه المعوقات متصلة فيما بينها تحددها طبيعة

([252]) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص **136-137**

([253]) محمد الجوهري، **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع**، القاهرة: دار المعارف، العدد2، 1987، ص405

([254]) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص183

([*]) إن مدخلات أي برنامج هي مخرجات عمليات إنتاجية سابقة لبرامج أخرى، ومخرجات نفس البرنامج تكون مدخلات في عمليات لاحقة.

([255]) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص **197**

ومستوى العلاقة بين التأثيرات والهيمنة الخارجية والقوى الداخلية وتشكل ظاهرة التخلف التي هي التحدي الحقيقي لكل جهود وبرامج التنمية الاجتماعية[256].

هذه المعوقات تتجلى وتؤثر على كافة مستويات التنمية، سواء على المستوى القومي أو المحلي، هذا الأخير الذي تتمحور حوله إشكالية الدراسة، وفي المقابل فإن التنمية أو التخلف (معوقات التنمية) في المجتمعات المحلية ترتبط بالتنمية وما يعيقها على المستوى القومي، لذلك فالفصل الموالي سيتطرق إلى مسار التنمية في الجزائر بغية معرفة أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل التنمية أو إعاقتها والتي بدورها أثرت على واقع التنمية في المجتمعات المحلية.

تمهيد:

تعتبر الاستراتيجية أو الخطة التنموية التي يتبعها المجتمع الإطار العام الذي تتحدد من خلاله أبعاد التنمية ومجالاتها، وعلى هذا الأساس فإن واقع التنمية سواء كانت تنمية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية...الخ هو انعكاس لما حققته تلك الاستراتيجية في مختلف أبعادها ومواقعها. لذلك كانت التنمية في المجتمع المحلي- مهما كان نوعه - مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية القومية، وقد كانت الجزائر- كغيرها من الدول النامية- بعد نيلها للاستقلال سباقة للأخذ بسياسات تنموية تخرجها من ربقة التخلف الذي خلفه الاستعمار، فكانت حرب التحرير صراعا من أجل إعادة السيادة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، تلك هي الأهداف التي محورت حركتها "جبهة التحرير الوطني" والتي رسمتها في البرامج المختلفة التي أعلنت عنها سواء في إعلان أول نوفمبر 1954 أو برنامج الصومام 1956 أو برنامج طرابلس 1962 ثم بعد الاستقلال الأهداف التي رسمتها في"ميثاق الجزائر" 1964 أو الميثاق الوطني (1976-1986) [257]، ومن أبرز الظواهر التي يتميز بها المجتمع الجزائري في تلك الآونة الجهود المبذولة على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، هادفة من ورائها إحداث التغيير الشامل بعد التخلص من الاستعمار الذي سلط استغلاله الاقتصادي والتحقير الاجتماعي على هذا الشعب مدة قرن وربع قرن.

4-1- التنمية غداة الاستقلال:

لقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري اقتصادا رأسماليا [258]، وقد تميزت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال بحالة تخلف معقدة:

- اقتصاد معتمد كلية على النشاط الزراعي والصناعة الإستخراجية بنسبة 80% ويتميز بتبعيته الكاملة للاقتصاد الفرنسي.
- حالة اجتماعية صعبة تتجسد في البطالة العالية التي نتج عنها حالة نزوح داخلي بين الريف والمدينة ونزوح خارجي نحو فرنسا التي استفادت من الأيدي العاملة الرخيصة لتحقيق الأرباح لفائدة الرأسمالية.

([256]) نخبة من أساتذة الجامعات، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، مراجعة وتحرير عبد الهادي الجوهري، الإسكندرية: المكتبة الجامعية (الأزاريطة)، ط2، 2000، ص ص 322-323

([257]) أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1991، ص1

([258]) إسماعيل قيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص128

إن هذا الوضع الاقتصادي المشوه والمفكك انعكس عنه وضع اجتماعي متخلف متمثل في الثالوث: الجهل والفقر والمرض [259].

إضافة إلى ذلك فقد تميزت السنوات الأولى من الاستقلال بقدر غير قليل من النزاع السياسي[260] مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الذي ميز السنوات الأولى من الاستقلال، مما حال دون بلوغ مشروع اجتماعي وسياسي يحظى بتأييد مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة في الساحة السياسية الوطنية آنذاك [261].

كما رأينا لقد ورثت الجزائر اقتصادا هزيلا وتابعا، وإن إعادة بناء هذا الاقتصاد تستلزم تغييرات نوعية وطنية بعيدا عن العلاقات القديمة التي لم تكن تخدم استقلالية هذا الاقتصاد إنما تكرس علاقات التبعية والاستغلال، ولهذا رفضت الجزائر منذ البداية السياسة الليبرالية الاستعمارية واعتمدت النهج الاشتراكي نظاما للعمل [262]، لقد أصبح رهان التنمية في ظل دولة الاستقلال عملا لأجل ضمان العيش الكريم، وهو ما تم الاضطلاع عليه في شكل مشاريع تنموية.

ولا شك أن هذه الجهود عندما انطلقت قد تأسست على فهم معين لقضية التنمية وعن كيفية الوصول وتحقيق هذه الأهداف، وتجدر الإشارة إلى أن مشروع التنمية في الجزائر يستند إلى نموذج نظري لأعمال الاقتصادي الفرنسي "دي برنيس" "G.de bernis" إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أي محاولة جدية للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار الجديد لابد أن تعتمد إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة توفر الشروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ويكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط وطويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية تشكل ما يسمى آنذاك" **الصناعات المصنعة**" [(*)].

أولا قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين "دون مالك" الأمر الذي سمح لها بمنح إدارتها سواء للجهاز الإداري مثل ما تم بالنسبة للأملاك العقارية غير الزراعية أو منح إدارتها للعمال الذين يشتغلون فيها مثلما وقع بالنسبة للوحدات الصناعية والزراعية والتجارية.

وكانت هذه الاستراتيجية قد صادق عليها قادة ثورة التحرير المجتمعين في طرابلس سنة 1962 وهي ترسم مشروعا للتنمية يعتمد على إصلاح زراعي وتصنيع ضروري في إطار جمهورية ديموقراطية شعبية، ويدعو الميثاق الذي صادق عليه مؤتمر للجبهة سنة 1964 في الجزائر إلى تعميق شبه طوباوي لهذا البرنامج بإنجاز التنمية اعتمادا على ثورة اجتماعية يقودها العمال ويعبر ميثاق 1964 عن هروب إيديولوجي إلى الأمام أمام المشاكل الخطيرة التي كانت تواجهها البلاد آنذاك.

وينص إعلان 19 جوان 1965(يوم إلغاء النظام القديم) بالحفاظ على نفس الأهداف وبناء الاشتراكية ولكن بالاعتماد على أكثر واقعية، وبدأت الدولة في إنشاء الأدوات التي

([259]) محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزء الأول، 1999، ص ص 38-39

([260]) إسماعيل قيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص 131

([261]) يوسف عبدا لله الصايغ، **اقتصادات العالم العربي(التنمية منذ العام 1945)**، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 2، ط 2، 1984، ص 45

([262]) محمد حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 88

(*) أي التي تنتج التجهيزات والماكينات والسلع الوسيطة قاعدة هذه الإستراتيجية، أنظر العياشي عنصر، مرجع سابق، ص 106

تمكنها القيام بتخطيط للاقتصاد وخلق الشروط الملائمة لذلك، وهكذا أسست شركات وطنية أخذت مكان لجان التسيير في الصناعة وتأميم المناجم سنة 1966 وكان قد سبقه توقيع اتفاقيات بترولية جديدة في سبتمبر 1965 ثم قامت كذلك بتأميم المنظومة البنكية وبتأميم تدريجي للتجارة الخارجية، وهكذا طرحت قواعد تخطيط إجباري [263].

إذ أنه بعد مبادرة التسيير الذاتي التي جاءت من أسفل، حيث وضعت بتصرف عمال المزارع، ومجموعة غير متلاحمة من المصانع المتروكة الشاغرة أخذت الدولة قيادة التأميم الذي أكتمل في جوهره بالهجمة المضفرة في ميدان المحروقات سنة 1971 [264].

بهذا يمكن القول أن الفترة التاريخية من الاستقلال إلى غاية 1972 تعتبر فترة إعادة الثروات الوطنية وبناء اقتصاد قوي وقادر على مواصلة السير إلى الأمام وذلك من خلال المخططات التنموية المتتالية، حيث أصبح التخطيط الوطني ميزة واضحة لحياة الاقتصاد الجزائري إذ يمكن وصف التخطيط الاقتصادي بأنه محاولة إرادية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل، والتأثير مباشرة، أو في بعض الحالات إجراء مراقبة على بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستويات الدخل، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار إلى جانب قيم الاستيراد والتصدير وتوفير مناصب العمل الضرورية...الخ، وكل ذلك بهدف تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقا، وهذه الأهداف ينبغي بلوغها في فترة زمنية محددة [265].

أدى استقرار الحكم السياسي بعد 1967 إلى تحديد استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد مرتكزة على تقويم المحروقات، وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية، وعلى احتكار الدولة لمعظم النشاطات وانطلاق تخطيط يطمح للإجبارية [266].

([263]) أحمد هني، مرجع سابق، ص ص 22-23

([264]) إسماعيل قيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص153

([265]) إسماعيل قيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص139

([266]) أحمد هني، مرجع سابق، ص24

2-4- مرحلة التنمية المخططة: **شرع في تطبيق هذه السياسة التنموية من خلال المخططات الاقتصادية المتعددة، ومن خلالها يمكن تصنيف مراحل التنمية إلى ثلاث مراحل [267]: مرحلة التخطيط الثلاثي الأول والثاني، ثم مرحلة التخطيط الرباعي الأول والثاني وأخيرا التخطيط الخماسي الأول الثاني. حيث يعتبر مشروع التنمية في الجزائر منذ 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال و التي تعتمد على التخطيط كأسلوب لتنظيم وتسيير كافة الوسائل المادية والبشرية قصد تحقيق أهداف النمو الاجتماعي والاقتصادي المسطرة عبر نظرة مستقبلية للحاجات والإمكانيات.**

4-2-1- مرحلة التخطيط الثلاثي الأول والثاني: تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط وكان هذا هدف إستراتيجي سواء من ناحية استعجال الدخول في مرحلة الاشتراكية والتي يعتبر فيها التخطيط محورا أساسيا، أو من ناحية بلورة جهود الدولة في شكل برامج عمل محددة يعكس أولويات المجتمع في التنمية. وكانت القرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود، وكان المخطط عبارة عن مجموعة مشروعات صناعية اختارتها ووضعتها الإدارات المركزية [268]، ولقد كان توزيع الاستثمارات الفعلية بين ثلاث مجموعات كما يلي:

- الاستثمارات الإنتاجية 6,79 مليار د ج موزعة على : (الزراعة 1,88 مليار د ج والصناعة 4,91 مليار د ج).
- الاستثمارات شبه إنتاجية (تجارة، نقل، مواصلات، سلكية لا سلكية...) 0,36 مليار د ج.
- الاستثمارات غير الإنتاجية 2,01 مليار د ج موزعة كما يلي : البنية التحتية الاقتصادية (طرق، ماء، كهرباء) 0,28 مليار د ج، والبنية الاجتماعية (مدارس، مستشفيات، مؤسسات إدارية) 1,73 مليار د ج.

ويعكس هذا التوزيع أولويات المخطط في توزيع الاستثمارات، ويظهر أن الهيكل الذي حظي بالأولوية هو جهاز الإنتاج وهي سياسة مقصودة وتستجيب لرغبة الدولة في تطوير جهازها الاقتصادي الذي يشكو من الضعف والتبعية للخارج سواء بالنسبة للزراعة أو الصناعة [269].

اعتمد هذا المخطط على الخيارات والأولويات الأساسية للبلاد ومن أهمها التشديد على التصنيع وتأمين وتنمية الثروة المعدنية في البلاد وإحياء الريف وتحقيق تكامل وتوازن بين القطاعات والأقاليم والفئات الاجتماعية [270].

4-2-2- مرحلة التخطيط الرباعي (الأول والثاني): كان هدف المخطط الرباعي الأول إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة ولذلك ظهرت كتابة الدولة للتخطيط وتقرر توظيف 30 مليار دينار منها 15 مليار لقطاع المحروقات [271]. كما كان

([267]) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 141
([268]) إسماعيل قيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص140
([269]) محمد بلقاسم بهلول، مرجع سابق، ص ص 168-169
([270]) يوسف عبدا لله الصايغ، مرجع سابق، ص ص 401-402
([271]) أحمد هني، مرجع سابق، ص26

فرصة لإشراك إدارة الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط، ومع ذلك فإن لامركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديموقراطية حقا، لأنه لا النقابات في المؤسسات ولا المجالس الشعبية على المستويات المحلية قد اشتركت في إعداد الخطة، وقد جرت محاولة أخرى عند الإعداد للمخطط الرباعي الثاني، فعلى صعيد المؤسسات تم إشراك مختلف إتحادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أشغال إعداد الخطة.

إن الخبرة التي تكونت خلال الخطة الثلاثية والتحسن الذي تحقق في مناهج التخطيط ومؤسساته إلى جانب التحسن في التنفيذ والمتابعة جعل بالإمكان أن يأتي تنفيذ المخططين الرباعيين الأول والثاني أفضل من تنفيذ سابقيهما [272] التي ظهر فيها بوادر التنمية الصناعية واتجهت الاهتمامات من خلال هذين المخططين الرباعيين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977) إلى بناء هياكل النشاط التنموي الشامل للمجتمع الذي يتوخى:

- تجسيد التوجه الاشتراكي عن طريق القضاء على الفروق الاجتماعية الموروثة أو التي تنجم عن هفوات المساعي التنموية وترقية الإنسان نحو حياة أفضل.
- دعم الاستقلال الاقتصادي وتحريره من أشكال التبعية الخارجية عن طريق إحلال تدريجي للمواد المستوردة بالمواد المنتجة محليا.
- إعطاء الأولوية للاستثمار لمجال الصناعات القاعدية القادرة على خلق وسائل التنمية الاقتصادية ومضاعفة حجم التشغيل.
- خلق مناصب شغل بشكل مكثف من أجل القضاء على البطالة.

من أجل ذلك أحدثت إصلاحات هيكلية عميقة سمحت بالقضاء على أساليب الإدارة الموروثة من الاستعمار وخلق قواعد تنظيم جديد [273].

ويبدو من قراءة المخطط الرباعي الأول (1970-1973) تأكيده على:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد
- التأكيد الثاني هو الذي سجلته مقدمة عرض المخطط حيث جاء فيها " **في هذا التغيير العميق المنطلق فإن إستراتيجيتنا تنطلق لجعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية.**"
- الأمر الثالث يتعلق بتطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين المناطق الحضرية.

وقد حاول المخطط الرباعي الأول إبراز هذه الاهتمامات في توزيع استثماراته التي تميزت من جهة بتخصيص حجم مالي معتبر بالنظر إلى الموارد المالية المتاحة، ومن جهة أخرى باعتماد برامج استثمارية طويلة الأجل لأنها ضرورية لتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع. وقد خصص أكبر حجم للاستثمارات لصناعة المحروقات بنسبة 42% ثم الصناعة التحويلية الثقيلة بنسبة 40,4%، وسبب الاهتمام بهذين الفرعين الصناعيين هو كون الأول مصدرا هاما للعملة الصعبة وموردا ماليا للتنمية، والثاني يشكل رغبة الجزائر في إنشاء قاعدة صناعية تقوم من جهة بتحويل المواد الأولية المحلية ومن جهة أخرى بمد فروع الإنتاج أو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى بمواد تلبي حاجاتها مثل مصنع الحديد والصلب [274].

([272]) يوسف عبد الله الصايغ، مرجع سابق، ص409.

([273]) عيسات محمد الطاهر، **توظيف خريجي الجامعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999، ص43.

([274]) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص ص 175- 176

أما في المخطط الرباعي الثاني، وهي الفترة التي تمتد من (74-77) تم فيها تنفيذ المنهجية التي كان يعتمد عليها الرباعي الأول، أي دائما ترجيح الاستثمار للصناعة الثقيلة وتقويم المحروقات وتوظيف 100 مليار دج منها النصف لتقويم المحروقات، فقد كان طموح هذا المخطط كبيرا لأن مجموع استثماراته قفزت إلى 110.22 مليار دينار جزائري بعد أن كانت 27,75 مليار دينار جزائري في المخطط الرباعي الأول، وقد توزعت هذه الاستثمارات على نحو يراعي التوازن حسب الأهداف السياسية للمخطط بين الاستثمارات الإنتاجية والاستثمار في مجال تحسين الإطار المعيشي للسكان.

كما اهتم المخطط كثيرا بالصناعة التحويلية وبلغت الاستثمارات الصناعية بما فيها وحدات إنجاز البناء والأشغال العمومية 50,73 مليار دينار جزائري، وبلغت الاستثمارات الزراعية 16,17 مليار دينار جزائري، حيث ركز المخطط على تنمية المناطق النائية وإتباع سياسة لامركزية التصنيع واستصلاح نصف مليون هكتار من الأراضي الزراعية. بينما كانت الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية 3,79 مليار د ج، وأيضا زيادة العمالة وذلك بخلق 450000 وظيفة جديدة لمحاربة البطالة واستدراك العمال المغتربين للعودة إلى الوطن. أما البنية التحتية الاجتماعية فقد بلغت استثماراتها 48,28 مليار د ج. ومصدر اهتمام الدولة بهذا القطاع هو بعث الحياة العمرانية وتدعيم سياسة مجانية التعليم والطب المجاني والسكن اللائق، وهذا كمكسب من مكاسب سياسة تحسين مستوى المعيشة للمواطن، وهذا بهدف ضمان تدعيم الاستغلال المالي للبلد وبالتالي ضمان تراكم وسائل الدفع الخارجية لتمويل المخططات.

إن المحاور الثلاثة لسياسة المخطط الرباعي الثاني وهي الاهتمام بالقطاع المنتج(*) مباشرة كأساس مادي لتطوير القوى الإنتاجية وبالقطاع الصناعي كمحرك لهذا التطوير، وبقطاع البنية التحتية الاجتماعية خدمة للطبقة العاملة تنطلق من فكرة بناء اقتصاد وطني مستقل وبناء المجتمع الاشتراكي [275]، وقد كان توظيف 100 مليار دينار جزائري منها النصف لتقويم المحروقات.

أما عن سنتي 1978- 1979 فتمثلان مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته مع نهاية 1977 والمخطط الخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980، وكانت أيضا فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني والبرامج الباقية، ويرجع هذا كله للظروف السياسية المعروفة التي شهدتها البلاد بوفاة الرئيس "**الهواري بومدين**"، كما أن سنة 1980 تم فيها اجتماع مؤتمر استثنائي لحزب جبهة التحرير يدعو إلى جودة أفضل للحياة تحت شعار"**من أجل حياة أفضل**" [276] وترقية كتابة الدولة التخطيط إلى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

4-2-3- مرحلة التخطيط الخماسي الأول والثاني: يأتي هذا المخطط لتكريس توجهات سياسية استهدفت:

- تحسين الإطار المعيشي للسكان وإشباع الحاجات الاجتماعية المتعلقة بالسكن الترفيه....
- تنمية الإنتاج الفلاحي للحد من التبعية الغذائية.

( ) *القطاع المنتج: الزراعة، الصناعة

القطاع شبه المنتج: و هو قطاع خدمات الإنتاج و يضم السياحة، المواصلات....

القطاع غير المنتج: البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية (التعليم، الصحة، السكن...)، أنظر محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص ص179-184.

([275]) نفس المرجع، ص ص264-269

([276]) أحمد هني، مرجع سابق، ص28

- دعم الصناعات الخفيفة من الحجم الصغير والمتوسط.
- إحداث الصرامة والفعالية في التسيير.
- فتح مجال المساهمة للقطاع الخاص غير المستغل.

بذلك بدأ التخلي تدريجيا عن أولوية التصنيع في المشروع التنموي لصالح قطاع البناء والأشغال العمومية الذي أصبح يساهم بأكبر معدلات التشغيل وقطاع الإدارة الذي احتفظ بقدرة تشغيل تتراوح بين 45-50 ألف منصب عمل جديدة [277].

أما عن التوجه البارز للمخطط الخماسي الأول 1980-1984 هو جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية وتوخي إستراتيجية ترقية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية إلى مستوى الأداة المفضلة والأكثر فعالية لتحقيق التهيئة الإقليمية. وهي تقنية أو آلية تطبيق سياسة هادفة لمرحلة تاريخية محددة على أن يحدد بعد هذا التاريخ، ووفقا للمخطط التالي تفضيلات اجتماعية جديدة ومتوافقة مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمرحلة التاريخية الجديدة، وقد اعتمدت فترة زمنية أطول من تلك التي اعتمدتها في المخططات الثلاث السابقة، كما اتسعت كمية استثماراته لترتفع تكاليف برنامجه إلى 560 مليار دج، وتوزعت بين الاستثمارات المنتجة مباشرة والشبه منتجة والاستثمارات غير المنتجة، وقد سلط الضوء على القطاع المنتج بنسبة 63 % بينما الثانية 8 % والثالثة 39 %، وهذا لإرساء القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان نمو الإنتاج والدخل القومي. وقد بلغ متوسط الإنجاز71,5% تقريبا، ويعبر ذلك عن تقدير عالي للإنجاز مقارنة بالمعدلات التقديرية للمخططات السابقة للدولة والتي كانت 46% للمخطط الثلاثي الثاني و40% للمخطط الرباعي الأول و35,5 % للمخطط الرباعي الثاني.

حدد المخطط الخماسي الأول أهداف طويلة المدى لتنمية القطاع الزراعي وخاصة الري كوسيلة رئيسية في تطوير طريقة العمل الزراعية، وذلك لتلبية حاجات المجتمع إلى الاستهلاك أو للمساهمة في التراكم وتمويل التنمية الوطنية، لذلك فإنه بالإضافة إلى تطوير وسائل الإنتاج الزراعي لابد من تطوير نظام التسيير من نواحي إعادة الهيكلة [*]، واللامركزية لتدعيم المبادرات الذاتية وشروط التجديد في العمل [278]. وبالنسبة للقطاع الصناعي فقد خصص هذا المخطط عددا من البرامج الاستثمارية حجم تكاليفها 213,21 مليار د ج، ويحدد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ثلاث محاور:

(الاستثمار في صناعات الإسناد القاعدية، ترشيد استخدام أداة الإنتاج وتعميم دور الجماعات المحلية).

وهذه السياسات والأهداف هي تنمية القطاع الزراعي وقطاع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وإشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات والتهيئة الإقليمية وفيما يخص تنمية الهياكل الأساسية لقطاع التعليم والتكوين فيلخص المخطط الخماسي الأول تقييمه لسياسات التعليم والتكوين في المخططات السابقة:

- عدم وجود سياسة موحدة نتيجة تعدد الجهات المكونة لها وفق حاجاتها الخاصة.

([277]) عيسات محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 47

([*]) إعادة الهيكلة: هي تفتيت المؤسسات الكبيرة إلى وحدات أصغر حجما، أنظر إسماعيل قيرة و علي غربي، مرجع سابق، ص154.

([278]) حسن بهلول، مرجع سابق، ص ص 16-25.

- ضعف توافق برنامج التعليم مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما جعل جانب التعليم التقني المطلوب بدقة من طرف القطاعات الاقتصادية عاجزا عن تغطية هذه الحاجة.

- ضعف التكامل بين كل من فرع التعليم والتكوين المهني

أما عن توجهات المخطط الخماسي الأول في مجال التكوين والتعليم انطلاقا من السياسات المطبقة في المخططات السابقة فتتمحور على العموم في:

- تعميم التعليم المدرسي لجميع الأطفال البالغين سن التعليم.
- تخفيض ثم محو الفوارق الجهوية في ميدان التعليم.
- توجيه برامج التعليم وتكييفها مع متطلبات التنمية وأهدافها الطويلة الأمد [279].

والاهتمام الرسمي لجميع هذه التوجهات هو توحيد سياسة التعليم والتكوين الوطنية وإعطاء الأولوية للتعليم التقني لإشباع حاجات المجتمع إلى الإطارات الفنية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي بصفة خاصة والنشاط الاجتماعي بصفة عامة بهدف تحقيق الجزأرة الشاملة للإطارات، وتعد المدرسة الأساسية سياسة لتحقيق هذه الأهداف.

وفي كنف مبدأ العدالة الاجتماعية التي تعبر عن المضمون الفعلي لفلسفة المجتمع الاشتراكي فإن إقرار سياسة الطب المجاني التي جاءت في المخطط الرباعي الأول تندرج في سياق التغيرات الاجتماعية العميقة التي قررت الجزائر تطبيقها، وذلك لإعادة تنظيم القطاع الصحي تنظيما عميقا وأساسيا لتنمية الاستثمارات في القطاع الصحي من خلال استعراض المرافق القائمة والإمكانيات البشرية المتاحة وهي شروط أساسية لتنمية القطاع. ولقد أدت المخططات السابقة إلى تحقيق نتائج إيجابية بارتفاع عدد الأطباء والمرافق الصحية إلا أن هذا القطاع ما زال بعيدا عن تغطية الحاجات الرئيسة للمخطط الخماسي الأول الذي اعتمد على ثلاث مبادئ:

- التوازن الجهوي الذي يندرج في سياسة التهيئة الإقليمية للدولة.
- الوقاية الصحية.
- تطوير البحث الطبي.
- أنشاء الهياكل الصحية.

وقد خصص مبلغ 8,823 مليار د ج لمجمل استثماراته [280].

وبالنسبة للمخطط الخماسي الثاني(85 – 89): يأتي هذا المخطط بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط سنة 1967، ويتميز هذا المخطط بأنه تكميل لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير وإعطائه أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري، والاحتفاظ بوتيرة نمو مدعمة بجهاز إنتاج يضمن مستوى استثمار هام يقدر ب 550 مليار د ج. كما حدد كهدف لضمان استقلال الاختيارات الاقتصادية بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية- لم تتحقق نهائيا- كما أنه لم يخصص إلا 51 مليار د ج للمحروقات من الميزانية المخصصة لهذا المخطط ومواصلة تسديد الديون الخارجية [281]، وقد اعتمد هذا المخطط على تحليله للوضعية الاقتصادية للبلاد وكذا حالة الاقتصاد الدولي وقرر تحديد برنامجه على أساس محورين:

- استثمار وتثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة (الزراعة والصناعة).

([279]) حسن بهلول، مرجع سابق، ص ص16-25

([280]) نفس المرجع، ص ص 176-197

([281]) أحمد هني، مرجع سابق، ص21

- تـدعيم شـروط إسـناد القطـاع الإنتـاجي عـن طريـق تنميـة قطـاع الهياكـل الأساسـية الاقتصادية والاجتماعية (الطرق، السكن، الصحة).

فـي مجـال الفلاحـة نـص هذا المخطـط علـى أن فتـرة خمـس سـنوات التـي يتضـمنها هذا المخطط يجب أن توجه إلى إحداث وخزة كبيرة في كل من نشاط الفلاحة والري لأن النتائج المسجلة في مجالات الإنتاج لم تكن في مستوى الأهداف المنتظرة، وذلك بالاهتمام بتطوير النشاطات الأخرى المساندة للفلاحة سواء أكان ذلك في الصناعة أو التخزين أو التوزيع وقد كانت التكاليف تمثل 14 % من تكاليف البرنامج البالغة 828,38 مليار د ج، وحدد النصيب الأكبر للري بنسبة 75% والذي يفسر العجز الكبير الذي تعاني منه البلاد في المياه.

أما بالنسبة للتدعيم الصناعي، يدعو هذا المخطط إلى تطبيق سياسة متزنة تسمح في نفس الوقت بتدعيم سير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد واستهلاك الدين الخارجي تدريجيا عن طريق توفير الفائض في ميزانها التجاري وتطوير استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة واختيار برامج استثمارية صناعية تراعي الإمكانيات المالية والتقنية للجزائر، وأن تجند كل الموارد البشرية والموارد المتاحة دون إهمال القطاع الخاص الوطني، وهو بهذا يهدف إلى إكمال البرامج الصناعية الباقية في نهاية 1884 واستثمار وتثمين الطاقات الإنتاجية الصناعية القائمة والأولوية في كل هذا هو تدعيم التنمية الفلاحية لإشباع حاجات المواطنين إلى المواد الغذائية.

كما اعتمد هذا المخطط على تنمية المناطق المحرومة في إطار سياسة عامة للتوازن الجهوي وقد أعتمد مصطلحا أكثر تعبيرا هو "**التهيئة الإقليمية**" وهو ذو مضمون اجتماعي واقتصادي لأنه يفترض توازنا في التوزيع الجغرافي للسكان والنشاطات الاقتصادية وتنمية قطاع خدمات الإنتاج(النقل، المواصلات، التخزين والتوزيع) لأولويتي التكامل الاقتصادي والتهيئة الإقليمية، وأيضا دعم تنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية، وقد قدر حجم التكاليف ب 299,17 مليار د ج ، واستقرت كذلك الديون الخارجية رغم انخفاض سعر البترول سنة 1986، كما تم تشجع صادرات المنتجات الزراعية والصناعية خارج قطاع المحروقات [282]. لقد كانت النتائج المحصل عليها خلال المخطط الخماسي الأول إيجابية، حيث أن نسبة النمو ما عدا المحروقات 7% وازداد معدل الشغل بخلق 180000 منصب شغل سنويا وفائض في الميزان التجاري، لكن الظروف العالمية والأزمة البترولية أثرت سلبا على التوقعات التنموية فانخفض الإنتاج الداخلي ما عدا المحروقات بنسبة 2,5 % و 3,4 % سنة 1988 وازداد عدد العاطلين على العمل[283]، لذلك تعتبر الفترة التالية أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر منذ استقلالها لأن حدة الأزمة الاقتصادية الدولية التي كان منبتها الدول الرأسمالية في عام 1988 بسبب تناقضاتها الداخلية في نظامها الاقتصادي، وتحول بقوة ثقل هذه الأزمة إلى بلدان العالم النامي عبر آليات النظام الاقتصادي الدولي غير العادل، وكذا انهيار سعر البترول إلى مادون عشرة دولارات بعد أن بلغ الأربعين دولارا وانخفض سعر الدولار وفقد أكثر من ربع قيمته بالنسبة للفرنك الفرنسي وهو المتداول في شراء المواد الاستهلاكية. هذه الهزة المزدوجة قد تسببت في خسارة المداخيل بالعملة الصعبة والتي تقدرب80% فيما بين عامي 1985-1991 ومع ذلك أصر النظام على تطبيق أساليب غير ملائمة تتمثل في الاعتماد على القروض لتسديد قيمة الواردات مهما كانت نسبة فوائدها

([282]) أحمد هني، مرجع سابق، ص28

([283]) المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، **الدليل الاقتصادي والاجتماعي**، الجزائر: ، 1889، ص ص66-67

عالية وبذلك تضاعفت المديونية التي كانت تمثل 30% من المداخيل قبل الهزتين السالف ذكرهما إلى نحو85% في نهاية 1986، لأن السلطات المالية كانت تراهن على تحسين وضع الدولار وارتفاع سعر البترول لتسديد المستحقات، وفي الانتظار عمدت إلى تخفيض الواردات بنسبة الثلث فيما بين 86 و88 مما أدى إلى الإضرار بجهاز الإنتاج الذي كان متضررا في الأصل، هذا الأمر أدى إلى ظهور بوادر أزمة تنموية دفعت بالدولة إلى انتهاج مسار تنموي جديد يتلاءم وواقع التطورات السياسية والاقتصادية الدولية والمحلية.

4-3- مرحلة أزمة التنمية والتشكل التنموي الجديد:

يقدم هذا الجزء تقييما لتجربة الجزائر في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحول، وهي مرحلة أزمة التنمية والبحث عن ميكانيزمات التشكل الجديد.

4-3-1- فترة الإفرازات والتصحيحات التنموية(1988-1992): لقد كشفت سنة 1988 عن حدة الأزمة السياسية والاجتماعية الناجمة عن التدهور الحاد في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وذلك بسبب عدم صمود الدولة أمام هزة أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدهور سعر الدولار في السوق النقدية. وقد عجلت هذه الأحداث المتأزمة التي ختمت عقد الثمانينات الدخول إلى اقتصاد السوق الذي كان من المفروض أن يتأسس في بداية 1991، وتبنت الدولة برنامجا يستجيب للمطالب المتزايدة للسكان خاصة فيما يتعلق بالإسكان وتشغيل الشباب وكان الرهان الوحيد أمامها هو التعويل على المداخيل النفطية خاصة وأن سعر البرميل كان يتراوح في سنة 1989 بين 18 و20 دولارا [284].

غير أن حلقة المديونية جعلت هذه الطموحات تدور في حلقة مفرغة فليس من المعقول المراهنة على مصدر تمويل واحد يوجه الجزء الأعظم منه لسداد الديون، هذا علاوة على الوضعية المتفاقمة تضخم بنسبة 9 %، تدهور قيمة النقد ب 20%، ودين خارجي بقيمة 26 مليار دولار [285].

ثم حاولت العصب القائدة إعطاء نفس قوي للإنتاج وواجهت تحديات كبيرة تمثلت في مشكلة التضخم ومشكلة اختلال ميزان المدفوعات لذلك تم الحد للآليات الإدارية التي تعطل إستراتيجية الاستثمار والإنتاج والحد من التنظيم المركزي للاقتصاد وإعطاء شخصية مستقلة للمؤسسة وخلق دواوين تتكفل بتنظيم أسواق المنتجات المستوردة ومواجهة التضخم من خلال سياسة النقد والأسعار، وأخيرا تقليص العجز في الميزانية.

على جبهة التصحيح الهيكلي أدخلت إصلاحات مهمة في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار و تطوير آليات السوق، واتخذت أول التدابير في قطاع الزراعة بعد أن قامت الحكومة في عام 1987 بتقسيم 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة و مزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، وأدت هذه الإصلاحات إلى زيادة حادة في الإنتاجية غير أنه لم يتضمن

([284]) Ahmed Dahmani, **l'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1980-1997**, casbah édition? 1999, p 116

([285]) zakia paoud, **dans l'étau de la dépendance financière**, cd-rom

إصلاح القطاع الزراعي منح حقوق الملكية مما أعاق المزارعين على تدبير الإئتمانات التجارية.

وفي قطاعي الصناعة و البناء منحت الجزائر جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا استقلالا من الوجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988، و إعادة رسملة البنوك التجارية، جرى هذا البرنامج بصندوق خاص لإعادة الهيكلة بدعم من مخصصات الميزانية الحكومية وبقرض من البنك الدولي لإصلاح المؤسسات والقطاع المالي، ومع هذا بقى الوضع المالي للمؤسسات صعبا بسبب الضوابط السعرية المفروضة على الأسعار من وزارة التموين وبسبب ارتفاع تكلفة تسريح العاملين وهذا ما أدى إلى فشل هذه المحاولات وانخفض إجمالي الناتج العملي بنسبة 1,5 %[286].

في سنة 1991 لم تبدع أي قرارات من شأنها حل المعضلة الجزائرية بعيدا عن مصيدة التبعية الجديدة من خلال الاعتماد المفرط والقائم على السوق الخارجي، فقد قررت الدولة الرجوع إلى سياسة المحروقات وهي السياسة التي تخلت عنها جزئيا في العقد السابق من خلال إتباع سياسة خفض حصة البترول من التصدير، حيث تم تنزيل الإنتاج السنوي الخام من 51 مليون طن سنويا في 1980 إلى 30 مليون طن في السنة الموالية [287].

و قد نزعت الدولة هذه السياسة النفطية للتعجيل بالخروج من أزمة المديونية، وتجاوز معضلة نقص الموارد المالية، ومواجهة مشكلة عدم القدرة على الإيقاف بالمطالب الجماهيرية وبناء على هذا التوجه الجديد تم التأكيد ولأول مرة على ضرورة الاعتماد على الطرف الأجنبي "كشريك" مهم بإمكانه تقديم الدعم لتحقيق انطلاقة تنموية جديدة بعيدة عن جمود سياسة الاقتصاد المخطط.

و قد وصل الأمر إلى حد التطرف، حيث فكرت الدولة في بيع 25% من احتياطيات حاسي مسعود للخروج من حلقة المديونية وإيجاد التمويل اللازم للجهاز الاقتصادي مما يعني التطبيق الأمين لسياسة العولمة التي بمقتضاها تحول أموال الدول الفقيرة التي هي في أمس الحاجة إليها الدول الغنية.

أما الفترة ما بين 1992-1994 فقد تميزت بظروف متأزمة هبط فيها حجم استخدام قدرات الإنتاج إلى 60 % في القطاع العام و30% في القطاع الخاص، وكانت فيه الآلة الاقتصادية شبه مشلولة بسبب النقص الفادح في مخزون المواد الأولية والمواد شبه المصنعة التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية وكانت خدمات الديون تمتص ثلاثة أرباع المداخيل الخارجية التي تقدر ب 12 مليار دولار، ووصل التضخم إلى 30 % في السنة، أما البطالة فقد قدرت رسميا ب 25% من مجموع القوة النشيطة أما الندرة فقد مست أغلبية المواد الاستهلاكية والاجتماعية.

([286]) كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر(تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق)**، واشنطن: صندوق النقد الدولي، ، 1998، ص ص 10-11

([287]) حويتي أحمد، **سياسة التصنيع في الجزائر**، الجزائر: حوليات جامعة الجزائر، العدد 7، 1993، ص217

و نظرا للظروف الأمنية التي شهدتها البلاد في هذه الفترة فقد تم تبني مفهوما جديدا للسياسة الاقتصادية أطلق عليه اقتصاد الحرب، وهو الاقتصاد الذي ينطوي على إجراءات خاصة ومهام محددة بمقتضاها يتم تخفيف احتكار التجارة الخارجية [288].

كما اعتبرت المعضلة في جانبها المالي، واعتبر أن صلب المشكلة هو المديونية لأنها تحرم الاقتصاد الوطني من تحقيق شروط الإقلاع بحرمانه من التمويل اللازم لتموين القطاعات الصناعية والزراعية بالمواد الأولية والسلع التي هي في أمس الحاجة إليها لكي تعمل، وقد اعتبر إعادة الجدولة [*] تتنافى والاستقلال و السيادة الوطنية لأن ذلك سيقود البلاد تحت استبداد صندوق النقد الدولي [289].

و بعد تحديد الموقف و التعرف على المشكلة رسمت خطة تجاوز هذه الحلقة المفرغة من خلال توجيه المداخيل لسداد الديون للخروج مستقبلا من الضائقة المالية [290].

في سنة 1993 كان التحدي الجديد الذي هو التحدي التقليدي الذي واجه أي مخطط جزائري منذ الثمانينات، و الذي نقصده المديونية الخارجية و التي تجاوزت 26 مليار دولار [*]، ولم تعد من أسرار الدولة الجزائرية التي كانت تفتخر بأسلوبها المكتوم، و بحلول عام 1994 كان لزاما عليها أن تدفع 8 مليار دولار في حين كانت التقديرات المتفائلة تقدر حجم مداخيل تلك السنة ب 10,5 مليار دولار، مما يعني تعقد الأزمة فشرعت الجزائر في تنفيذ برنامج شامل للإصلاح بمساندة صندوق النقد الدولي واتخذت هذه المساعدة في البداية شكل اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة وتلاه اتفاق مدته ثلاث سنوات في إطار تسهيل الصندوق الممدد، وقد حظيت جهود الجزائر كذلك بدعم العديد من برامج البنك الدولي للإقراض القطاعي وقروض من صندوق النقد العربي والمؤسسات المانحة الأخرى وعمليات إعادة جدولة الديون من جانب الدائنين الرسميين لنادي باريس، ومن البنوك التجارية وأخيرا المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي [291].

4-3-2- فترة التنمية التبعوية (1994-1998):

نتيجة للظروف التي سبق ذكرها أدى الأمر إلى رؤية الخصخصة كحل لهذه الأزمة والبحث عن حل يوازي بين الليبرالية والجانب الاجتماعي أي البحث عن ليبرالية خاصة، وأن الجزائر لا يمكن تسديد ديونها إلا بإعادة الجدولة، وبذلك نالت الجزائر تلك المساعدات وحصلت بمقتضاها على منحة تقدر ب 6 مليارات منها مليار واحد من طرف صندوق النقد الدولي [292].

([288]) نورالدين زمام: **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، الجزائر: دار الكتاب العربي، ، 2002، ص ص 193 -201

([*]) إعادة الجدولة هي تعديل في شروط تسديد الديون وتمديد آجال التسديد، وهو ربح للوقت بالنسبة للطرف المدان لأنه متفائل بالنسبة لتحسين ميزان المدفوعات أو أن البلد يبذل جهودا من أجل تطبيق سياسات لتحسين ميزان المدفوعات، وإعادة الجدولة تكون إما في نادي باريس الذي يقوم بجدولة الديون الرسمية أو نادي لندن الذي يقوم بجدولة الديون التجارية، والبلد الذي يطلب إعادة الجدولة عليه أن يطلب مسبقا تغطية صندوق النقد الدولي وهذا مرتبط بقبول شروطه=
= أنظر كمال الدين العوسات: **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2000، ص ص 58-59

([289]) كريم النشاشيبي، مرجع سابق، ص 16

([290]) Ahmed dahmani, op-cit, p 173.

([291]) نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية ...،مرجع سابق، ص 204

([292]) كريم النشاشيبي ، مرجع سابق، ص9

وعلى الصعيد السياسي والأمني فقد ازداد تدهور الأوضاع، وبغض النظر عن هشاشة شرعية النظام فقد تعاملت الأطراف الدولية مع النظام الجزائري بنوع من المرونة بسب هذه الأوضاع من جهة وبسبب تطبيقها الصارم لشروط صندوق النقد الدولي.

وبمقتضى هذه المعاملة طرح تعديل هيكلي خصوصي يأخذ بعين الاعتبار الوضعية غير المستقرة وغير الآمنة للجزائر ويتضمن تسهيلات هامة أخرى- بعد الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي- مثل إجراء مسألة الخصخصة إلى غاية 1996 بالإضافة إلى التسهيلات المالية الموسعة (أفريل 95-مارس 98) [293].

وبذلك وجدت الدولة نفسها منساقة في تيار العولمة برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من بابها الواسع، ومن الآثار السلبية لهذا الاندماج القصري في تيار العولمة زيادة ظاهرة الفساد والرشوة والنهب وتحويل الأموال العامة إلى خارج البلاد، و قد ساعدت جملة من العوامل على ذلك مثل الفائض المالي الناتج عن الجدولة (80 % من عوائد المحروقات) أي فيما بين 6-7 مليار دولار، و تحسن العائد الوطني من العملة الصعبة بفضل زيادة أسعار النفط مما يعني الحد من التأثير الإيجابي لإعادة الجدولة وإغراق البلاد في ديون وخدمات ديون جديدة، وعدم توجيه هذه الأموال إلى المسار الطبيعي و الذي هو الاستثمار [294].

بعد هذا تم رسم سياسة إعادة الهيكلة [*] والتطهير المالي للمؤسسات، وفي الواقع تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية قبل سنة 1994، إذ أن الكثير منها حصل على استقلاليتها القانونية والمالية، وتم تطهيرها ماليا ومسحت ديونها وحولت إلى التزامات على عاتق الدولة تجاه البنوك التجارية، وقد بلغت تكلفة تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999.

في عام 1995 بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة لجميع شركات البناء العامة وخفض حجمها وتم تصفيتها، و ترتب على هذا البرنامج حل 19 مؤسسة و تسريح أكثر من 25% من القوة العاملة.

و ابتداء من سنة 1994 ومع برامج الإصلاحات حاولت السلطات إصلاح هذه الثغرات وأنشئت لهذه الغاية وزارة كاملة هي وزارة إعادة الهيكلة [295].

شهدت الفترة ما بين 1997/1996 وعلى المستوى الاقتصادي تحسننا في الدخل الوطني والنمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار البترول والفوائد الناتجة عن آثار الجدولة، فبإمضاء الدولة لاتفاق إعادة الهيكلة لفترة ثلاث سنوات في سنة 1995 مع صندوق النقد الدولي استطاعت الجزائر أن تؤجل دفع 13 مليار دولار من الديون مما سمح بتخفيض خدمات الديون من 90% سنة 1993 إلى 35 % سنة 1997 [296].

([293]) A.Dahmani, op.cit, P 184.

([294]) نور الدين زمام، السلطة الحاكمة...، مرجع سابق، ص216

([*]) هي عبارة عن إصلاحات اقتصادية تسمح بالانتقال من نظام اقتصادي يتميز بالتخطيط المركزي إلى نظام اقتصادي ليبرالي يسمى اقتصاد السوق، وهو مجموعة من الإجراءات الاقتصادية المطلوبة من الهيئات المالية العالمية التي تشترط في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي خفض العملة الوطنية ورفع القيود على التجارة الخارجية وخوصصة المنشأة العامة، ويكون الانتقال تدريجيا أو سريعا، أنظر كمال الدين العوسات، مرجع سابق، ص60

([295]) محمد راتول، " **تحولات الاقتصاد الجزائري(برنامج التعديل الهيكلي وانعكاساته)** "، الجزائر: مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث، السنة التاسعة، العدد 23، ربيع 2001، ص 79

([296]) زمام نور الدين، السلطة الحاكمة...، مرجع سابق، ص216

مع نهاية 1996 امتدت الاستقلالية إلى 23 مؤسسة وتم تطهير هيكلها المالي بشكل كامل، وفي سبتمبر 1996 تم وضع برنامج لبعث الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى وغلق تلك التي لا يمكن إنعاشها وهذا مع الاتفاق مع البنوك التجارية. كما تم تسريع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الأخرى وحسب برنامج الحكومة فإن التدخل من جديد لإصلاح المؤسسات تطلب أكثر من 170 مليار دينار من الخزينة ومن البنوك مصحوبا بقروض تمتد إلى 7 سنوات وهذا لتوقيف تدهور الجهاز الإنتاجي رغم الضرر الاجتماعي البالغ والمتمثل في تقليص عدد العمال. كما يجري عمل التقويم البالغ عدة مستويات تمس تشعيب المؤسسات والسماح بمساهمة رأس المال الخاص والأجنبي و فتح باب الشراكة وكان أول برنامج للخصخصة ظاهر في هذه الفترة وبالضبط في أفريل 1996 مدعما من طرف البنك الدولي، حيث يمس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية وصغيرة خاصة في قطاع الخدمات. وقد عرفت نشاطات حل المؤسسات العمومية والخصخصة انطلاقة حقيقية مع نهاية 1996، وفي شهر أفريل 1998 فإن أكثر من 800 مؤسسة محلية مستها عملية الخصخصة أو تم حلها، وبالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنه حدد مع نهاية 1997 اعتماد يقضي بخصخصة نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998-1999 [297].

في سنة 1997 تأثرت النتائج النقدية والمالية خلال السداسي الثاني بأحداث بالغة الأهمية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

فعلى الصعيد الداخلي ساهمت ظاهرة الجفاف في انخفاض معتبر في الإنتاج الزراعي.

أما على الصعيد الخارجي فلم تكن الوضعية ملائمة حيث انتقل متوسط سعر برميل البترول من 21,7 دولار سنة 1996 إلى 20,12 دولار سنة 1997 و19,5 دولار في نهاية سنة 1997.

في المقابل شهد القطاع الصناعي نسبة في الانخفاض ب 7,2 % بينما سجل انخفاض في قطاع المناجم والمحاجر قدر ب 9,7 % مقارنة ب1997، و بالنسبة للمنتجات البترولية ومقارنة بسنة 1996 تراجعت المبيعات بنسبة 2,2 %.

أما القطاع الزراعي فقد شهد تدهورا بسبب:

- ضعف الاستثمار في هذا القطاع.

- تحويل ثروات ينتجها هذا القطاع نحو النشاطات التجارية وفضلا عن ذلك فإن زراعتنا لم تعرف تحولا عميقا يجعل منها قطاعا عصريا قادرا على تلبية طلب الاستهلاك أو تحقيق فائض للتصدير [298].

إضافة إلى هذه الأوضاع ونهاية ثمار إعادة الجدولة مع حلول سنة 1998، وتدهور أسعار النفط ليعود الأمر إلى سابق عهده، حيث تجاوزت خدمات الديون في نهاية 1998 حوالي 44 %، أي أن الجزائر قد دفعت ما بين 4-5 مليار دولار في نهاية تلك السنة [299].

([297]) محمد راتول، مرجع سابق ، ص ص57-59.

([298]) مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية ، **تقييم مسار الانتعاش في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، ، العدد الأول، 1999، ص ص186-196.

([299]) Ahmed Dahmani,op,cit,P:167.

وفي أفريل من هذه السنة تم بالفعل خصخصة أو حل أكثر من 800 شركة محلية، وبالإضافة إلى ذلك، أعتمد برنامج ثاني للخصخصة يركز على المؤسسات العمومية ويهدف إلى بيع 250 مؤسسة منها على مدى الفترة من 1998- 1999 وبخلاف هذه المبادرات أنشأت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص منها على وجه الخصوص وكالة الاستثمار الوطني كأداة مركزية لمساعدة المستثمرين.

وقد كشف ذلك عن مخاطر الاعتماد الكلي للمحروقات، وعلى المستوى الاجتماعي تدهور المستوى المعيشي للسكان ووصل عدد اللذين يعيشون تحت مستوى الفقر في الجزائر في أول سداسي من سنة 1998 حسب تقديرات المجلس الوطني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية حوالي ستة ملايين شخص أي ما يعادل 22 % من سكان الجزائر ونسبة معتبرة من البطالة وصلت إلى 18,86 % .

ورغم التغيرات التي طرأت على الساحة الوطنية من الناحية السياسية منذ تولي الرئيس" **عبد العزيز بوتفليقة**" عهدته الرئاسية سنة 1999، إلا أن وضعية الاقتصاد الوطني لا تزال تثير المخاوف العديدة مادامت القطاعات المختلفة لم تطبق بالقوة والتصميم اللازمين ولم تعالج المشاكل الهيكلية التي تؤثر على مستقبل الجزائر كفضاء اقتصادي ناجح قادر على الانضمام إلى العولمة، وهذا رغم تحسن المداخيل الناتجة عن تصدير ثروة طبيعية غير متجددة إلا أن تبعية الجزائر للخارج في الغذاء مسألة مثيرة للقلق بالرغم من مخطط التنمية الفلاحية وبرنامج الانتعاش الاقتصادي فالإنتاج الوطني يعرف تدهورا من سنة إلى أخرى، وبلغ متوسط الاستيراد خلال الفترة ما بين 1998-2002 إلى أكثر من 1,02 دولار بالنسبة للحبوب و475 مليون دولار للحليب ومشتقاته[300]. كذلك فارتفاع الأورو في الأسواق المالية مقابل الدولار كان له نتائج سلبية على القدرة الشرائية للجزائر التي تتكون 97 % من مداخيلها بالدولار وتستورد أكثر من 70 % من احتياجاتها من السوق الأوروبية وهذه الوضعية أدت إلى زيادة المديونية الخارجية ب650 مليون دولار تقريبا. إذا كان البلد أحيانا يعرف بحبوحة مالية إلا أنه لم يصل بعد إلى تنمية حقيقية، وذلك بسبب الاعتماد على موارد طبيعية غير متجددة (البترول). إن أحادية الاقتصاد الجزائري خطر واضح والأخطر من ذلك إذا لم تقدم الدولة للحد من هذه التبعية[301].

4-4- تقييم المسار التنموي وأبعاد الأزمة: بناء على ما تقدم فإن المجتمع الجزائري قد عرف في صيرورته التنموية تحولات جذرية على مختلف الأصعدة تميزت بحركية، اجتماعية واسعة كانت الصناعة هي النواة التي تستقطب مختلف الفئات الفاعلة في المجتمع [302]، والجدير بالملاحظة أن النصوص النظرية لحزب جبهة التحرير الوطني قد أولت في مرحلة جد مبكرة أهمية كبرى لجوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تجدر الملاحظة أن الخطوط العريضة للتنمية قد تم تسطيرها في مجملها بدقة في إطار تصور فريد من نوعه [*].

([300]) محمد الصالح منتوري، "**لم يعد للعمل والمعرفة قيمة في الجزائر**"، في جريدة الخبر، 2003/12/17، ص2

([301]) التقرير الضرفي للكناس للسداسي الأول من سنة 2003، "**برنامج الإنعاش الاقتصادي يفتقر إلى استراتيجية واضحة**"، في جريدة الخبر(يومية وطنية)، 2003/12/16، ص3

([302]) علي غربي و إسماعيل قيرة، مرجع سابق ص128.

( ) *أحسن دليل على ذلك هو برنامج طرابلس الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1962

إن سياسة التنمية المطبقة قد حررت البلاد من القيود الاقتصادية التي أقامها الاستعمار وأعادت هيكلة الاقتصاد على نحو يضمن استقلال القرار السياسي والاقتصادي ويحميه وتمت هذه النتيجة بفضل إنشاء قطاع الدولة الاقتصادية وتحكمه في الحركة الاقتصادية العاملة، وقد تمخض عن سياسة للتنمية أوسع وأعمق قاعدة كانت الجزائر محرومة منها في الماضي لأن السياسة الاستعمارية حرصت على جعلها حكرا على الدولة المركز، كما برزت هذه الترقية أيضا بالنسبة للجانب السياسي في الاهتمام بالإنسان المنتج وإشراك العمال في مسؤوليات التسيير والإنتاج وتطبيق مبدأ الثورة بالشعب وإلى الشعب عن طريق نظام المجالس المنتخبة، وكان الهدف هو حماية الثورة من الانحراف عن قيمها الأخلاقية والسياسية القائمة على مبدأ العدالة الاجتماعية من نمو علاقات الاستغلال الطبقية والسقوط في هاوية الاستعمار الجديد.

بالنسبة للجانب الاجتماعي، حظي الشباب بالاهتمام عن طريق تطبيق "**مجانية التعليم**" وزادت النسبة من 1,5 مليون في الفترة 1967/1966 إلى 5,8 مليون في الفترة 1990/1989، وحيث زاد عدد الطلبة الثانويين خلال نفس الفترة من 18832 إلى 753980 طالب، كما زاد عدد الطلبة الجامعيين في نفس الفترة أيضا من 74780 إلى 187000 طالب.

وعن الجانب المعيشي فكانت تتمثل النتيجة في تحسن الدخل العائلي الذي ارتفع متوسطه للساكن الواحد من 1072 دج سنة 1967 إلى 3075 دج سنة 1978 ثم ارتفع إلى 8750 سنة 1989، وانعكس هذا التطور على مستوى الاستهلاك الفردي في السنوات الثلاث المذكورة على الترتيب من 781 دج إلى 2688 دج ثم إلى 7791 دج [303]، ويمكن أن نميز ثلاث مراحل تنموية مرت بها الجزائر كالآتي:

المرحلة الأولى: وتمتد من الاستقلال إلى بداية السبعينات وتحمل مخلفات استعمارية ثقيلة، وأهم ما تمتاز به احتلال العمال للمزارع والممتلكات التي تركها المعمرون بصورة مفاجئة وجماعية، كمبادرة من الأسفل ومحاولة الدولة تقنينه في إطار التسيير الذاتي.

المرحلة الثانية: وتمتد إلى نهاية السبعينات وكان التركيز فيها على بناء قاعدة اقتصادية معتبرة، ومنذ البداية شرع في تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في المجال الصناعي والثورة الزراعية في المجال الفلاحي.

المرحلة الثالثة: وتبدأ من نهاية السبعينات، وتحديدا ابتداءا من سنة 1979 لتنتهي في نهاية الثمانينات بدخول الجزائر التعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية، وكان التركيز فيها على مبدأ المراجعة، حيث تقرر إعادة هيكلة المؤسسات كبيرة الحجم وتقسيمها إلى وحدات يسهل تسييرها، وبتوزيع كبير نحو اللامركزية إلى جانب الانفتاح أكثر على القطاع الخاص [304].

هذه الصيرورة نجم عنها أزمة معقدة متعددة الجوانب والأبعاد بحيث أن كل واحد منها يكاد يشكل أزمة قائمة بذاتها، ويمكننا النظر إلى هذه الأزمة من خلال تحليلها إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي الثقافي و أخيرا البعد السياسي.

([303]) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص109.

([304]) علي غربي و إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص ص129-130

ففي البعد الاقتصادي تعود عناصر الضعف في سياسة التنمية المطبقة بعد الاستقلال خلال العشرية (1967-1979) النموذج التنموي آنذاك والذي استند إلى مجموعة من الأفكار والإجراءات مثل التأمينات، بناء قطاع عمومي واسع، واعتماد المخططات التنموية الهادفة إلى إقامة اقتصاد متمركز حول الذات، وكذلك فكرة التصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه الصناعات التصنيعية، كل ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة تمتلك ديناميكيتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن، لكن بوادر فشل هذا النموذج بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة عن إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التكنولوجيات الحديثة وتحقيق تراكم معرفي من شأنه ليس المحافظة على تلك التجهيزات واستغلالها بطريقة مثلى فحسب، بل إدماجها بطريقة ذكية في المحيط الاجتماعي الثقافي ومن ثم تطورها بتوفير الشروط الضرورية التي تسمح بتوظيفها وصولا إلى تحقيق استقلال ذاتي نسبي للقاعدة الاقتصادية للمجتمع ككل. ولقد تجسد الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت ثروات ضخمة وتضحيات كبرى وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل، العجز المالي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية إضافة إلى تعميق عملية التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخل الريع النفطي (80 %من قيمة الصادرات [305].

هذا الاهتمام المبالغ في تنمية قطاع المحروقات تجلى في النسب العالية المخصصة في الإستثمارات الصناعية في المخططات السابقة (المخطط الثلاثي الأول بنسبة 51 %، المخطط الرباعي الأول بنسبة 50 %والثاني بنسبة 48,5 %، المخطط الخماسي الأول بنسبة 40,8 % والثاني بنسبة 28,7%) .

و ما يؤخذ على هذه السياسة أيضا هو استغلال الإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها فرع صناعة المحروقات أكثر من الفروع الاقتصادية والاجتماعية لاستقطاب قوى التنمية وفرض إرادته على جهاز التخطيط [306].

وجرى كل هذا على حساب إطلاق صيرورة التراكم الاقتصادي الداخلي الذي يقوم على تطوير الصناعات التحويلية لمختلف فروعها والتركيز على رفع درجة التكامل الاقتصادي بينها وبين قطاعات أخرى مثل الفلاحة والري والخدمات التي لم تنل سوى قدر ضئيل من الاهتمام.

وتفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية لنفوذ الرأسمال العالمي، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا لنمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات المدعم من طرف النظام.

إن أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة منذ بداية الثمانينات هو توقيف الاستثمارات المنتجة خاصة في قطاع الصناعة، إظافة إلى التأثيرات السلبية التي أخذتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها مؤدية إلى أضعاف درجة التكامل و قد كانت ضئيلة من قبل.

([305]) العنصر عياشي، مرجع سابق ص 160.
([306]) حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص109

إن معظم النتائج المترتبة عن هذه السلسلتين من الإجراءات أهمها عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي حيث لا تبلغ مردودية المنشآت في أحسن الحالات سوى ما بين 20 إلى 50 %من طاقتها الفعلية، وكذلك تقهقر الدخل الوطني وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ حدا يثير القلق منذ منتصف الثمانينات. إن الأخذ بسياسة الإسراع بالتصنيع باعتبارها المنطلق الأول وربما الوحيد لتحقيق التنمية تسبب في إحداث فجوات في بناء المجتمع والتواء في مسالك النمو المتوازن لجوانب الحياة المجتمعية ككل، إن أحدا لا ينكر أهمية التنمية الاقتصادية وخطورتها ومحوريتها، ولكن تصورها كاستراتيجية منعزلة هو الذي أدى إلى إغفال التنمية الاجتماعية وأهميتها في نجاح وتدعيم النمو الاقتصادي.

وغني عن البيان أن الاستثمار في ميدان الإنتاج الزراعي والأنشطة المعاونة له لا يزال وسيظل جانبا له أهميته القصوى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ومقياسا لنجاح الإيديولوجية التي تنبع منها كل مخططات التنمية [307].

أما على الصعيد الاجتماعي والثقافي، فلعل ما يميز هذا الجانب من الأزمة هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه، إن أهمية الجانب الاجتماعي الثقافي للأزمة يرتبط في جزء كبير منه بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطة لبنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق والانتماء، تحد هويتها عوامل مثل الدين واللغة في عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحريات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعبيره ودلالته القيمية والمعيارية، فالفشل الذي مني به مشروع التنمية مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع، ولعل من أهم المظاهر الاقتصادية المرضية التي صاحبتها: الرشوة، المحسوبية، وروح الاتكال والمضاربة وهي كلها ممارسات طالت مجالات حساسة في مختلف مؤسسات الدولة التي أصبحت أدوات يستخدمها أفراد مقربون في تحقيق مصالحهم ومطامعهم، ويبدو النظام السياسي في شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ تستعمل في إستراتيجية هدفها المحافظة على السلطة و الامتيازات المرتبطة بها.

كما أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي ميزة جوهرية منذ منتصف الثمانينات وارتبط بالشكل السريع للثروات الضخمة وبطرق مشبوهة وغير شرعية، كالاختلاس تحويل الأموال العمومية...، إضافة إلى ذلك لا ننسى إحدى القضايا التي يتغذى منها الجانب الثقافي للأزمة وهو المغالاة في التسييس الثقافي حول الهوية التي تطرح اليوم بحدة وتعصب والمرتبطة بمصالح آلية محدودة بالرغم من أن هناك أسئلة عديدة ملحة تحتاج إلى طرح سليم، فالانحرافات كانت ناتجة عن عدم مراعاة الواقع الجزائري وخصوصياته، حيث قامت باستيراد الجانب التكنولوجي والجانب التنظيمي معا متجاهلة أن عملية التنظيم لا يمكن أن تنجح إلا إذا أخذت بعين الاعتبار المتغيرات السوسيوثقافية للواقع الجزائري [308].

ونجد أخيرا البعد السياسي الذي حظي باهتمام كبير، حيث ركزت عليه وسائل الإعلام و المثقفين... وركزوا في تشخيصهم للبعد السياسي للأزمة على مجموعة من العوامل أهمها: اغتصاب السلطة و احتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة ومؤسسات الدولة- الحزب- وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة للاتصال وتنفيذ البرامج والمخططات وأدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدت مؤسسات

([307]) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص14 وأحمد هني، مرجع سابق، ص ص 160-162

([308]) العياشي عنصر، مرجع سابق، ص ص 162-166

الدولة مصداقيتها، فالنظام السياسي القائم على الحزب الواحد في السنوات الأولى للاستقلال صاحبه احتكار من قبل أقلية وإقصاء قوى متمرنة على الممارسة السياسية إلى ضغط الضوابط تحددها المصالح العامة للمجتمع والدولة وسبب لنزوات فردية أو مصالح فئوية طرفية وضيقة الأفق [309].

خلاصة:

من خلال تقييم التجربة التنموية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال تؤكد جل حقيقة الترجمات كانت نتيجة لاستيعاب اقتصادنا في النظام الرأسمالي العالمي الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أوضاعنا وتقيم واقعي للإمكانيات المتوفرة وتطوير إستراتجية متكاملة تقوم على الاعتماد على الذات والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية، وهذا يدعونا إلى الحاجة إلى مداخل نظرية لتحليل البناء الاجتماعي تحليلا يكشف عما فيه من صور الاستغلال والسيطرة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فالتنمية الشاملة ينبغي أن تضع الإنسان في المقام الأول وهذا ما تفتقده إلى حد ما السياسة التنموية في الجزائر، كما أن التنمية عملية شاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسة دون إهمال للجوانب النفسية و البيولوجية، وتعد عملية التركيز أو الاهتمام بالجوانب الاجتماعية رؤية مستقبلية وقاعدية لتحقيق أهداف التنمية خاصة في المجتمعات المحلية، ويعتبر المجتمع الريفي المجتمع المحلي الأعم في الدول النامية والذي يستدعي التخطيط لتنميته، وذلك من أجل إزالة العوائق الكامنة فيه بهدف تكوين الوعي الكامل والنظرة المترابطة التي توضح وحدة الهدف ألا وهي التنمية الاجتماعية والاقتصادية على كافة المستويات. وتعد الدراسة الحالية، والتي تتناول معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي الريفي تجسيدا لهذه الرؤية، لذلك تجسدت الرؤية النظرية لها في الفصول السابقة وتتطلب الضرورة البحثية الآن القيام بالدراسة الميدانية، والتي ستتم في إحدى القرى الفلاحية لولاية بسكرة، وسيتم اختيارها وفق أسس موضوعية إلى حد ما، وبحيث تتجسد فيها الصورة النموذجية للقرية الفلاحية التي تتميز بانخفاض في عدد السكان والكثافة السكانية وسيادة الطابع الفلاحي ونقص في الخدمات الاجتماعية مقارنة بما هو سائد في المناطق التي تعد مراكز حضرية.

تمهيد: يؤدي التحديد المنهجي وترتيب تقنيات أية دراسة علمية إلى تدعيم احتمالات الربط والتوثيق بين جوانب الدراسة وتنظيم عملية إنجاز خطوات البحث بصورة تسمح للباحث من التوصل إلى تشخيص دقيق للظاهرة المدروسة، وهو ما يتم إنجازه في العمل الميداني والذي يساعد كذلك على دعم الدراسة النظرية ويثريها ويجسد الأهداف المذكورة سابقا في الإشكالية.

وبما أن البحث الراهن يهدف إلى دراسة معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي الريفي باعتباره نمط المجتمع الغالب في ولاية بسكرة [310]، فإن التقصي المباشر لها

([309]) العياشي عنصر، مرجع سابق، ص ص 167-170

([310]) أنظر إلى عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي في بلديات ولاية بسكرة، وكذلك نسبة الأراضي الفلاحية فيها في الملحق رقم (3)

يتطلب إجراء دراسة ميدانية تعتمد على أسس علمية وموضوعية تستهدف جمع المعلومات والحقائق الموضوعية من الواقع الاجتماعي عن مشكلة البحث والإجابة على التساؤلات التي دارت حولها إشكالية الدراسة، لذلك يتعين علينا القيام بتصميم بناء منهجي دقيق يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الظاهرة المدروسة وخصائصها، حيث يتم وضع خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها والأدوات المستخدمة ومجالاتها وكيفية اختيار العينة وحجمها وخصائصها ثم خطة التحليل الإحصائي.

5-1 الإجراءات المنهجية:

توضح الدراسة الاستراتيجية العامة لهذا البحث على أنه دراسة وصفية للتعرف على معوقات التنمية الاجتماعية، ومن ثم فهي تعتمد بصفة أساسية على المنهج الوصفي لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع، وبالتالي يجب الأخذ بأساليب وتقنيات هذا المنهج في كافة الخطوات المنهجية للبحث الميداني.

5-1-1 **المنهج المتبع:** المنهج هو مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الباحثين، أي أنه الطريقة التي يستعين بها الباحث في حل مشكلة بحثه، ولا شك أن مثل هذا الطريق أو المنهج يختلف باختلاف مشكلة البحث، ومن العسير المفاضلة بين طريقة وأخرى إلا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها [311].

أما المنهج الذي اتبعته واعتمدت عليه هذه الدراسة كما سلف الذكر، فهو المنهج الوصفي الذي يعد أسلوبا من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على المعلومات التي تتطلبها الدراسة كخطوة أولى، ثم يتم تحليلها بطريقة موضوعية وما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة كخطوة ثانية، والتي تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة ولا يشترط هذا المنهج وضع فروض أو إجراء تجارب [312].

وتحاول هذه الدراسة تحقيق أهدافها والإجابة على التساؤلات التي أثيرت في الإشكالية من خلال المنهج الوصفي، حيث تعتمد الدراسة على وصف واقع التنمية الاجتماعية في المجتمع الريفي وتحليل المعوقات الداخلية والخارجية التي تعترضه، كما تعتمد على الأسلوب الإحصائي وذلك بترجمة المعطيات المتحصل عليها في الميدان إلى أرقام يمكن التعليق عليها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج المرجوة وإمكانية اقتراح الحلول المناسبة لها، وهذا محاولة لتشخيص معوقات التنمية الاجتماعية من خلال دراسة ميدانية على مجتمع محلي بولاية بسكرة، لذلك فإننا نستعين بعدة أساليب وأدوات لتحقيق هذا الهدف تعتمد جميعها على أسلوب الوصف لمجتمع محلي.

5-1-2- أدوات جمع البيانات:

بناءا على المنهج المتبع في الدراسة، وفي ضوء متطلبات الدراسة من الناحية الميدانية وأهمية الحصول على البيانات اللازمة استخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، حيث يخضع اختيار الأدوات لطبيعة الظاهرة ونوعية البيانات المراد الحصول

([311]) محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)** الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - الجامعة الأردنية-، 1999، ص35

([312]) محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص ص 46-47

عليها، ويتوقف نجاح البحث في تحقيق أهدافه على اختيار الأدوات الملائمة للحصول على البيانات، لذلك تم الاعتماد في هذا البحث على استخدام الأدوات التالية:

أ- استمارة مقابلة: من أجل النزول إلى الميدان والحصول على المعلومات والبيانات التي تخص الموضوع حرصت الدراسة على أهمية استخدام هذه الأداة وتطبيقها على عينة الدراسة من أسر المجتمع المحلي، وقد كان من الضروري إتباع أسلوب المقابلة لغايات محددة:

- من خلال معاملات الباحثة مع الكثير من أرباب الأسر في المنطقة، حيث أتيحت لها فرصة العمل في إحدى مكاتب الدراسات الفلاحية، تبين لها أن أغلبهم أميون، وهذا ما دفعني لإتباع أسلوب المقابلة في مثل هذه الحالة، لأن استمارة الاستبيان لا تلاءم وهذه الخاصية لمجتمع البحث.

- الكشف عن حقيقة إحساسهم بالمشكلات الواقعية التي تواجههم، فالسكان المحليون أكثر إدراكا بما يحيط بهم من قصور للتنمية في مجتمعهم المحلي.

وقد تم تحديد أسئلة الاستمارة بصورة تتلاءم مع طبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وكذا نوعية الوقت المتاح لتطبيق الاستمارة والحصول على البيانات اللازمة من المبحوثين، وقد جاءت أغلب الأسئلة لمفتوحة وتصنيفية وقليلا منها كان مفتوحا نظرا لأهمية وصلة الأسئلة بالمحاور وطبيعة التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

أما البناء الداخلي للاستمارة فيحتوي القضايا الأساسية التي هدفت الدراسة إليها منذ البداية، وهي تشمل:

- بيانات عامة حول الأسرة، وتضمنت: 6 أسئلة (من 1 إلى 6).
- بيانات حول الخدمات الاجتماعية، وتضمنت: 15 سؤالا (من 7 إلى 21).
- بيانات حول بعض العادات الاجتماعية والاقتصادية، وتضمنت: 15 سؤالا(من 22 إلى 36).
- بيانات حول المشاركة الشعبية، وتضمنت: 13 سؤالا(من 37 إلى 47).

كما تمت عملية المراجعة المكتبية لاستمارة البحث ودليل المقابلة بصورة مستمرة خلال عملية جمع البيانات، وطبقت الاستمارة في الفترة مابين 24 فيفري إلى 28 فيفري 2004، وقد استعنت في تطبيقها بإحدى الزميلات تخرجت من معهد علم الاجتماع ببسكرة، واستمارة المقابلة يكون ملؤها بحضور الباحث ويسجل الأجوبة والملاحظات التي يحتاجها، أما ظروف تطبيقها فقد كانت جيدة، فقد استقبلنا من طرف الأسر بكرم الضيافة المعهود في المناطق الريفية، رغم التخوف في بادىء الأمر للجهل بأمور البحث العلمي والدراسات الميدانية وسرعان ما استجابوا لنا، وقد كان الحوار باللغة العامية وترك الحرية للمبحوثين للإدلاء بآرائهم في أوضاعهم المعيشية في المنطقة والتي أعانتنا في فهم الكثير من القضايا المتعلقة بواقع التنمية الاجتماعية في المنطقة والمعوقات التي تعترضها.

ب- دليل المقابلة: ركزت الباحثة على ضرورة التعرف على آراء العاملين والمسئولين على التخطيط للبرامج التنموية وتنفيذها من طرف الجماعات المحلية وطرح بعض الأسئلة المتعلقة بسير العملية التنموية وركائزها والعناصر التي تتضمنها، وقد جاء دليل المقابلة بصورة مفتوحة لتعطي فرصة أكبر للتعبير عن الآراء الرسمية والشخصية في ضوء متطلبات التنمية التي تحتاجها المجتمعات المحلية والأفكار والتصورات العامة حول معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي.

لقد تم استخدام أداة المقابلة في بادىء الأمر فيما يعرف بالمقابلة غير المقننة التي تتسم فيها الباحثة بالمرونة التامة، أي دون إعداد مسبق لها، وهذا في مرحلة البحث الاستطلاعي للوقوف على الآراء التي تفيد في الإعداد لدليل المقابلة، أي الإعداد لمقابلة مقننة تتحدد فيها الأسئلة من قبل بغية التأكد من صحة الحقائق التي يتم جمعها من مختلف المقابلات، وذلك من خلال الاتصال ببعض المسئولين القائمين على التخطيط للبرامج التنموية وتنفيذها في المجتمع المحلي، وكذلك الأمر مع بعض المسئولين في مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة باعتبارها فاعل رئيسي في التخطيط للبرامج التنموية المحلية.

ولقد ساعدت مقابلة الباحثة مع المسئولين في الحصول على العديد من المعلومات بالرغم من أنها استغرقت بعض الوقت والمجهود لما تتطلبه عمليات الإعداد للمقابلات من إجراءات إدارية متعددة.

كما استخدمت المناقشات الحرة التي تعتبر من أهم الوسائل الفعالة في جمع البيانات من المجتمعات البسيطة ذات الطابع التقليدي مع بعض الموظفين في البلدية والولاية وكذلك مع السكان في المنطقتين أثناء تطبيق استمارة المقابلة كما تمت أيضا مقابلات غير رسمية مع المواطنين، حيث وجهت لهم أسئلة تدور حول برامج التنمية المحلية وواقع التنمية الاجتماعية داخل المجتمع المحلي ومختلف الحاجات التي تنقص المواطن والأسباب التي جعلت التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي لا تعرف التطور في الكثير من المجالات الحيوية المتصلة بالمواطن ومن خلال الآراء المتعددة استطعنا أن نتعرف كثيرا على واقع التنمية الاجتماعية والمعوقات التي تعترضها في المجتمع المحلي الريفي

ج- الإحصائيات والسجلات الرسمية: وهي طريقة في البحث يستعين من خلالها الباحث بالبيانات التي توفرها السجلات والإحصاءات التي تصدر عن تعداد السكان والمؤسسات الصحية والتعليمية والاقتصادية والحكومية...الخ، هذه البيانات تسمح بالوقوف على ما توصلت إليه المجتمعات المحلية من تطور في مختلف المجالات وتمنح الباحث فرصة التعامل مع مادة تم جمعها عن وحدات كبرى في المجتمع مثل القرية والمدينة.. [313]، فرجوعنا إلى الإحصائيات والوثائق الرسمية، أو ما يعرف بالبيانات الجاهزة [*] وشبه الجاهزة كان نظرا لأهميتها في إثراء الموضوع، حيث استخدمت هذه الأداة في جمع البيانات حول المجتمع المحلي والتنمية المحلية، وقد تحقق ذلك بالإطلاع على مختلف البيانات المتصلة بقطاع التنمية الاجتماعية عبر مختلف مجالاتها الحيوية (صحة، سكن، تعليم...)، وهذا الإطلاع ساعدنا على معرفة جملة من المعطيات التي تتعلق بالعملية التنموية وكيفية القيام بها.

5-1-3- مجالات البحث: يعتبر تحديد مجالات البحث من الأمور الأساسية في البحوث السوسيولوجية من حيث الدقة والتركيز في معرفة نتائج المشكلة، ويقسم مجال البحث عادة إلى ثلاث مجالات فرعية:

أ- المجال المكاني أو الجغرافي: ويقصد به المجتمع الأصلي للبحث، وهو المكان أو المنطقة التي يجري فيها البحث، وقد حددت منطقة **"عين الناقة"** كموقع جغرافي لإجراء الدراسة باعتبارها نموذج وسط للمجتمعات الريفية السائدة في ولاية بسكرة من حيث عدد السكان، حيث نجد أن بلدية عين الناقة تحتل المرتبة 17 من بين 33 بلدية المتواجدة في ولاية

([313]) علي عبد الرزاق جلبي، **البحث العلمي الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص214-215

([*]) هناك عدة مجالات لاستخدامات البيانات الجاهزة، ونجد **"دوركايم"** قد استعملها للتحقق من الغرض القائل بالعلاقة بين الانتحار والتكامل الاجتماعي في مؤلفه الكبير **"الانتحار"**، نفس المرجع ، ص215

بسكرة [**]، كما أنها تقع في المنطقة الوسطى للولاية والتي هي بين الشرق والغرب، حيث تسمى هذه المنطقة بمنطقة السهول نتيجة طابعها السهلي والمساحة الفلاحية المعتبرة في الولاية (تحتل مساحة تقدر ب258.639 هـ وهي تمثل نسبة 28 % من المساحة الفلاحية في الولاية)، والغنية بمياهها الجوفية(سد فم الخرزة) وتربتها الصالحة للعديد من الزراعات[314]، وكذلك الأمر فإنه بالرغم من الأهمية الفلاحية للبلدية إلا أنها لا تزال تعاني من قصور التنمية الاجتماعية فيها مما قد يتسبب في تعطيل نجاح المشروعات التنموية الفلاحية فيها.

إن طبيعة الدراسة وأهدافها ومنهجها فرض علينا اختيار هذا المجال كأحد المجتمعات الريفية المتواجدة عبر الولاية والمتباينة من حيث البرامج التنموية المنجزة فيها والاهتمام بمجتمع محلي على حساب مجتمع محلي آخر، حيث لوحظ أن المناطق الريفية لا تزال مناطق محرومة من فرص التنمية، ومن ناحية أخرى حرصت الدراسة على ضرورة تمثيل العينة لكافة أنواع المجتمعات المحلية في الولاية للتعرف على المشكلات الواقعية التي تواجه ساكنيها.

كذلك فرضت علي سهولة انتقالي إلى مجتمع الدراسة اختيار المجال المناسب لإجراء البحث وجمع البيانات اللازمة عن مجتمع الدراسة، وانتهى البحث الاستطلاعي لتكون بلدية عين الناقة مجالا للدراسة.

ب- المجال البشري: وهو يمثل عينة الدراسة، ولقد اعتمدنا في بحثنا هذا على الأسر كوحدة للدراسة والتحليل، ونظرا لأن مشكلة الدراسة تتضمن جوانب متعددة وأبعادا كثيرة فمن خلال إجراء دراستنا الاستطلاعية تبين لنا أن مجتمع البحث يتضمن مناطق عديدة منها **"المقر الرئيسي"** في بلدية عين الناقة والتجمع الثانوي **"الحراية"** ومناطق تشتت[*]، هذه الأخيرة التي صعب علينا إدخالها ضمن مجتمع الدراسة نظرا لصعوبة الاتصال بالأسر فيها، لذلك اخترنا ليكون مجتمع البحث في نطاق المقر الرئيسي والتجمع الثانوي فقط. ولما كان من الصعوبة دراسة كل أفراد المجتمع الأصلي لجأت الدراسة إلى عينة مأخوذة بطريقة غير عشوائية، وقد اعتمدنا على طريقة **"العينة بالحصة"** من أرباب الأسر في البلدية والتجمع الثانوي، وذلك بعد الإطلاع على عدد الأسر في البلدية من خلال البيانات الإحصائية، وكانت عملية سحب العينة وتحديدها كالآتي:

يوجد ببلدية عين الناقة في المقر الرئيسي 311 أسرة، بينما يوجد في التجمع الثانوي 204 أسرة، وذلك حسب التعداد الأخير للسكان(1998) [315]. وقد اعتمدنا على هذا الإحصاء لأنه في الإحصائيات التقريبية الجديدة لسنة 2003 لا يوجد إحصاء لعدد الأسر في بلديات الولاية، وقد أخذنا نسبة 20 % من كلا المنطقتين، إذ أن العينة بالحصة يتم فيها اختيار العدد المطلوب من كل شريحة بشكل يتلائم وظروف الباحث، بعد ذلك يقوم الباحث

([*]) أنظر جدول تعداد سكان بلديات ولاية بسكرة في قائمة الملاحق، ملحق رقم (4) و(5)

([314]) Ministre délègue au développement rural, Les impacts des programmes d'investissements et de développement, novembre, 2003, p5

([*]) مناطق التشتت: هي عبارة عن تجمعات سكنية صغيرة وأخرى مبعثرة تكون تابعة للبلدية

([315]) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، **الدليل السنوي للإحصائيات بسكرة**، الجزائر: مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، 1998

باختيار أفراد العينة بشكل غير عشوائي وذلك على من يقابلهم من أفراد ضمن العدد المخصص[316]، وكانت عملية تحديد حجم العينة كالآتي:

- 311*100/20= 62,2 أسرة، فأخذنا 62 أسرة من المقر الرئيسي للبلدية.
- 204*100/20= 40,80 أسرة، فأخذنا 41 أسرة من التجمع الثانوي"الحراية".

لذلك فإن حجم عينة البحث هو 62+41=103 أسرة

ج- المجال الزمني: امتد المجال الزمني للدراسة امتدادا يتوافق مع الطبيعة المنهجية للدراسة، وقد استغرق حوالي 12 شهرا مقسمة بين الدراسة النظرية والميدانية، كما تخللتها الدراسة الاستطلاعية، وقد تمت كما يلي:

- تحديد التوجه النظري للبحث في ضوء الدراسة الاستطلاعية التي تشكل رافدا ضروريا في الخطة العلمية للكثير من الدراسات لأنها تمهد السبيل أمام الباحث كي يخطو خطوات واثقة، وكانت في شهري جوان وسبتمبر لسنة 2003، وكذلك الإلمام بالتراث السوسيولوجي وكل ما يخدم الدراسة نظريا في فترة أفريل، ماي 2003، ثم مراجعة الجانب النظري مع الأستاذ المشرف وإثرائه في شهري أكتوبر ونوفمبر، مع العلم أنه تواصلت مراجعته إلى آخر مرحلة من إنهاء البحث.

- إعداد خطة الدراسة الميدانية وتصميم أدوات جمع البيانات في صورتها الأولية و إجراء اختبار قبلي لها بعض أرباب الأسر الذين تم مقابلتهم في مكتب للدراسات والاستشارة الفلاحية في شهر ديسمبر 2003، ثم عرضها على الأستاذ المشرف وأستاذ آخر لإثرائها ولكي يتم صياغتها في صورتها النهائية.

- مرحلة الاتصال الأول بمجتمع البحث و اختيار عينة البحث وجمع البيانات من المبحوثين وإجراء المقابلات مع مختلف المسئولين والعاملين في الولاية والبلدية، وقد استغرقت شهري جانفي و فيفري 2004.

- في بداية شهر مارس 2004 تم تفريغ البيانات و جدولتها و تحليلها في ضوء تساؤلات الدراسة، ثم أخيرا تأتي مرحلة عرض النتائج في ضوء المعطيات المتحصل عليها من خلال تطبيق الإجراءات المنهجية، حيث تم تحليل البيانات بصورة كمية بالنسبة لاستمارة الاستبيان، أما نتائج دليل المقابلة فقد تم تحليلها بصورة كيفية نظرا لطبيعة البيانات التي تم الحصول عليها، وهذا بطريقة علمية تسمح بالتوصل إلى إجابات عن التساؤلات التي انطلق منها البحث، وقد تم الاستعانة بمجموعة من الطرق و الأساليب الإحصائية الوصفية في تفريغ بيانات استمارة المقابلة تتماشى و أهداف الدراسة و طبيعتها و تساؤلات التي طرحت في الإشكالية.

- **التكرارات:** تطلق على عدد الحالات في مجموعة أو فئة معينة باعتبارها تكرارات لظهور هذه الحالات أو القيم أو الأفراد داخل هذه العينة [317]، ورمزنا لها بالرمز (ك س)، ومجموع التكرارات يرمز له بالرمز (ن س). كما يتم التعبير عنها بالنسبة المئوية (ن %).

- **مقاييس النزعة المركزية:** وهي المقاييس التي توضح نزعة البيانات إلى التجمع أو التركز حول فئة معينة، و هي عديدة اخترنا منها المتوسط الحسابي[318]، وهو تقدير ثابت وغير متحيز لمركز التجمع، حيث يشمل القيمة الوسطية لمجموعة من القيم، وهو يتميز

([316]) محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص96

([317]) هالة منصور، **محاضرات في علم الإحصاء النفسي والاجتماعي**، الإسكندرية: المكتبة الجامعية-الأزاريطة-، 2000، ص6

([318]) غريب سيد أحمد، **الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي(المعالجات الإحصائية)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص95

بدرجة عالية من الكفاءة لسهولة حسابه وسهولة فهم معناه[319]، ويرمز له بالرمز (م س)، ويتم حسابه كما يلي: م س = (ك س*س س)/ن

- **مقاييس التشتت:** يقصد بالتشتت التباعد أو الاختلاف بين مفردات المجموعة، و هذا التشتت يكون صغيرا إذا كان الاختلاف بين قيم المفردات قليلا، و يكون التشتت كبيرا إذا كان الاختلاف بين الإجابات كبيرا، وقد اخترنا من مقاييس التشتت الانحراف المعياري، وهو الجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي، وهو من أهم مقاييس التشتت وأكثرها شيوعا وأصدقها تمثيلا للمجتمعات الإحصائية والعينات المختلفة[320]، ويكون بهذا الشكل.

$$ح\ س = \sqrt{مج\ (س_س - م_س)^2 / ن}$$

وأخيرا وبعد مرحلة جمع البيانات وتبويبها ثم تحليلها وتفسيرها، تأتي مرحلة استخلاص النتائج والتي من خلالها يتمكن من الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

صعوبات الدراسة:

من البديهي أن تعترض أية دراسة ميدانية مجموعة من الصعوبات والتي يعاني منها الباحثين والبحث الاجتماعي عموما وخاصة في المجتمعات النامية، وتكمن صعوبات هذه الدراسة في ناحيتين:

- تحديد مجال الدراسة ميدانيا، إذ لا توجد معايير تمكننا من اختيار دقيق لمجتمع محلي ريفي في الولاية دون الآخر ويكون ممثلا لجميع المجتمعات المحلية في الولاية ونموذج للمجتمع الريفي في المجتمع الجزائري ككل.
- الصعوبات الإدارية، إذ يجد الباحث صعوبة في الحصول على الوثائق والسجلات التي تصف واقع البرامج التنموية في المجتمعات المحلية وسيرها قديما أو حديثا، (هذا إن وجدت)، ويرجع ذلك لعدم التعاون بين المسئولين والباحثين، مما يجعله يعتمد فقط على بعض الإحصاءات أو ما يدلي به المسئولين أو العاملين في الإدارات العمومية.

([319]) هالة منصور، مرجع سابق، ص141

([320]) نفس المرجع، ص 67

5-2- عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية:

5-2-1- عرض وتحليل معطيات الإحصاءات والتقارير الرسمية:

تقع بلدية عين الناقة في شرق ولاية بسكرة وتبعد عن مقر الولاية ب 40 كلم[*]، يمر بها الطريق الوطني رقم 83، يحدها شمالا بلدية مشونش وغربا سيدي عقبة وجنوبا الحوش وشرقا المزيرعة وهي بلدية تابعة لدائرة سيدي عقبة. أنشأت البلدية حسب التقسيم الإداري بموجب قرار1985/1/1 [321]، وتتميز في وضعها العمراني بالتباين حيث يوجد بها مساكن تقليدية ريفية وبناءات فوضوية وبعض البناءات الحديثة المتمثلة في السكن الجماعي في مدخل البلدية. تعتمد أساسا في مواردها على عائدات أنبوب الغاز العابر لتراب البلدية أما فيما يخص المداخيل فتعتبر البلدية فقيرة حيث أننا نسجل نوعين من المداخيل العقارات المنتجة وعائدات مياه الشرب.

توزيع السكان: يقدر سكان بلدية عين الناقة حوالي 11106 نسمة [**]، حيث يقدر عدد الذكور ب5685 وعدد الإناث ب5221، وهذا العدد موزع حسب المناطق والتشتت حيث يتواجد بمقر البلدية 2354 نسمة، وفي المناطق الثانوية 2275 نسمة، أما مناطق التشتت والرحل ففيها 6477 نسمة، هؤلاء السكان متواجدون في مساحة تقدر ب 507,80 كلم^2، أي بكثافة سكانية تقدر ب 21,8 %، ويشكل بذلك مجموع سكان البلدية 1,65 % من مجموع سكان الولاية البالغ عددهم 671.932 نسمة، أما عدد الأسر فيقدر ب 1469أسرة، أي بنسبة من مجموع أسر ولاية بسكرة.

أما بالنسبة للحركة الطبيعية للسكان، فقدر عدد الولادات الحية 25[***]، أي بنسبة 2,28 %، منها المسجلة 16، أما عدد الوفيات فقدر ب 16 حالة، أي بنسبة 1,46 %. في حين لم يسجل أي وفاة للأطفال أقل من سنة، ويقدر الفائض الطبيعي 9 والزيادة الطبيعية 0,82 %.

توزيع السكان المشتغلين: يقدر عدد عمال بلدية عين الناقة ب1719 عاملا، منهم 1435 في الفلاحة، أي بنسبة 83,47 % ، في حين يوجد 77 عاملا بالتجارة و26 عاملا بالنقل العمومي و181 عاملا بالقطاع العمومي.

مجال الفلاحة: بلدية عين الناقة معروفة بطابعها الفلاحي، وهي الآن تعرف قفزة معتبرة خاصة بعد ظهور برنامج الدعم الفلاحي، حيث تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية ب 50800 هـ والمساحة المسقية ب 5416.12 هـ والمساحة البور الرعوية 25308 هـ، أما المساحة المنتجة فهي 16979.41 هـ والمساحة غير المنتجة 1740 هـ، في حين نجد الغابات تحتل مساحة تقدر ب 380 هـ، وقد قدر عدد إجمالي الفلاحين 2286، أما عدد الفلاحين أمر واقع 784[*] منهم المملكين 343 فلاح، أما عدد الموالين فقدر ب 120 موال بحوالي 7000 رأس من الأغنام والماعز، في حين قدر عدد البيوت البلاستيكية ب 6000 بيت، مع العلم أن أرض البلدية صالحة لكل أنواع المزروعات وذلك نتيجة التجارب العديدة

(*) أنظر الخريطة المرفقة ضمن الملحق رقم (3)

([321]) Dridi logbi, **projet de programme de vulgarisation agricole**, rapport de fin de stage en vu de l'obtention du diplôme de conseille agricole, Algérie; centre de formation e de la vulgarisation agricole Ouargla

(**) حسب تقديرات 2003، المصدر ولاية بسكرة، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

(***) الولادات مسجلة تبعا لمكان الإزدياد وليس البلدية الأم.

(*) عدد الفلاحين أمر واقع، أي الفلاحين حسب قانون الاستصلاح 18-38 رئيس مصلحة الفلاحة لبلدية عين الناقة 2004/03/01

التي قام بها الفلاحين إلا أن المجال الفلاحي يعاني من عدة مشاكل وأهمها الكهرباء الفلاحية التي لم تصل إلى مراكز فلاحية بها نشاط فلاحي معتبر بالرغم من أن الفلاحون مستعدون للمساهمة ماديا في هذا الشأن، كذلك انعدام الطرق الفلاحية في عدة مناطق تسببت في صعوبات كثيرة للفلاحين في إيصال منتجاتهم إلى السوق خاصة عند هطول الأمطار.

تمتاز بلدية عين الناقة بثروة هائلة من النخيل المنتج القديم تقدر ب 30000 نخلة، إلا أن هذه الثروة تعرف حالة انقراض مستمر بسبب نقص مياه الري علما أن الموجود منها غير كاف بسبب تباعد الغابات، أما مجموع النخيل في البلدية قدر ب 68575 نخلة منها المنتجة 29000 نخلة، والإنتاج يقدر ب 16304 قنطار.

وباعتبار البلدية فلاحية بالدرجة الأولى لهذا يستوجب الحد الأقصى من المياه، حيث أن التربة رملية طينية تحتاج إلى الكثير من الماء. أما مواردها المائية تتمثل خاصة في الأنقاب، منها ما هو مخصص للشرب ومنها ما هو مخصص للسقي ومنها ما هو مخصص للوظيفتين معا أي للسقي والشرب معا، حيث يوجد بالتجمع المركزي منقبين للشرب(حصب الجير وفيض السلة) وثلاث مناقب للشرب والسقي، وفي التجمع الثانوي الحراية (منقب للشرب وآخر للسقي)، وباقي مناطق التشتت يوجد بها مناقب مختلطة. يوجد بالبلدية بئر إرتوازي وحيد أنجز سنة 1988 بصبيب 60م3/سا، وفي المدة الأخيرة لوحظ به ضعف مما أدى إلى اختلاط الماء بالرمل وأصبح لا يلبي احتياجات المواطنين نتيجة التوسع السكاني المستمر، أما مناطق التشتت فتنعدم بها شبكة المياه بسبب تباعد السكنات وتعتمد على الآبار المحفورة من طرف الأهالي[322].

مجال السكن: تعرف البلدية أزمة حادة في مجال السكن، والسبب يعود إلى قلة الحصص السكنية المتحصل عليها، مع العلم أن طلبات المواطنين المحتاجين كثيرة والحصص الممنوحة لا تفي حاجيات البلدية، فعلى سبيل المثال بحوزة البلدية 20 سكنا للتوزيع في حين قدم 400 ملف لطلب السكن، مع العلم أن البلدية قد استفادت في السنوات الماضية ب 80 سكن اجتماعي و50 سكن تطوري و45 سكن ريفي جديد و65 سكن ريفي توسعي، أما بالنسبة للسكن التساهمي فمعظم السكان لا يقبلون هذا النوع نتيجة أنهم بطالين أو أن دخل الفلاح بطبيعته غير قار، كما أن الفلاحون يرغبون في بناء مساكن في أماكن عملهم الفلاحي، مع العلم أن معظم السكنات غير لائقة وأخرى متدهورة.

ويبقى قطاع السكن يعاني كثيرا، حيث أن القطاع الخاص في هذا المجال يعتبر معدوما، وهذا لعدم قدرة المواطنين على البناء أو الاتجاه إلى المدن لنقص المرافق الاجتماعية وضروريات الحياة في البلدية بالرغم من استعداد المواطنين لشراء الأراضي، ورغم ذلك فليس هناك إقبال على البناء.

كما يوجد إلى يومنا هذا بعض العائلات تفتقر إلى الكهرباء وتقدر بحوالي 30 عائلة موزعة على ثلاث مناطق داخل المحيط العمراني وهي: حي الخضرة الجنوبية وحي الشهيد غرابة بوزيد وحي سيدي قايدي. كما يوجد من يستفيد بالكهرباء بطريقة عشوائية وقد يشكل ذلك خطرا على حياتهم، وكذلك تنعدم الإنارة العمومية في بعض الأحياء خاصة حي 60 مسكن الجديد، وقدرت نسبة التموين بالكهرباء 70,53 %.

أما تعبيد الطرقات داخل الأحياء فقد مست حيا واحدا، في حين نجد الطريق الوطني قد سبب أخطارا كبيرة على حياة المواطنين نتيجة علوه والتلف الذي لحق به، لذلك استفادت

([322]) بلدية عين الناقة (ولاية بسكرة)، "**تقرير الوضعية الفلاحية لبلدية عين الناقة، 1998 وتقديرات 2003**"

البلدية من مشروع دراسة لهذا الطريق في إطار البرنامج البلدي التنمية والأشغال متقدمة في هذا الشأن[323].

المجال الصحي: يوجد بالبلدية مركز صحي واحد محدود النشاط ويتمثل في علاجات عامة وجراحة أسنان بطبيب واحد وحماية الأمومة والطفولة، به اثنان أطباء عامين أما الأعوان الشبه طبيون فيوجد 11 عاملا، و هذا المركز الصحي يفتقر إلى التجهيزات الطبية و كذا عدم وجود أطباء مناوبين خاصة أثناء الليل.

ويوجد في المنطقة صيدلية واحدة، ونظرا لغياب الأطباء المتخصصين يلجأ السكان إلى الأخصائيين عبر الولاية، كما توجد بالبلدية قاعات علاج موجودة بالتجمع الثانوي ومناطق التشتت، و هي على النحو التالي:

- قاعة العلاج بالحراية: يوجد بها 02 ممرضين:
- قاعة العلاج الذيبية: يوجد بها 01 ممرض.
- قاعتي العلاج بلمنيصف والمنصورية توجدان في حالة غلق نهائيا، وبما أن الكثافة السكانية في تزايد ولكون المركز الصحي يتوسط البلدية ويقصده المواطنين من كل الجهات لذلك يتطلب ترقية هذا المركز إلى مجمع صحي، حيث توجد به عدة منشآت بقيت على حالها وخاصة جناح الولادة [324]، إذ ليس من المعقول أن يكون هناك مجمع صحي واحد لـ 48000 ساكن المتواجد بدائرة سيدي عقبة ويكون في مستوى الخدمات للمواطنين.

التربية والتعليم: يوجد بالبلدية 6 مدارس ابتدائية منها مدرستين بمقر البلدية وأربعة في المناطق التابعة لها وإكمالية واحدة، وقد بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين حوالي 1700 تلميذ، إلا أن هذه المدارس تعاني من الإكتضاض الذي يبلغ في بعض المواسم الدراسية من 45 إلى50 تلميذ في القسم، بالإضافة إلى قدم الأثاث المدرسي وانعدام وسائل التدفئة، كما أن مدرستي لمنيصف (منطقة تشتت) بها عدد قليل من التلاميذ مما ينتج عنه نظام تعدد المستويات في القسم الواحد، وهذا يسبب في ضعف المستوى الدراسي وإعطاء نتائج سلبية، أما الإكمالية الوحيدة التي توجد بمقر البلدية فيتمدرس بها حوالي 300 تلميذ يأتي أغلبهم من مناطق بعيدة، ويعانون من مشكل التنقل والإطعام.التقرير

يقدر عدد تلاميذ الطور الأول والثاني1437 وعدد الأقسام 35 قسم أي أن معدل شغل الحجرة 41 تلميذا، وقد بلغ عدد التلاميذ في السادسة أساسي 221 تلميذا انتقل منهم إلى السنة السابعة 88 تلميذا، في حين بلغ عدد المتسربين 8 تلاميذ، أما الطور الثاني فقد بلغ عدد التلاميذ 343 تلميذ وعدد الحجرات 10، أي معدل شغل الحجرة 34 تلميذ يؤطرهم17 أستاذا، عدد المنتقلين إلى الثانوي 342 تلميذ في الطور الثالث، وقد قدرت نسبة التسرب 9,51 % ، مع العلم أن السكان في سن الدراسة 6-12 سنة بلغ عددهم2397، في حين بلغت نسبة المتمدرسين في الطور 1و2 (59,35 %)، وقد قدر السكان في سن الدراسة ما بين 13 - 15 سنة (873)، أما المتمدرسين في الطور الثالث فهم بنسبة 9,29 %، هذا مع العلم أن نسبة التمدرس في الولاية في الطور الأول والثاني بلغت 89,09 % ونسبة التمدرس في الطور الثالث بلغت 87,05 % ، أما فيما يخص التعليم الثانوي والتقني فهو متوفر في دائرة سيدي عقبة.

ونتيجة التسرب المدرسي والبطالة السائدة في المنطقة يوجد عدد كثير من الشباب له رغبة في التكوين والحصول على شهادات تأهيلية تمكنه من كسب رزقه، وهذا لا يتأتى إلا

([323]) بلدية عين الناقة (ولاية بسكرة)، "**التقرير الشامل لمختلف القطاعات لبلدية عين الناقة**"

([324]) بلدية عين الناقة (ولاية بسكرة)، "**تقرير حول الوضعية الصحية في البلدية**"

بفرع أو ملحق للتكوين المهني، مع العلم أن البلدية مستعدة لتوفير المقر والمساهمة في بعض التجهيزات.

يوجد بمقر البلدية مسجد واحد بجدران هشة وسقف تقليدي، وهو قديم النشأة أعيد بناء جزء منه في السنوات الماضية والجزء الآخر مازال يعاني، كما يوجد مسجد آخر بالتجمع الثانوي الحراية مع الغياب التام للمدارس القرآنية، كما توجد مقبرة وهي عبارة عن مكان مرتفع غير صالح تماما وهو الآن في حيز الترميم من طرف البلدية التي خصصت لها جزء من ميزانيتها.

الحماية الاجتماعية: نظرا لكثرة المنخرطين بمركز الدفع للضمان الاجتماعي لسيدي عقبة من بلدية عين الناقة والذي يبلغ عددهم 2000 منخرط ومعظمهم كبار السن يتوجهون إلى مقر الدائرة لسحب تعويضاتهم، ولتجنيبهم هذه المتاعب يستلزم فتح فرع للدفع على مستوى تراب البلدية، والمقر متوفر. أما المعوقين فهناك 32 ذو إعاقة حركية و32 إعاقة ذهنية و6 إعاقة سمعية و 3 بصريا و21 متعددي الإعاقة و171 مسنين و17 ذوي أمراض مزمنة.

مجال الاتصال: رغم كثافة السكان ورغم وجود عدة مؤسسات في حاجة إلى الهاتف الذي أصبح ضرورة ملحة للاتصال، فإن البلدية ما زالت تفتقر لهذه الوسيلة الضرورية إلا أنها استفادت مؤخرا، وهذا فقط في سنة 2003 - علما أن البلدية ساهمت بقسط كبير في الأشغال- إلا أن هذه الأشغال متوقفة الآن ويجهل الأسباب، كما أن الخطط التي قامت بها مديرية البريد والمواصلات غير كافية ولا تغطي عدد كبير من المواطنين.

أما فيما يخص المواصلات، فكون البلدية يعبرها طريق وطني فإن وسائل النقل تعتبر نسبيا متوفرة إلا أنه هناك ضرورة لتوفير النقل المدرسي.

المجال الثقافي: يوجد بالبلدية مركز ثقافي و2 قاعات للرياضة والتربية البدنية واحدة منها بالتجمع الثانوي ولا وجود لجمعيات رياضية[325].

([325]) التقرير الشامل لمختلف القطاعات لبلدية عين الناقة، مرجع سابق

5-2-2- عرض بيانات المقابلة:

البرامج أو المشاريع التنموية تكون ممولة من طرف الدولة، فهناك مشاريع مركزية[*] وأخرى محلية من حيث التسيير ومركزية من حيث الغلاف المالي الذي يخصص للولاية بكافة مجتمعاتها المحلية (تكون الأغلفة على مستوى مركزي وتسير على مستوى محلي)، ومشاريع قطاعية حسب كل قطاع (قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع السكن،...)، تسيرها المديريات المعنية وتشرف عليها مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بمقر الولاية.

ثم يأتي المخطط البلدي للتنمية المحلية، ويكون على مستوى محلي بغلاف مالي يقرر من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية التي تقسم المشاريع حسب البلديات وحسب الأولويات والاحتياجات التي تقترحها البلديات لفائدتها وحسب حجم الميزانية الولائية، وكذلك هناك ميزانية خاصة بالبلدية [**] ملزمة باقتطاع 10 % أو أكثر [326] (حسب حجم ميزانية البلدية) من مواردها لنفقات التجهيز والاستثمار، في حين تخصص 90 % للتسيير، مع أنه هناك أعباء إضافية للبلدية مثل صيانة وتجهيز قاعات العلاج، عمال المدارس الابتدائية...[327]. إن المشاريع التي تقوم بها البلدية من ميزانيتها الخاصة تكون مشاريع صغيرة وضيقة النطاق مثل تهيئة المدارس الابتدائية، المساجد، المقابر[328].

تقترح المشاريع من طرف المجلس الشعبي البلدي وبمشاركة المصالح التقنية للدائرة، وهذه الأخيرة هي مصلحة متابعة ومراقبة للجماعات المحلية بين الولاية والبلدية، حيث يتم اقتراح المشاريع في البلدية من طرف رئيس البلدية في نهاية كل سنة ويتم اقتراح احتياجات البلدية وإعداد بطاقة تقنية لكل مشروع تنموي تتطلبه البلدية وذلك على أساس تقارير أو دراسة جدوى ونسبة الكثافة والمناطق المحرومة. كل اقتراح له بطاقة تقنية للمشروع المقترح ينجزها التقنيون أو مكاتب الدراسات[*]. أما فيما يخص نوعية المشاريع الحالية فهي المؤسسات التعليمية، الصحية، السكن، الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، الطرق(التهيئة العمرانية)، المراكز الثقافية [329].

أما تمويل المشاريع فيكون من طرف الولاية، من طرف البلدية، صندوق الأموال المشتركة (مابين الجماعات المحلية) Fccl، البناءات المدرسية، إعانة الولاية والتي تتحصل عليها من باقي الأموال المخصصة للبرامج التنموية [**]، برنامج السكن الريفي، صندوق

([*]) مشاريع مركزية مثل السدود، المصانع الطاقوية، المطارات، طرق مزدوجة، السكة الحديدية...الخ

([**]) ميزانية البلدية: هي جدول التقديرات الخاصة بإيراداتها ونفقاتها السنوية وتشكل كذلك أمرا بالإذن والإدارة يمكن البلدية من حسن سير المصالح العمومية. تتكون من الإيرادات الجبائية (الرسم على التطهير، الرسم على العقار، المنازل، المحلات البلدية التي تقوم بكرائها، الرسم على النشاط المهني، المحلات التجارية، المصانع، إيرادات أملاك البلدية مثل (حقوق أماكن التوقف)، إيجار السوق، ...، موارد الأملاك وناتج الاستغلال مثل المياه، أراضي البلدية التي يتم شراؤها، وكذلك الإيرادات الضريبية وهي أهم شيء تعتمد عليه البلدية.

([326]) الجريدة الرسمية: **نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات للتجهيز والاستثمار**، قرار وزاري مشترك مؤرخ في: 2001/12/24، العدد7، جانفي 2002

([327]) مقابلة مع رئيس مكتب الميزانيات والأملاك البلدية، ولاية بسكرة، يوم 2003/06/10

([328]) مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة لبلدية سيدي عقبة، 2004/01/21

([*]) قبل إعداد البطاقة التقنية هناك دراسة اقتصادية واجتماعية للمشروع.

([329]) مقابلة مع مدير الإدارة المحلية لولاية بسكرة، يوم 2004/02/07

([**]) أحيانا يعطى للبلديات مشاريع معينة وتقدر قيمة ذلك المشروع، ونتيجة لبعض العراقيل أو سوء تقدير المشروع فإن المشروع يصل إلى مستوى معين ويتوقف، ويبقى مبلغ مالي لا يفي بإكماله فيعاد المبلغ للولاية التي تعيد تقدير ما تبقى من

تنمية الجنوب، ويتحدد مبلغ المشاريع بالمناقصات[330]. وتأتي هذه العملية كل عام، حيث يعطى غلاف مالي من وزارة المالية إلى السيد الوالي يحدد فيه الشريحة السنوية لحصر اقتراحات البلديات والتركيز على الحاجات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب، قنوات التطهير، الطرقات، المرافق العامة التي تمس المواطن مباشرة (قاعات علاج وكالات بريدية...)، تأتي في وقت محدد من السنة ويعقد اجتماع برئاسة الوالي والمصالح التقنية (المجلس التنفيذي) تحدد للبلديات قيمة الاستفادة تبعث مراسلة بالمشاريع المقبولة ويقومون بإعداد مناقصات في جريدتين يوميتين ويبعث للمديرية ملف تقني للعملية (المشروع) مستوفي جميع الشروط ويقبل أقل عرض تقدمه مؤسسة إنجاز تحمل شهادة الكفاءة [331].

وهناك نوع آخر للعملية التنموية في المجتمعات المحلية له الأهمية القصوى في إحداث التنموية الاجتماعية فيها، بل يعتبر أهم نوع وهي المشاريع القطاعية والتي يكون الإعداد لها ليس من طرف البلدية بل من طرف المديريات المعنية التي تمس جميع القطاعات، مثل الطاقة، المناجم، الفلاحة، الطرقات الخدمات، السياحة، الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية السكن، الشؤون الدينية...الخ، حيث يقوم بها مديرين تنفيذيين وبتسيير من الوالي [*].

في كل عام يحضر مخطط سنوي فيه ثلاث جوانب: معطيات حول المشاريع التي تم إنجازها أو التي هي في طور الإنجاز في السنة السابقة، والوقوف على التطورات الآنية، ثم الإعداد للمشاريع التي ستنجز في السنة الموالية. وكل قطاع على مستوى الولاية له احتياجاته عبر مختلف بلديات الولاية وتمنح الولاية المشاريع القطاعية حسب الأولويات والاحتياجات والغلاف المالي المخصص للمشاريع القطاعية. كل ولاية تقوم بالمشاريع القطاعية الخاصة بها، حيث تبعث بالاقتراحات إلى وزارة المالية (وهو ما يسمى التخطيط العمودي)، أما(التخطيط الأفقي) فكل وزير يقوم بإعداد البرامج التنموية مع القطاع الخاص به. وحسب الميزانية التي يخصصها رئيس الدولة كل سنة تلغى بعض المشاريع وتقبل البعض الآخر الأشد ضرورة وحسب ظروف المجتمع السائدة.

وبعد الموافقة المبدئية للمشاريع، يتجمع ممثلي جميع الولايات ويتم إعداد مشروع ميزانية الدولة للتجهيز، يقدم لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ثم المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه رئيس الدولة. وبعد ذلك توزع المشاريع حسب الولايات، والولاية تقسم المشاريع حسب القطاعات ثم تعاد نفس العملية الإعداد والتنفيذ للمشاريع التي تقوم بها البلديات [332]، حيث تحضر بطاقة تقنية للمشروع(عدد السكان المعنيين، المنازل المستفيدة من المشروع) بحيث لا تتجاوز الغلاف المحدد ثم تنجز مقررة التسجيل ورقم العملية واسم المشروع الحقيقي ويحدد ترخيص للمشروع وكلفته الحقيقية، تبعث المقررة إلى المصالح التقنية والمالية (مدير الضرائب والمراقب المالي) وبعد انطلاق المشروع يقدم المقاولون وضعية الأشغال (سواء بالمرحلة أو عند الانتهاء) ثم تعطى الاعتمادات المالية حسب وضعية الأشغال[333].

المشروع في برامج لاحقة، وتجمع المبالغ المتبقية وتقدم كإعانات للبلديات التي تحتاج إلى دعم في بعض المشاريع في تلك السنة، مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة والحركة الاقتصادية، يوم 2004/02/11

([330]) مقابلة مع الأمين العام لبلدية عين الناقة، يوم 2004/02/12

([331]) مقابلة مع رئيس مكتب التنمية المحلية (تنمية البلديات) يوم 2004/02/08

([332]) مقابلة مع رئيس مكتب البرامج القطاعية لولاية بسكرة، يوم 2004/02/08

([333]) مقابلة مع رئيس مكتب التنمية المحلية (تنمية البلديات) يوم 2004/02/08

هذا بالنسبة لكيفية الإعداد والتنفيذ للبرامج التنموية في المجتمعات المحلية، إلا أن هذه العملية تواجه أحيانا بعض العراقيل مثل الغلاف المالي في حد ذاته، الذي لا يفي بإنجاز معظم المشاريع الضرورية وقد علل المسئولون ذلك بالظروف المالية للدولة، وكذلك المجتمعات المحلية لا تعتمد على مواردها الخاصة نتيجة نقص أو سوء استغلال تلك الموارد، فهي تعتمد دائما على التمويل المركزي. كما أن المشاريع لا يستفيد منها كافة المناطق على السواء فقد يتدخل عامل الصلات الشخصية في الحصول على بعض المشاريع لمناطق معينة على حساب الأخرى. كذلك فالأمور التقنية الخاصة بالمشاريع فيما يخص عملية الإعداد والتنفيذ، فقد يحدث فيها التقصير والإهمال وسوء تقدير الظروف المحيطة بالمشاريع (الظروف الاجتماعية خاصة). كما أن هناك نقص في مؤسسات الإنجاز المتخصصة مما يحول دون اقتراح مشاريع معينة. بالإضافة أنه مازال الطابع العشائري له دور في الحصول على المشاريع وأيضا الصلات الشخصية للقائد.

5-2-3- تحليل معطيات استمارة المقابلة:

- وصف خصائص العينة: تلعب خصائص العينة دورا هاما وأساسيا في تحديد ماهية المشكلة وتشخيص واقعها والإجابة على تساؤلاتها، لذلك فقد حاولت الدراسة معرفة الخصائص التالية: الجنس، المستوى التعليمي، قيمة الدخل، مستوى المعيشة.

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس($س_1$):

	التكرار ($ك_س$)	النسبة المئوية (ن %)
ذكر	42	% 40,77
أنثى	61	% 59,22

المجموع	103	% 99,99

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أفراد العينة في البلدية هم في معظمهم من الإناث ويمثلون نسبة 59,22 % من مجموع أفراد العينة، في حين نجد الذكور يمثلون نسبة 40,77 % وهذا راجع إلى كون الآباء أو القائمين على الأسر لا نجدهم في بيوتهم نظرا لظروف العمل التي تجعلهم يتغيبون طوال الوقت. ومع هذا فنسبة الذكور هي أيضا معتبرة لأن تطبيق استمارة المقابلة لم تتم فقط بالذهاب إلى أماكن إقامة الأسر بل حتى في أماكن عملهم، وتمت أيضا في مقر البلدية (المقر الإداري)، حيث أنه مجال حيوي لتوافد المواطنين وقضاء مصالحهم.

جدول رقم (2) يبين مستوى التعليم لأفراد العينة (س$_2$):

المستوى التعليمي	الآباء التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	الأمهات التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
أمي	58	56,31	74	% 71,84
يقرأ ويكتب	10	09,70	04	% 3,88
ابتدائي	16	15,53	13	% 12,62
متوسط	08	07,76	06	% 05,82
ثانوي	11	10,67	06	% 05,82
جامعي	00	00	00	% 00
المجموع	103	% 99,99	103	% 99,98

يبين التحليل الإحصائي الوارد في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من أفراد العينة أميون بنسبة 56,31 % لدى الذكور ونسبة 71,84 % لدى الإناث، بينما هو واضح أن باقي الاختيارات أخذت نسب ضعيفة تتراوح بين (0 و15,53 %)، في حين نجد انعدام المستوى الجامعي لدى أفراد العينة، وهذا يبرز تدني المستويات التعليمية خاصة في الوسط الريفي وقلة الاهتمام بالجانب التعليمي الذي يعد عاملا أساسيا في النهوض بالتنمية الاجتماعية، كما تعتبر الأمية من أكبر عوائق التنمية وإحدى المشكلات الخطيرة في عالمنا المعاصر التي تعيق الجهود التنموية وبرامجها وتمثل في آن واحد سببا ونتيجة للتخلف

الحضاري، حيث ترتفع الأمية بوجه عام في العالم العربي (الجزائر جزء منه بكافة مجتمعاتها المحلية)، مما يجعل منها مشكلة مؤثرة في بنيته سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ومعوقا لتطوره الحضاري الذي يطمح له، فالأمية تعزل الأمي على المشاركة الإيجابية في كل نواحي الحياة الاجتماعية ويهبط وعيه السياسي ويقل إنتاجه الاقتصادي والاجتماعي.

ومع هذا فالجهود لمحو الأمية لم تقض عليها مثل ما هو الحال في الدول المتقدمة، ولقد ألقت العديد من الدراسات الضوء على المشكلات التي تواجه محو الأمية مثل تمويل هذه البرامج وضعف المؤسسات المسئولة عنها، بالإضافة إلى عوامل إنسانية كالعادات والتقاليد وعدم الاكتراث والانشغال في هموم الحياة.

ولما كانت التنمية الاجتماعية هدفها الإنسان وفي نفس الوقت هو وسيلتها أيضا فإنها تحتاج إلى كوادر بشرية مدربة ومتعلمة وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن الأمي لا يعرف حقوقه وواجباته تجاه مجتمعه وتضعف مشاركته اجتماعيا وسياسيا من أجل تنمية مجتمعه بل أنه سهل الانقياد [334].

جدول رقم (3) يبين دخل أسر العينة (س3 وس4):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
أقل من 8000 دج (3)	32	% 31,06	2,04	0,13
من 8000 إلى 20.000 دج (2)	44	% 42,71		
أكبر من 20.000 دج (1)	27	% 26,21		
المجموع	103	% 99,98		

توضح البيانات الرقمية في الجدول أعلاه أن أسر العينة ذوي دخل متوسط، حيث نجد أن أكبر نسبة من الأسر يتراوح دخلها مابين (8000 دج و20.000 دج)، منهم من يملكون أرضا فلاحية يعتمدون عليها في أمور معيشتهم وتحقق لهم بعض العائد الذي يساعدهم على تحقيق مستوى متوسط للمعيشة، ومنهم من يعمل في التجارة، والبعض الآخر في الوظيف العمومي. كما نجد أيضا أن نسبة الذين يقل دخلهم عن (8000 دج) يشكلون نسبة معتبرة تقدر ب 32 % وهم ممن لا يملكون أرضا فلاحية ويعملون كأجراء لدى غيرهم من الفلاحين، كما أن عملهم ليس دائما ولكن بحسب الطلب على العمل الذي يفرض نفسه من حين لآخر، كما يوجد من بين هؤلاء ضعيفي الدخل ممن يعملون في إطار الشبكة الاجتماعية والذين لا يزيد دخلهم عن 3000 دج. بينما نجد أن أقل نسبة تمثل الأسر ذات الدخل المعتبر وأحيانا المرتفع، وأصحابهم من ذوي الأملاك الكبيرة والبعض الآخر يأخذون التقاعد عن عملهم بالخارج (فرنسا في أغلب الأحيان)، والبعض الآخر يأخذون منحة الشهيد أو المجاهدين.

جدول رقم (4) يبين عدد أفراد أسر العينة (س5):

([334]) محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص ص 297-298

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	مركز الفئة م س	ك س*م س	متوسط أفراد الأسر
[5،1]	35	% 33,98	3	101,94	6,54
[10،5]	55	% 53,39	7,5	400,42	
[15،10]	10	% 09,70	12,5	121,25	
[20،15]	03	% 02,91	17,5	50,92	
المجموع	103	% 99,98		645,73	

يلاحظ من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة لأفراد أسر العينة تتمركز في الفئة [5 ،10] بنسبة 53,39 % ، أي أن عدد أفراد أسر العينة يتراوح مابين 5 أفراد إلى 10 أفراد، وهذا ما يؤكده متوسط أعداد أفراد أسر العينة الذي بلغ 6,54، أي حوالي 7 أفراد في الأسرة. يلاحظ أيضا أن هناك نسبة معتبرة من الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين 1 إلى 5 أفراد، وهي تمثل نسبة 33,98 % ، كما نجد نسبة لا يستهان بها من الأسر تقدر ب 09,70 % التي يتراوح عدد أبناء الأسرة فيها مابين 10 و15 فردا، هذه النسبة التي تعكس جانبا يتميز به السكان ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع القروي والقيم المرتبطة بالإنجاب كرمز للتفاخر والعزوة.

والجدير بالملاحظة أننا وجدنا أن هناك ثلاث أسر يتراوح أعداد أفرادها مابين 15 إلى عشرون فردا، أي بنسبة 02,91 %، وإن كانت نسبة ضعيفة إلا أن لها دلالة سوسيولوجية تعكس التمسك بعادات وتقاليد قديمة قد لا تعين على تحقيق المستوى المعيشي المطلوب الذي يدفع بالأفراد إلى الإنجاز والإبداع.

جدول رقم (5) مدى كفاية الحاجات الأساسية للأسرة (س6):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
بصورة كافية	22	21,35	1,98	0,13
متوسطة	57	55,33		
غير كافية	24	23,30		
المجموع	103	% 99,98		

من خلال إجابات أرباب الأسر عن مدى كفاية الحاجات الأساسية للأسرة يبن الجدول أعلاه أن 55,33 % من الأسر تعيش متوسطة الحال وهو يعكس مقدار الدخل الذي تتحصل عليه أسر العينة والذي تبين في الجدول رقم (3). ويأخذ المتوسط الحسابي قيمة 1,98 أي أن

متوسط إجابات المبحوثين يتمركز عند الدرجة (2)، وهو بذلك يؤكد توسط الحالة المعيشية لدى أسر العينة في المجتمع المحلي الريفي والدليل على ذلك أن الانحراف المعياري يعبر عن تشتت ضعيف لإجابات المبحوثين حول المتوسط بقيمة 0,13. في حين يعيش 23,30 %الفقر الذي يعد من أكبر عوائق التنمية الاجتماعية. أما النسبة 21,35 % فهي تمثل الأسر التي تعيش حالة ميسورة، فهم من الفلاحين الكبار ذوي الأملاك والذين استفادوا من عملية الدعم الفلاحي التي حسنت من ظروف الإنتاج الفلاحي وظروف المعيشة للفلاحين.

جدول رقم (6) يوضح رأي الأسر في مدى كفاية المرافق الصحية (س7):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
بصورة كافية (3)	00	% 00	1,15	0,20
لا بأس (2)	16	% 15,53		
غير كافية (1)	87	% 84,46		
المجموع	103	% 99,99		

توضح البيانات الرقمية في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة وهي 84,46 % تصرح بعد كفاية المرافق الصحية والذي تؤكده البيانات الإحصائية التي ورد ذكرها في تحليل معطيات الإحصاءات والتقارير الرسمية حول بلدية عين الناقة والخاصة بالخدمة الصحية، حيث يوجد في البلدية مركزا صحيا يفتقد إلى أدنى شروط العناية الصحية وأربعة قاعات ضعيفة النشاط منها اثنان عديمتا النشاط. كما توضح نسبة 15,53 % من يستكفون بما هو موجود ولا يعلقون على الأمر، أما عن الرأي المعاكس وهو كفاية الخدمات الصحية فلم يحض بأي نسبة، هذا يدل على تأكيد الرأي حول سوء الخدمات الصحية وما يزيد من دلالته المتوسط الحسابي الذي تمركزت حوله إجابات المبحوثين بقيمة 1,15 وهو قريب إلى الدرجة (1) التي تمركز حولها رأي المبحوثين، كما نلمح تشتت ضعيف للعينة بمقدار 0,20 مما يدل على أن المبحوثين لا يختلفون حول رأيهم في الخدمات الصحية في البلدية.

تعتمد رفاهية البلدان وانتعاشها الاقتصادي وتقدمها على مدى تمتع شعوبها بالصحة التي يتوقف عليها إنتاجها وكفاءتها في شتى الميادين، ومن أهم الأدوار المنوطة للحكومة في أي مجتمع هو تقديم الخدمات الصحية بمختلف أبعادها العلاجية والوقائية والتوعية، وأن الرقي بمستوى أداء الخدمة الصحية لأفراد المجتمع يعتبر أحد المؤشرات الهامة الدالة على مدى تقدم أو تحضر المجتمع[335].

جدول رقم(7) يبين أسباب عدم كفاية الخدمة الصحية(س8):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)

([335]) محمد علاء الدين عبد القادر، **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ، 2003ص ص230-231

نقص في الأطباء والأعوان شبه الطبيين (3)	103	%100
تنقصه التجهيزات الطبية الضرورية (2)	98	% 95,14
لا يفي بالحد الأدنى من الخدمات الضرورية (1)	38	% 36,89

تشير إحصائيات المبحوثين في الجدول أعلاه أن أسباب عدم كفاية الخدمة الصحية يعود إلى نقص في الأطباء والعاملين في السلك الطبي ويؤكدون ذلك بنسبة 100 %، تليها نسبة 95,14 % التي ترجع الأسباب إلى نقص الأجهزة الطبية الضرورية، وهذان عاملان أساسيان لضمان سير الخدمة الصحية بأحسن صورة. بينما كانت إجابات المبحوثين حول مدى كفاية الخدمات الضرورية في المركز الصحي بنسبة 36,89 % ، إذ يرون أن المركز الصحي لا يتوفر على الإسعافات الأولية خاصة في الفترة الليلية وغياب خدمة مصلحة الأمومة والطفولة، ويودون أن تحسن خدمة ما هو موجود على الأقل من إسعافات أولية وملاحظة طبية ومركز حماية الأمومة والطفولة.

جدول رقم (8) يبين مدى توفر خدمات الإسعافات الصحية في الحالات الحرجة(س9):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
استعمال سيارة الإسعاف (3)	00	00	1,65	0,17
التنقل الشخصي (2)	67	65,04		
مساعدة الغير (1)	36	34,95		
المجموع	103	% 99,99		

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أغلب أسر العينة تستعمل التنقل الشخصي بنسبة 65,04 % ، وهذا يوضحه المتوسط الحسابي بقيمة 1,65 أي أن إجابات المبحوثين تركزت عند الدرجة (2) وبتشتت ضعيف يقدر ب 0,17، ويتمثل التنقل الشخصي في بعض الحالات أن أسر العينة يمتلكون وسيلة نقل خاصة أغلبها فلاحية وحالات أخرى يقومون بكراء وسيلة التنقل، أما فيما يخص استعمال سيارة الإسعاف فلم تحض بأي نسبة من الإجابات ويؤكدون الغياب التام لهذه الوسيلة الضرورية للحالات الحرجة. كما يتبين من الجدول أن هناك نسبة معتبرة تقدر ب34,95 % من المبحوثين أدلوا بأنه في حالات عدم استطاعة توفير وسيلة التنقل (وخاصة في الليل) فإنهم يحضون بمساعدة الغير في ذلك، ويؤكد هذا التضامن العضوي الذي تتميز به المجتمعات التقليدية كما أدلى به **"دوركايم"** في كتابه **" تقسيم العمل".**

جدول رقم (9) يبين نوعية السكن في مجتمع البحث(س10):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
فردي	93	% 90,29
جماعي	10	% 09,70
المجموع	103	% 99,99

تشير الإحصاءات الواردة في الجدول أعلاه أن أغلب سكان مجتمع البحث يعيشون في سكن فردي بنسبة 90,29 %، في حين يبلغ عدد الذين يسكنون في مساكن جماعية نسبة 09,70 % (وهي نسبة قصدية) حيث أخذنا 10 مفردات من العينة وطبقنا استمارة المقابلة على الأسر التي تقطن السكن الجماعي، إذ أن المنطقة لا يتوفر بها عدد كبير من المساكن الجماعية بل يوجد قليل منها عند مدخل البلدية، كما أن نسبة 40,77 % من أسر العينة المتواجدون في التجمع الثانوي (الحراية) يعيشون كلهم في مساكن فردية لأنها قرية نموذجية بنيت في عهد الرئيس الراحل "**الهواري بومدين**" في إطار برنامج التنمية الريفية الذي تضمنه المخطط الرباعي الثاني ولم يحدث فيها أي تغيير عمراني يذكر.

جدول رقم (10) يبين حالة المساكن في مجتمع البحث (س11):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
قديم (3)	33	% 32,03
جديد (2)	19	% 18,44
بين بين (1)	51	% 49,51
المجموع	103	% 99,98

يلاحظ من خلال الإحصائيات في الجدول رقم(10) أن أغلب المساكن متوسطة الحال بنسبة 49,51 % وهو ما تؤكده الملاحظة الميدانية أثناء تطبيق استمارة المقابلة، إذ أن أغلب المساكن بسيطة، بينما تمثل نسبة 32,03 % المساكن القديمة التي تتميز بنقص في التهيئة والتي مر عليها زمن طويل دون تجديد ومنها ما هو مبني بالطوب التقليدي. وتبقى نسبة 18,44 % تمثل نسبة المساكن الحديثة والتي أدلى أصحابها بحداثة بنائها والبعض الآخر خاصة في التجمع الثانوي الذين أعادوا تجديد مساكنهم التي حصلوا عليها في إطار التنمية الريفية كما سبق الذكر.

جدول رقم (11) يبين عدد الغرف في المساكن (س12):

عدد الغرف	التكرار (ك س)	النسبة المئوية	المتوسط

			الحسابي (م)
1	9	% 08,73	2,81
2	48	% 46,60	
3	24	% 23,30	
4	9	% 08,73	
5	6	% 05,82	
6	2	% 10,94	
7	5	% 04,85	
المجموع	103	% 99,97	

من خلال تباين النسب تبعا للاختيارات المدرجة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أكبر نسبة وهي 46,60 % تشير إلى أن أغلب مساكن الأسر يوجد بها غرفتان(بما فيها غرفة الاستقبال)، تليها نسبة 23,60 % التي تشير إلى أن هناك أيضا نسبة معتبرة من المساكن التي يوجد بها ثلاث غرف، ويؤكد ذلك المتوسط الحسابي بمقدار 2,81 (فهو يتراوح بين الدرجتين 2 و3)، كما يلاحظ أن هناك عددا من المساكن به غرفة واحدة بنسبة 08,73 % وأغلبهم ممن يسكنون السكن الجماعي، والذين اضطرتهم الظروف للسكن بها، إذ منهم من تضررت منازلهم من جراء فيضانات وادي"**براز**" المعروف بفيضاناته أثناء هطول الأمطار، ومنهم من اضطرتهم الظروف المادية لذلك، أما باقي النسب فهي صغيرة تمثل نسبة المساكن التي يوجد بها من أربعة غرف إلى سبعة، وهم من ميسوري الحال ومن يسكنون المساكن القديمة التي تتميز بكثرة عدد الغرف فيها، فمن المعروف أن التقاليد الريفية تتطلب أن يكون المسكن به حجرات كثيرة.

وعليه فإنه بملاحظة الجدول رقم (4) الذي تبين من خلاله أن متوسط أفراد الأسر هو 7 أفراد فإن العديد من الأسر تعاني من ضيق المساكن.

جدول رقم (12) يبين حالة تجهيزات المساكن في مجتمع البحث (س13):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
جيدة (3)	17	% 16,50	2,02	0,13
لا بأس (2)	72	% 69,90		
سيئة (1)	14	% 13,59		
المجموع	103	% 99,99		

نستنتج من البيانات الإحصائية أعلاه أن معظم تجهيزات المساكن من كهرباء وماء وصرف صحي لا بأس بها وهو ما أدلى به أصحاب العينة بنسبة 69,90 % ، وكما يبينه

المتوسط الحسابي الذي تجمعت حوله إجابات المبحوثين بقيمة 2,02 أي عند الدرجة (2)، والدليل على ذلك أن الانحراف المعياري يعبر عن تشتت ضعيف يقدر ب0,13، في حين ترى نسبة 16,50 % أن تجهيزات مساكنها جيدة وهي تقع في أماكن سهلت لها مهمة إيصال تلك التجهيزات، بينما تمثل نسبة 13,59 % من الأسر ممن يعانون من نقص التجهيزات أو انعدامها خاصة المياه الصالحة للشرب، كما توجد مساكن تتحصل على تموينها من الكهرباء عن طريق إيصال أسلاك كهربائية وهو ما يشكل خطرا على حياة الأفراد.

جدول رقم (13) يبين نسبة التمدرس لدى أفراد أسر العينة(س14):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
يوجد متمدرسين الآن	70	% 67,96
توقفوا عن الدراسة	27	% 26,21
لم يدرسوا على الإطلاق	06	% 05,82
المجموع	103	% 99,99

نستنتج من خلال البيانات الإحصائية في الجدول رقم (13) أن غالبية أسر العينة لديهم متمدرسين ويشكلون نسبة 67,96 % وهم بذلك يتأثرون بمدى كفاية أو نقص الخدمات التعليمية التي لها دور مهم في تعزيز مقومات التنمية الاجتماعية المحلية، في حين تشكل 26,21 % نسبة الذين توقفوا عن الدراسة وهي نسبة تطرح تساؤلات عن مصير هؤلاء المتوقفين الذين يشكلون نسبة مهمة كمورد بشري يجب أن يعنى بالاهتمام لاستغلال طاقاته استغلالا إيجابيا. كما تبين من الجدول أيضا أن هناك نسبة 05,82 % ممن لم يتلقوا التعليم على الإطلاق، وهي وإن كانت نسبة قليلة بالمقارنة بباقي النسب إلا أنها تطرح مشكلا خطيرا وهو الأمية (من أكبر عوائق التنمية الاجتماعية)، والتي لا يجب أن يتردد صداها على الإطلاق في عصرنا الحالي "**عصر المعلوماتية**".

جدول رقم (14) مدى وجود صعوبات تعليمية لدى المتمدرسين من أفراد أسرة العينة(س15):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
نعم	45	% 64,28
لا	25	% 35,71
المجموع	70	% 99,99

يقر أغلب المبحوثين من أرباب أسر العينة أن هناك صعوبات تعليمية تواجه المتمدرسين وذلك بنسبة 64,28 %، وهي نسبة معتبرة تعكس أن هناك معاناة لدى الأسر لتعليم أبنائهم أو مواصلة تعليمهم، بينما نجد نسبة 35,71 % ممن لا يرون أن هناك صعوبة لدى متمدرسهم في الوقت الحالي.

جدول رقم (15) يبين الصعوبات التعليمية لأفراد أسر العينة(س16):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
صعوبات التنقل إلى المراكز التعليمية (3)	28	% 62,22	2,62	0,26
صعوبات مادية (تكاليف الدراسة) (2)	17	% 37,77		
صعوبات في الفصل الدراسي (1)	00	% 00		
المجموع	45	% 99,99		

في سؤالنا عن الصعوبات التي يتعرض لها المتمدرسين في مشوارهم الدراسي تبين لنا أن أغلبها صعوبات تتعلق بالتنقل إلى المراكز التعليمية بنسبة 62,22 % ، وهذا واضح في تمركز الإجابات حول متوسط حسابي قيمته 2,62 وبانحراف معياري قدر ب 0,26. في حين شكلت نسبة 37,77 % الصعوبات المادية والتي تمثلت في مصاريف التنقل إلى المراكز التعليمية خاصة من الأسر التي يتواجد بها أكثر من متمدرس كما تشكل المصاريف المدرسية عبئا خاصة لذوي الدخل المحدود. أما عن الصعوبات التي قد يتعرض لها المتمدرس في فصله فلم تحض بأي نسبة بالرغم من أنه من خلال المناقشات الحرة مع بعض السكان والموظفين في البلدية أن هناك فصولا دراسية من نقص المدرسين في بعض المواد.

إن التعليم وتوفير الجو المناسب له يجعله يلعب دورا أساسيا في زيادة انفتاح أفراد المجتمع المحلي على العالم الخارجي ولا يعود القروي مستغرقا في شؤونه الخاصة فقط وإنما مشاركا في شؤون مجتمعه المحلي ومتطلعا للمسائل القومية والعالمية، هذه الأخيرة التي تؤثر تأثيرا واضحا في مجتمعه المحلي المحدود، لأنه نتيجة لذلك الانفتاح يحدث التغير الحقيقي معبرا عن امتصاص للقيم والنماذج الثقافية الموجودة في المجتمعات الخارجية التي تتناسب مع طبيعة المجتمع المنقولة إليه، وهذا يتوقف على درجة تعليم أفراد المجتمع الذين سيأخذون ما يناسب مجتمعهم ويرفضون كل ما من شأنه إعاقة نمو المجتمع وتقدمه[336]. إن جوهر التنمية هو العملية التعليمية، حيث يتمثل فيها أفضل أنواع الاستثمار في العالم

([336]) محمد الجوهري وعلياء شكري، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 222 وص231

المتخلف وهو الاستثمار في الموارد البشرية، إلا أنه إذا وجهت بقدر غير متكافىء بين الحضر والريف فيعود ذلك على حساب تنمية الريف.

جدول رقم (16) يبين مدى مواصلة التكوين لدى أفراد العينة(س17):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
نعم	53	% 54,63
لا	44	% 45,36
المجموع	97	% 99,99

يوضح الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر يسمحون لأبنائهم ويرغبون في مواصلة تكوينهم بنسبة 54,63 % ويرون في ذلك مجالا لاكتساب أبنائهم بعض المهارات الفنية التي تعينهم على إيجاد وظيفة أو امتهان حرفة تضمن لهم مستقبلهم. كما نجد أيضا نسبة كبيرة تقدر ب 45,36 % ممن يرفضون مواصلة التكوين المهني وهذا يساهم في تدني مستويات التعليم، ويرون لذلك أسبابا يوضحها الجدول الموالي.

جدول رقم (17) يبين أسباب العزوف على مواصلة التكوين لدى أفراد أسر العينة(س18):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
تفضيل العمل على مواصلة الدراسة (3)	10	% 22,72	1,75	0,22
صعوبات التنقل إلى مراكز التكوين المهني (2)	13	% 29,54		
أسباب أخرى (1)	21	% 47,72		
المجموع	44	% 99,98		

من خلال إجابات المبحوثين عن أسباب رفض مواصلة التكوين المهني لدى أبناء أسر العينة تبين أن نسبة 22,72 % تفضل العمل على مواصلة الدراسة ويرجعون ذلك إلى ظروف المعيشة الصعبة ويفضلون أن يساعدهم أبنائهم في العمل الفلاحي، بينما يرى آخرون أنه بعد تكوين أبنائهم وحصولهم على شهادات الكفاءة المهنية فإنهم يصعب عليهم الحصول

على وظيفة نظرا لظروف العمل الصعبة التي يشهدها المجتمع، كما أنهم حتى ولو فكروا في العمل لحسابهم الخاص فإن الظروف المادية لن تسمح لهم بتحقيق ذلك. بينما يرى البعض الآخر أن سبب رفض مواصلة التكوين المهني هو صعوبة التنقل إلى مراكز التكوين المهني بنسبة 29,54 % ويفضلون أن يكون هناك ملحق للتكوين المهني في بلديتهم ليتيسر لهم الأمر وخاصة بالنسبة للإناث الذين إن رغبوا في السماح لهن بالتكوين فمن الأفضل أن يكون في بلديتهم. أما أكبر نسبة تمركزت حولها إجابات المبحوثين فهي 47,72 % التي ترى أن القرار يعود للمتمدرس في حد ذاته بنسبة 33,33 %، والبعض الآخر لا يسمح للفتاة بالتكوين المهني بنسبة 19,04 %، أما الباقي فمستواهم الدراسي الذي توقفوا عنده لا يسمح لهم بالالتحاق بالتكوين المهني.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم(19) حول كيفية قضاء وقت الفراغ لدى المبحوثين:

من خلال السؤال الذي طرحناه على المبحوثين من أسر العينة حول كيفية قضائهم وقت الفراغ، تبين لنا أن أغلبهم يذهب لديهم الوقت سدى دون فائدة بنسبة 94,17 %، إذ يخلدون إلى الراحة في منازلهم أو يترددون على المقاهي، كما أن المرأة ليس لها حرية الخروج وأغلب وقتها في منزلها. ويرون أن السبب في ذلك أن منطقتهم لا تتوفر على أماكن يستطيع فيها الفرد قضاء وقت فراغه والاستفادة منه، فالمركز الثقافي المتواجد بالمنطقة يفتقد للإمكانيات الضرورية للقيام بدوره في نشر الثقافة والوعي. بينما أدلى ثلاثة أفراد من العينة بأنه لا يتوفر لديهم وقت فراغ لانشغالهم الدائم في العمل الفلاحي، وإن توفر لهم بعض الوقت فإنهم يترددون على أرضهم. ولقد وجدنا اثنان فقط من العينة يمارسان الرياضة ويقضيان أوقاتهم في مطالعة الكتب إن توفرت لهم. هذا ما يؤكد ما جاء في الجانب النظري من أن سوء استغلال وقت الفراغ هو من المعوقات الاجتماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية. يلاحظ أن الخدمات الترفيهية رغم أهمية دورها كتنظيمات طوعية يمكن أن تتم من خلالها عناصر الحداثة في السلوك وطريقة الحياة وبخاصة لدى الشباب، إلا أن غيابها يجعل وقت الفراغ يستغل في غير فائدة الفرد والمجتمع.

جدول رقم(18) يبين مدى الصعوبات التي يتلقاها أفراد أسر العينة فيما يخص النقل العمومي (س 20):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
نعم	04	% 03,88
لا	99	% 96,11
المجموع	103	% 99,99

تؤكد النسبة الأكبر من المبحوثين أنه لا توجد صعوبة في التنقل إلى المناطق المجاورة لقضاء مصالحهم بنسبة كبيرة تقدر ب 96,11 % مقارنة بما شهدته المناطق الريفية في السنوات السابقة ويرجعون ذلك إلى توفر النقل الخاص، بينما بعض المبحوثين يرى أن هناك

صعوبة بنسبة ضئيلة تقدر ب 03,88 % ويرون أن الصعوبات تكمن في قلة وسائل المواصلات، فعددها قليل مما صعب تواجدها في كل الأوقات.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم(21) حول صعوبات التنقل إلى المناطق المجاورة:

تشير إجابات المبحوثين الأربعة الذين يرون أن هناك صعوبات في التنقل إلى المناطق المجاورة فيما يخص النقل العمومي كونه غير كاف، فهناك فقط النقل بواسطة الحافلات الصغيرة (minibus)، ولا يوجد سيارات أجرة، كما أنها غير متوفرة في كل الأوقات، مما قد يعطل قضاء مصالحهم من جهة، كما يشكل تعطيلا للتلاميذ الذين يتنقلون إلى المنطق المجاورة، والذين يستعينون غالبا بوسائل النقل التي تمر عبر الطرق الوطني المار عبر البليدة من المناطق المجاورة مثل زريبة الوادي.

جدول رقم (19) يبين نوعية البرامج المشاهدة من طرف المبحوثين(س22):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
برامج دينية	74	% 71,84
الأخبار السياسية	81	% 78,64
البرامج الثقافية	12	% 11,65
البرامج الترفيهية	14	% 13,59
المجموع	103	% 99,99

تشير النسب المئوية العامة في الجدول أعلاه أن البرامج الدينية والأخبار السياسية تحتل نسب عالية لدى جمهور البحث، حيث نجد نسبة 71,84 % تمثل البرامج الدينية، بينما تحتل الأخبار السياسية أكبر نسبة وهي 78,64 %، بينما باقي النسب فهي صغيرة تمثل البرامج الثقافية والترفيهية، وقد أدلى الجمهور برغبته في تتبع الأخبار السياسية لمتابعة الأوضاع التي يشهدها الوطن من جهة، وكذلك الأوضاع في الدول العربية خاصة منها القضيتين الفلسطينية والعراقية. أما عن تتبعهم للأخبار الثقافية والترفيهية فإنهم لا يجدون فيها ما يثير الانتباه، بل تجد صداها لدى أبنائهم وبناتهم.

إن الإعلام هو أحد الوسائل الهامة التي يمكن الاستعانة بها في تغيير أنماط السلوك التقليدي وتحويله إلى نمط سلوكي أكثر حداثة، حيث يسمح بتنمية الوعي المحلي ويزيد من روح الولاء والانتماء والاهتمام بالتراث والعادات والتقاليد والبعد عن الجانب السلبي منها الذي يعوق عمليات التنمية[337].

جدول رقم (20) يبين مدى الصعوبة في التعامل مع الإدارات العمومية(س23):

([337]) عبد الله محمد عبد الرحمن، **التوطين والتنمية في المجتمعات الصحراوية(دراسة في علم الاجتماع البدوي)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص219

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
هناك صعوبة	50	% 48,54
لا توجد صعوبة	38	% 36,89
أخرى تذكر	15	% 14,56
المجموع	103	99,99

تشير إجابات المبحوثين إلى أنه هناك صعوبة في التعامل مع الإدارات العمومية وذلك بنسبة أكبر قدرها 48,54 % ، تليها نسبة معتبرة من المبحوثين من لا يجد في التعامل مع الإدارات العمومية صعوبة بنسب 36,89 % ، أما النسبة الباقية التي تقدر ب 14,56 % ترى أن التعامل مع الإدارية لا بأس به.

جدول رقم (21) يبين رأي المبحوثين في أسباب صعوبة تعاملهم مع الإدارات العمومية (س24):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
اللامبالاة والتأخر في الأداء (3)	60	% 58,25	2,40	0,15
عدم وجود رقابة (2)	25	% 24,27		
وجود رشوة (1)	18	% 17,47		
المجموع	103	% 99,99		

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن المبحوثين يرجعون صعوبة التعامل مع الإدارات العمومية إلى اللامبالاة والتأخر في الأداء، حيث حضيت بأكبر نسبة من اختيارات المبحوثين بنسبة 28,25 %، وما يزيد توضيح هذه النتيجة هو تمركز إجابات معظم المبحوثين حول قيمة 2,40، وهي متوسط إجاباتهم الذي يقع بين الدرجة (2) و(3)، أما تشتتهم عن هذا المتوسط فهو ضعيف بقيمة مقدارها 0,15، وهذا يعني اتفاقهم على أن التعامل مع الإدارات العمومية يصعبه الإهمال والتأخر في قضاء مصالح المواطنين، وبالتالي عرقلة جهودهم

وأحيانا يشعرهم ذلك بالإحباط ويتخلون عن قضاء مصالحهم. كما أن التأخر في المعاملات الإدارية يهدر الوقت ويشتت جهود المواطنين.

بالمقابل نجد نسبة 24,27 % ترى أن تلك الصعوبة ترجع إلى عدم وجود رقابة تحاسب على التقصير الذي يحدث في المصالح الإدارية، وهناك من المبحوثين من رأى أن وجود الرشوة كان السبب في عرقلة أمورهم الإدارية وتعطيل مصالحهم بنسبة لا يستهان بها قدرت ب 17,47 % ، هذه العادة الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي تسبب الكثير من ظواهر الفساد وإحباط دافع الإنجاز والمشاركة لدى المواطنين، لذلك فالإدارة لم ترتق إلى المستوى المطلوب الذي يتطلع إليه المواطنون.

جدول رقم (22) يبين مدى موافقة الرجل على خروج المرأة للعمل لدى أسر العينة(س25):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
أوافق	52	% 50,48
لا أوافق	51	% 49,51
المجموع	103	% 99,99

عبر المبحوثون من أسر العينة عن رأيهم في خروج المرأة عن العمل بالموافقة بنسبة 50,48 % ، مع العلم أن هذه الموافقة غالبا كانت بتحفظ، أي لا يسمح لها بالعمل في كل الميادين، كما عبرت نسبة 49,51 % بعدم الموافقة، والملاحظ أن النسبتين شديدتي التقارب، أي أن خروج المرأة للعمل لدى أسر العينة يقع بين التأييد والرفض. هذا يقودنا إلى الحديث عن أهمية العنصر البشري في إحداث التنمية ودور المرأة و أهميته في المساهمة في جهود التنمية، و خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى تضافر كافة الجهود و حشد كل الإمكانيات المادية و البشرية لتحقيق التنمية المنشودة. و من الطبيعي أن يكون لقطاع المرأة دورا على جانب كبير من الأهمية في عملية التنمية الشاملة خاصة بعد تحرير المرأة من سيطرة كثير من التقاليد الجامدة وحصولها على كافة الحقوق، فضلا عن أن المرأة تمثل نصف المجتمع تقريبا من حيث القوة العددية(في غالب الأحيان).

من خلال التراث السوسيولوجي نج النظرية التطورية الوظيفية ترى أن أحد مظاهر الاختلال بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة تكمن في أن المرأة استطاعت في المجتمعات الحديثة أن تخرج للعمل وأن تصبح قوة فاعلة في حين أنها في المجتمعات الحديثة ما تزال تقوم بالأنشطة المنزلية فقط، لذلك فعملية التحديث تؤدي إلى أن تتحول المرأة من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة وذلك بعد أن تنال قسطا من التعليم، كما تعتبر بحوثا عديدة نابعة من هذا الاتجاه أن المرأة الريفية تعتبر عبئا على المجتمع أثناء عملية التنمية لعدم مشاركتها في النشاط الاقتصادي، فنجد "**روث ديكسون**" "Ruth Dixon" يذهب إلى أن عدم مشاركة المرأة الريفية في الأعمال الإنتاجية يزيد من حجم الأسرة وخاصة أن الأسرة الريفية تميل إلى إنجاب عدد كبير من الأولاد للاعتماد عليهم اقتصاديا ويؤدي ذلك إلى زيادة الفقر داخل الأسرة وبالتالي في المجتمع ككل[338].

([338]) محمد الجوهري، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص ص254-255

وصف وتحليل جواب السؤال رقم(26) حول أسباب رفض خروج المرأة للعمل:

من خلال تحاورنا مع المبحوثين من أسر العينة ممن رفضوا خروج المرأة للعمل، أو ممن أدلوا بأنه لا يسمح في أسرتهم بعمل المرأة، تبين أن أغلبهم يرفضون ذلك بسبب التقاليد والعادات التي تحكم نمط معيشتهم، فهم يرون أن دور المرأة يكون في مجال خدمة أسرتها، كما أن خروجها للعمل في بيئتهم يعرضها لقلة الاحترام، ومنهم من يرفض ذلك في الوقت الحالي ويمكن أن يغير رأيه في ظروف أخرى.

إن عدم تمتع المرأة بمكانها الصحيح في المجتمع يحول دون وصول جزء هام من قوى المجتمع وطاقاته إلى الميدان الإنتاجي والمشاركة الإيجابية في مختلف أنشطة المجتمع، وهي من القيم والاتجاهات التقليدية التي تعيق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستفادة المجتمع من قدر كبير من طاقات المجتمع[339].

جدول رقم(23) يبين مدى ميل أرباب الأسر نحو سلوك الادخار الإيجابي(س27):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
يدخر المال (3)	28	% 27,18	2,04	0,13
يبقيه في حوزته (2)	52	% 50,48		
أخرى تذكر (1)	23	% 22,33		
المجموع	103	% 99,99		

من خلال السؤال الخاص بسلوك الادخار لدى أسر العينة تبين أن أغلبهم يفضلون إبقاء المال في حوزتهم بنسبة 50,48 %، بينما نجد نسبة 27,18 % ممن يدخرون أموالهم أو يفضلون ادخارها لدى المؤسسات البنكية، أما النسبة الباقية التي تمثل 22,33 % فهي ممن أدلوا بأن ليس لديهم ما يدخرونه. ويلاحظ أن غالبية المبحوثين يفضلون إبقاء المال في حوزتهم، ويزيد المتوسط الحسابي توضيح ذلك بقيمة 2,04، كما يعبر عن ذلك أيضا تشتتهم الضعيف بمقدار 0,13، ويعللون ذلك أن أغلبهم فلاحين وعملهم يتطلب سيولة نقدية بصفة دائمة ووضعهم لأموالهم في البنوك يعطل أعمالهم. أما النسبة التي تفضل الادخار في البنك، فمنهم الموظفون، ومنهم من يرى أن الادخار في البنوك عملية تضمن لهم أموالهم.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم(28) حول أسباب رفض الادخار لدى المبحوثين:

بسؤالنا المبحوثين الذين أدلو باحتفاظهم بالمال ورفضهم إيداعها للبنوك عن دوافعهم لذلك، تبين أن ظروف العمل الفلاحي تمنعهم عن ذلك، و بشرحنا لهم عن أهمية الادخار في التنمية، أدلوا بأنهم في حالة توفر فائض مالي لا يحتاجونه في عملهم فإنهم بطبيعة الحال سيودعونها في البنوك لأنها في نظرهم طريقة ناجعة لهم في المقام الأول ويحبذون أن يساهموا في التنمية التي تعود على الجميع بالفائدة.

جدول رقم (24) يبين مدى التوجه نحو العمل الفلاحي لدى أرباب أسر العينة(س29):

([339]) محمود عبد الحميد حسين، "**بعض قضايا التنمية الريفية المتجددة**"، في: **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، مرجع سابق، ص320

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
نعم	80	% 77,66
لا	23	% 22,33
المجموع	103	% 99,99

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أرباب أسر العينة يمتهنون العمل الفلاحي بنسبة 77,66 % وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي ورد ذكرها في تحليل بيانات السجلات والوثائق، حيث أن العمل الفلاحي يشكل النسبة الأكبر من الطبقة الشغيلة في المنطقة، وهذا يزيد من أهمية الفلاحة في المنطقة واتخاذها المورد الرئيسي للمعيشة، وقد تعززت الفلاحة وكثر ممتهنيها خاصة بعد ظهور مشروع الدعم الفلاحي الذي استفاد منه سكان المنطقة. كما يلاحظ في الجدول أن المهن الأخرى تحتل نسبة 22,33 % وهم يمثلون التجار والعاملين في مؤسسات المجتمع المختلفة.

جدول رقم (25) يبين أسباب الإقبال عل العمل الفلاحي لدى أرباب أسر العينة(س30):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
يملك أرضا	36	% 45
مهنة العائلة	19	% 23,75
لم يجد غيرها	34	% 42,50
لا يجيد عملا آخرا	24	% 30
تحقق له عائدا أفضل من مهنة أخرى	21	% 26,25

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، فإننا نجد أن هناك نسبة كبيرة ممن يعملون في الفلاحة نتيجة أنهم يملكون أرضا فلاحية بنسبة 45 % ، تليها نسبة 42,50 % ممن أدلو ا بأنهم لم يجدوا غيرها، إذ أن المنطقة فلاحية بالدرجة الأولى، كما أنهم لا يستطيعون ترك أراضيهم من جهة أخرى. أما لكون الفلاحة مهنة العائلة فقد أخذت نسبة 23,75 % إذ أنهم ورثوا الأرض وتعلموا ونشأوا على مهنة الفلاحة من آبائهم، بالمقابل توجد نسبة 30 % ممن لا يجيد عملا آخر غير العمل الفلاحي، كما اعتبر نسبة 26,25 % من المبحوثين أن عملهم الفلاحي يحقق لهم عائدا أكثر من أي مهنة أخرى.

جدول رقم (26) يبين أسباب عدم امتهان العمل الفلاحي لدى أرباب أسر العينة(س31):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية

		(ن %)
لايملك أرضا	21	% 91,30
لا يريد العمل في الفلاحة	08	% 34,78
توفرت له فرصة العمل في مجال آخر	9	% 39,13
العائد الفلاحي قليل بالمقارنة بمهنة أخرى	03	% 13,04

من قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه نتبين أن معظم الذين لا يمارسون العمل الفلاحي كان بسبب عدم امتلاكهم للأرض بنسبة 91,30 %، منهم من يود ذلك في حالة توفرها وتوفر الإمكانيات لخدمتها. في حين أن الذين لا يريدون العمل في الفلاحة يشكلون نسبة 34,78 %، أما باقي المبحوثين الذين يشكلون نسبة 39,13 % فهم ممن توفرت لهم فرصة العمل في مجال آخر غير الفلاحة، أما النسبة القليلية الباقية التي تقدر ب 13,04 % فهم يرون أن العائد الفلاحي قليل بالمقارنة بمهنة أخرى، وهم ممن يرون أن العائد الفلاحي قليل بالمقارنة بمهن أخرى، ويودون الحصول على مهنة ذات دخل قار.

جدول رقم (27) يبين مدى الاستعانة بالتقنيات الحديثة للعمل الفلاحي(س32):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
أستعين	15	% 14,56
لا أستعين	16	% 15,53
أخرى تذكر	49	% 61,25
المجموع	80	% 99,99

يشير الجدول رقم (27) أن هناك نسبة قليلة من الفلاحين الذين يستعينون بالتقنيات الحديثة للعمل الفلاحي وتقدر نسبتهم ب 14,56 % ، وهم من الفلاحين الكبار الذين يمتلكون أراضي فلاحية كبيرة تحقق لهم إنتاجا عاليا، ولكي يحافظوا على إنتاجهم يتطلب منهم الأمر الاستعانة بكل ما يجدونه ضروريا، ويرون أنه كلما استعانوا بتلك التقنيات فإن ذلك يحقق لهم عائدا أكبر وأوفر. أما من أجابوا بالنفي، أي لا يستعينون بالتقنيات، فيشكلون نسبة 15,53 %. في حين أن أكبر نسبة وهي 61,25 % فهم يرون أن هناك أسبابا تجعلهم لا يستعينون بتلك التقنيات، والذي يوضحها الجدول رقم (28).

جدول رقم (28) يبين أسباب عدم الاستعانة بالتقنيات الحديثة للعمل الفلاحي(س33):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)

لا ترون لذلك أهمية (3)	00	% 00	1,56	0,40
نظرا لأن ذلك يتطلب تكاليف إضافية (2)	09	% 56,25		
أخرى تذكر (1)	07	% 43,75		
المجموع	16	% 100		

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب جمهور البحث ممن يمتهنون العمل الفلاحي لا يستعينون بالتقنيات الحديثة للعمل الفلاحي بنسبة 56,25 % ، لأن ذلك يتطلب تكاليف إضافية، فقد تكون الأرض صغيرة واقتناء هذه التقنيات أو كرائها(مثل الآلات الفلاحية كالجرارات والحاصدات...) يوقع الفلاح في الخسارة، وأحيانا توقعات الإنتاج لا تسمح باقتناء تلك التقنيات، لذلك يضطر الفلاح الذي لا تسمح له ظروفه المادية الاستغناء عنها، وهو يدرك أن ذلك يؤثر على مردودية الإنتاج. كما أن نسبة معتبرة تقدر ب 43,75 % ترى أن الاستعانة بالتقنيات الفلاحية الحديثة يكون حسب الظروف المادية وتواجدها في السوق، وأيضا هناك منها ما يجهلون كيفية استعمالها والاستفادة منها(مثل المواد الكيماوية)، لذلك فأحيانا يتم الاستعانة بها وأحيانا يضطرون للتخلي عنها. بينما عن سؤالنا لهم إذا كانوا لا يرون لذلك أهمية فأجابوا جميعهم بالنفي، فهم مدركون ما لتلك التقنيات من فوائد وتسهيلات تحسن من مردودية الإنتاج. وبما أن الأغلبية من المبحوثين قد رأوا أن سبب عدم الاستعانة يعود لأنها تتطلب تكاليف إضافية، وكذلك لأسباب أخرى السابقة الذكر، فإن المتوسط الحسابي يبرهن على ذلك بقيمة 1,56، أي أنه يتوسط الدرجتين (1) و(2)، وهم يبتعدون عن هذه القيمة بتشتت ضعيف مقداره 0,40 .

إن التكنولوجيا الريفية هي جملة المعرفة والمهارات اللازمة لإنتاج وتسويق السلع لتغطية احتياجات المواطنين، وهي من أهم وسائل تنفيذ التنمية الاقتصادية، ولإحداث تنمية زراعية تنعكس بدورها على التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية يتطلب وجود الحد الكافي من هذه التكنولوجيا [340]، والعمل الفلاحي مثله مثل غيره من المهن يحتاج إلى تعلم وتدريب، ففي كثير من دول العالم يكون المزارع الناجح خريج مدرسة زراعية أو معهد زراعي لديه القدرة والكفاءة على إدارة الأعمال الفلاحية [341].

جدول رقم(29) يبين مدى تمسك أسر العينة بالإقامة في الريف(س34):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
نعم	62	% 60,19
لا	41	% 39,80

([340]) محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 208-209

([341]) سامية محمد جابر، **علم الاجتماع الريفي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1990، ص36

المجموع	103	% 99,99

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين يتبين أن أغلبهم يرغبون في الإقامة في الريف، وذلك بنسبة 60,19 %، وذلك نظرا لارتباطهم بأعمالهم ويرفضون مغادرة أماكن إقامتهم لأنهم نشأوا فيها وتعودوا على الحياة في الريف، بينما ترغب النسبة الباقية التي تقدر ب 39,80 % ، وهي نسبة كبيرة في مغادرة الريف إذا توفر لها فرصة العمل والإقامة في المدينة.

جدول رقم (30) يبين الأسباب التي تؤدي إلى ترك الإقامة في الريف(س35):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
توفر المرافق الضرورية في المدينة (3)	18	% 29,03	1,90	0,18
العمل في المدينة أكثر استقرارا من الريف (2)	20	% 32,25		
ظروف العمل والمعيشة في الريف صعبة (1)	24	% 38,70		
المجموع	62	% 99,98		

عبر المبحوثين من أسر العينة عن أسباب رغبتهم في ترك الإقامة في البلدية نظرا لتوفر المرافق الضرورية في المدينة بنسبة 29,03 % ، إذ أنهم غير مرتبطين بالعمل الفلاحي وبعضهم يجد صعوبات في نقص المرافق خاصة منها التعليمية لأبنائهم بالدرجة الأولى والصحية بالدرجة الثانية، كما يرون أن أغلب المرافق في البلدية غير متوفرة وهذا يسبب لهم متاعب الانتقال إلى المراكز الحضرية، إذ أن المرافق التعليمية والصحية هي من أكثر الأسباب التي تدفعهم لهجرة البلدية إذا توفرت لهم الفرصة المناسبة لذلك. في حين نجد نسبة 32,25 % ممن يرغبون في ترك أماكن إقامتهم إذا توفرت لهم فرصة العمل في المدينة، وهم من ذوي الدخل المحدود والذين لا يعملون بصفة قارة، ويرون أن العمل في المدينة أكثر ضمانا واستقرارا نظرا لكثرة النشاطات وأنهم ستطيعون أن يتدبروا قوت يومهم

بشتى الطرق عكس الريف الذي يكون العمل فيه حسب ظروف الإنتاج والطلب على العمل. أما أكبر نسبة عبرت عن سبب رغبة المبحوثين في ترك إقامتهم في الريف كانت بسبب أن ظروف العمل والحياة في الريف صعبة بنسبة 38,70 % وهم من ذوي الدخول المنخفضة سواء أكانوا فلاحين يملكون أراضي ولا يستطيعون استغلالها نظرا لافتقادهم عنصر المال، أو ممن يعملون عند غيرهم بحسب الطلب على العمل(لا يعملون بصفة دائمة) أو من يمتهنون مهن غير فلاحية (في إطار الشبكة الاجتماعية)، وتتمركز إجابات المبحوثين عند القيمة 1,90 والتي تعبر عن إجماعهم على أن ظروف العمل والحياة في بلديتهم هي السبب الذي قد يدفعهم لمغادرتها، أما تشتتهم حول هذه الفكرة فهو ضعيف بمقدار 0,18.

من أهم العوامل تعويقا لعمليات النهوض بالمجتمع المحلي الريفي عدم ارتباط الناس بالإقامة فيه (النزوح الريفي)، وقد يكون للهجرة إيجابيات تنعكس على المجتمع المحلي إذا كانت الهجرة من أجل الارتفاع بالمستوى الاقتصادي مع ارتباط المهاجر بقريته، الأمر الذي يجعله يساهم ماديا-على الأقل- في تنميتها عن طريق رفع المستوى الاقتصادي لأسرته وأقاربه، فإن ذلك يعد بمثابة عامل مشجع على التنمية [342].

جدول رقم (31) يبين عادات التداوي لدى أفراد أسر العينة (س36):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
الذهاب إلى الطبيب مباشرة (3)	74	% 71,84	2,48	0,16
التداوي بالأعشاب الطبية أولا (2)	05	% 04,85		
حسب الظروف المادية للأسرة (1)	24	% 23,30		
المجموع	62	% 99,99		

من خلال الإجابات التي تحصلنا من طرف المبحوثين يتبين أن أغلبهم يفضلون الذهاب إلى الطبيب مباشرة دون استعمال الأعشاب الطبية بنسبة 71,84 % ، إذ أن هذه الأسر تتخوف من ناحية من استعمال الأعشاب لأنهم غير متأكدون من نتائجها، ولأنهم من جانب آخر لدى الكثير منهم الأطفال ويرفضون رفضا قاطعا الرهان بصحة أطفالهم، لذلك يلجئون مباشرة للطبيب تفاديا لأي شك أو خطأ. ولقد اجتمعت إجابات المبحوثين عند القيمة 2,40 أي تقريبا عند الدرجة (3) والتي تعبر عن إجماعهم حول رأي واحد هو الذهاب إلى الطبيب أولا كثقة في تطبيق علاج على أسس علمية يغنيها عن الوقوع في ما لا يحمد عقباه من جراء التداوي بالأعشاب الطبية دون العلم بأسس تطبيقها وكيفية المعاجلة بها معالجة صحيحة،

([342]) غريب سيد أحمد، **علم الاجتماع الريفي**، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1999، ص 346

والذي يؤكد رأيهم هو تشتتهم الضعيف بمقدار0,16. تليها نسبة 23,30 % ممن يرون أن الظروف المادية تتحكم في قراراتهم، فإن توفر لديهم المال يذهبون إلى الطبيب مباشرة [*]، وإن عجزوا ماليا يستعملون بعض الأعشاب التي يثقون في استعمالها، وإن لم يروا نتيجة لها أو اشتد عليهم المرض يضطرون إلى التصرف بكل الطرق الممكنة (الاستدانة، بيع بعض الأغراض...). أما نسبة قليلة من يستعملون الأعشاب أولا بنسبة ضئيلة تقدر ب 04,85 % ، وحجتهم أنهم يرون أن باستعمالهم الأعشاب يمكن أن يشفوا دون اللجوء إلى الطبيب في كل الحالات، وإن لم تحقق لهم الأعشاب أي نتيجة فإنهم يذهبون إلى الطبيب عندئذ.

معرفة الوعي الصحي بين سكان الريف وما يرتبط به من سلوك صحي سليم وممارسات صحيحة للمحافظة على صحة الفرد المحور الرئيسي لعملية التنمية

جدول رقم(32) يبن رأي المبحوثين في مدى كفاية المشاريع في منطقتهم(س37):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
نعم	00	% 00
نوعا ما	14	% 13,59
لا	89	% 86,40
المجموع	103	% 99,99

يرى معظم المبحوثين من أسر العينة أن منطقتهم ينقصها العديد من المشاريع بنسبة 86,40 %، ويدركون بأنها منطقة صغيرة لكن هذا لا يمنع من توفر الضرورات الأساسية كالمدارس التعليمية بمختلف الأطوار، أو إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من تأثير نقصها مثل توفير حافلات مدرسية لنقل التلاميذ إلى مدارسهم في حالة عدم توفرها، فقد جاء في تحليل البيانات الإحصائية أن البلدية تفتقد إلى ثانوية، والتجمعات السكنية الثانوية بها مدارس ابتدائية فقط، أي أن جميع التلاميذ الذين يصلون إلى المرحلة الثانوية يضطرون للانتقال إلى المراكز الحضرية، وكذلك الأمر بالنسبة للمركز الصحي الذي يفتقد إلى أدنى الخدمات الصحية، مما يضطرهم الأمر إلى الذهاب إلى المركز الصحي القريب منهم (بسيدي عقبة) أو مقر الولاية. في المقابل فإننا أثناء مقابلة بعض المسئولين في مصلحة التخطيط والتهيئة العمرانية، أدلو أن هناك مؤشرات سكانية واعتبارات مادية لإنشاء مراكز تعليمية أو صحية أو غيرها من الخدمات. ولقد عبرت نسبة 13,59 % عن رضاها النسبي بما هو موجود من خدمات وهذا بدون تعليق. أما إجابات المبحوثين حول الاختيار الأول فهي معدومة، وعليه فإن معظم المبحوثين يتفقون حول عدم كفاية الخدمات الاجتماعية في المنطقة.

جدول رقم (33) يبين رأي المبحوثين حول أسباب قصور التنمية الاجتماعية المحلية(س38):

(*) من خلال المناقشات الحرة مع المبحوثين تبين لنا أن المشكلة المادية ليست في الذهاب إلى الطبيب، فهناك أطباء في المراكز الصحية يعملون مجانا وأحيانا بثمن رمزي، لكن المشكلة في تكلفة الدواء العالية التي تمنع الأفراد في بعض الأحيان اللجوء إلى الطبيب.

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
تراخي المسئولين (3)	65	% 63,10	2,47	0,16
قلة المشاركة الشعبية (2)	22	% 21,35		
عدم وجود تعاون بين المسئولين والمواطنين (1)	16	% 15,53		
المجموع	103	% 99,98		

توضح البيانات أعلاه أن النسبة الغالبة من جمهور البحث ترى أن قصور التنمية الاجتماعية المحلية يعود إلى تراخي المسئولين في المطالبة بما هو ضروري من مشاريع تنموية لصالح المنطقة بنسبة 63,10 %، ويعللون ذلك أن المشاريع التنموية تكون ممولة من طرف الدولة عبر هيئاتها المختلفة في الولاية، وأن المسئولين المحليين وظيفتهم هي السعي لإبراز جوانب القصور في التنمية و أنواع المشاريع التي تنقصهم و تعاني منها منطقتهم، ويعطينا المتوسط الحسابي وصفا لتجمع آراء المبحوثين عند القيمة 2,47 ، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,16 مما يفسر ضعف تشتت إجابات المبحوثين حول هذا الرأي. بينما يرى مجموعة من الباحثين تقدر نسبتهم ب 21,35 % أن قصور التنمية الاجتماعية في المنطقة لا يعود إلى المسئولين فقط فيرون ضرورة مشاركة المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في وضع الاقتراحات والتعبير عن حاجاتهم الملحة لدى القائمين على المنطقة بشتى الوسائل المشروعة، ولكنهم يدركون في نفس الوقت أن كلامهم نظري فقط، فالسكان في المنطقة ليس لديهم الوعي لإدراك معنى المشاركة وكيفية القيام بها، كما لا يوجد قنوات اجتماعية تعمل بجدية لتغرس فيهم روح المشاركة، إذ أن كل فرد يفكر في نفسه فقط. كما نجد أن هناك من اعتبر أنه حتى ولو أراد المواطنون المشاركة في تحقيق التنموية الاجتماعية المحلية (من خلال إنجاز مشاريع معينة) فإنهم لن يجدوا التعاون من طرف الحكومة، وذلك بنسبة 15,53 % ، سواء المعونة الإدارية أو المادية.

جدول رقم (34) يبين مدى مشاركة المبحوثين في الانتخابات المحلية(س39):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
نعم	100	% 97,08
لا	03	% 02,91
المجموع	103	% 99,99

تبرز قراءة الجدول رقم أن الغالبية من المبحوثين من أسر العينة يشاركون في الانتخابات المحلية بنسبة 97,08 %، وهي نسبة كبيرة ترى أن الانتخابات واجبا وطنيا يجب

المشاركة فيه، بينما النسبة الباقية وهي نسبة ضئيلة تقدر ب02,91 % (3 أفراد من بين 103 مبحوث هم عينة البحث) لا يشاركون في الانتخابات المحلية، فاثنان منهم مقاطعين بصفة دائمة للانتخابات وواحد لم يستخرج لنفسه بطاقة الناخب.

جدول رقم(35) يبين معايير المشاركة في الانتخابات لدى المبحوثين(س40):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
على أساس القرابة الدموية والعشائرية (4)	25	% 25
على أساس الكفاءة العلمية (3)	9	% 9
على أساس الكفاءة العملية (2)	22	% 22
أخرى تذكر(1)	47	% 47
المجموع	100	% 100

ترى نسبة 25 % من أسر العينة أن انتخابها يكون على أساس القرابة الدموية والعشائرية إذا كان من بين المترشحين أحد أقربائهم أو ينتمي إلى عشيرتهم، فإن الصلة الدموية والعشائرية تفرض عليهم أن يساندوا مترشحهم، كما أن ذلك يحفظ ماء وجههم أمام غيرهم من العائلات، فليس من المعقول أن يساندوا غريبا عنهم ويتركوا قريبهم. هذه النسبة التي لا يستهان بها تبرز عن نقص الوعي وبقاء مخلفات تقليدية بالية تعيق تحقيق الاختيار الكفؤ لمن يتولى أمور المجتمع المحلي. كما أن هناك نسبة معتبرة مقدارها 22 % تفضل أن يكون الاختيار على أساس الكفاءة العملية للمترشح التي تشهدها له خبرته الطويلة في ميدان العمل. بينما نجد نسبة قليلة من ترغب في اختيار المترشح على أساس الكفاءة العلمية، وقد علل المبحوثين ذلك أثناء المناقشات الحرة أن الخبرة العلمية قد لا تشهد للمترشح بكفاءته العملية ويفضلون لو اقترنت الصفتين معا. بينما أكبر نسبة وهي 47 % من المبحوثين ممن اختيارهم يكون حسب ما ذهبت إليه الأغلبية، وعلى أساس الحزب الذي يتبعه أغلب السكان والذي له شعبية في المنطقة(أي مجاملة للمترشح وليس ثقة فيه).

إن القيادة الكفؤة هي التي يكون لها القدرة على التأثير في الغير وتوجيه جهودهم نحو الأهداف المحددة، وإذا كان الاختيار على أسس غير موضوعية يكون ذلك من معوقات تحقيق التنمية بكل أشكالها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية...الخ.

جدول رقم(36) يبين الطريقة التي تدفع السكان للمشاركة في التنمية الاجتماعية المحلية(س41):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
لابد من توعية الناس (4)	36	% 34,95

لا بد من تعاون الحكومة معهم (3)	36	% 34,95
تشجيع الاستثمارات المحلية (2)	50	% 48,54
توفير فرص العمل (1)	35	% 33,98

يلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من المبحوثين ترى أن الطريقة المناسبة التي تدفع السكان للمشاركة في التنمية المحلية هي تشجيع الاستثمارات المحلية بنسبة 48,54 % ، فهم يرون أن أغلبهم فلاحين وسيساعدهم تشجيع استثمارات تناسب طبيعة مجتمعهم المحلي، كما يحبذون أيضا أن يكون هناك تشجيع لاستثمارات أخرى تفيد المنطقة. كما أنهم لم يهملوا باقي الاختيارات واعتبروها ضرورية كما تشير إلى ذلك نسبها المئوية المتقاربة، فيرون أن انتشار الوعي سيزيد من تبصر الناس بما يحتاجون وكيف يستثمرون بنسبة 33,98 %، ويرون أن يكون للدولة تعاون في ذلك بنسبة 33,98 % أيضا. ونتيجة لقلة فرص العمل لدى الكثير منهم خاصة الشباب فإنهم رأوا ضرورة توفير فرص العمل كمجال آخر لمشاركة في التنمية للذين لا يودون أو لا يقدرون على الاستثمارن وذلك بنسبة 33,98 %.

جدول رقم(37) يبين مدى الاستعداد لدى المبحوثين في إقامة مشاريع تنموية في المنطقة(س42):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
نعم	68	66,01
لا	35	33,98
المجموع	103	99,99

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نتبين أن أغلب المبحوثين من أسر العينة يرغبون في إقامة مشاريع في المنطقة إن سمحت لهم الظروف المادية أو حصلوا عليها كإعانات وذلك بنسبة 66,01 % ، إذ يرون أن ذلك قد يحسن من ظروفهم المادية وبالتالي الرفع من مستوى معيشتهم، وما قد ينجر عن ذلك من تغيرات اجتماعية، ومن ثم قد يساهمون تلقائيا في الدفع بعجلة التنمية محليا، بينما النسبة الباقية والتي تقدر ب33,98 % فإنهم لا يرغبون في إقامة مشاريع في البلدية لأن منهم من لا يرغب البقاء فيها ، والبعض الآخر لا يفكر في إقامة مشروع ما بل يفضل الحصول على وظيفة لكي يضمن لأسرته دخلا شهريا قارا.

جدول رقم (38) يبين نوعية المشاريع التي يطمح لها المبحوثين للنهوض بمستوى معيشتهم ومشاركتهم في التنمية الاجتماعية المحلية(س43):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
مشروع فلاحي (4)	45	% 66,17	3,60	0,38
مشروع تجاري (3)	19	% 27,94		
مشروع خدمات (2)	04	% 05,88		
أخرى تذكر(1)	00	% 00		
المجموع	68	% 99,99		

من خلال ملاحظتنا لإجابات المبحوثين في الجدول رقم (38) تبين لنا أن غالبية المبحوثين الذين يريدون إقامة مشروع ما في المنطقة يفضلون أن يكون المشروع فلاحيا، وذلك بنسبة 66,17 %، كما يلاحظ أن أغلب المبحوثين تمركزوا عند هذه الإجابة بمتوسط حسابي قدره 3,60 أي عند الدرجة (4) والتي تمثل الجواب الذي اتفق عليه أغلب المبحوثين، ويعبر عن ذلك مقدار تشتتهم الضعيف 0,38 ، وهذا يؤكد ما جاء في الجدول حيث أن أغلب المبحوثين يمتهنون العمل الفلاحي ويريدون توظيف أموالهم أو ما قد يحصلون عليه من أموال في المجال الفلاحي. تليها نسبة 27,94 % ممن يرغبون في إقامة مشاريع تجارية وهذا حسب ميولاتهم أولا، ولكون المنطقة ينقصها هذا النوع من المشاريع فبالتالي يمكن لهم النجاح في مثل هذه المشاريع. بينما هناك نسبة قليلة من أفراد العينة من يريدون الاستثمار في مجال الخدمات وقد حصروا هذا المجال في النقل والمواصلات.

جدول رقم (39) يبين أسباب عدم القبول على التفكير في إقامة المشاريع(س44):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
تذهب معظم الجهود في التعقيدات الإدارية (3)	21	% 60	2,47	0,16
يصعب الحصول على إعانة من طرف الدولة (2)	11	% 31,42		
عدم وجود دافع لإنجاز المشاريع في المنطقة (1)	03	% 8,57		
المجموع	35	% 99,99		

من خلال السؤال رقم (44) الذي طرحناه على المبحوثين، والذي تمحور حول الأسباب التي تمنعهم من إقامة مشاريع في المنطقة، تبين أن معظم إجاباتهم ذهبت إلى أن الأمور الإدارية التي تتطلبها المشاريع تأخذ وقتا طويلا، بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية،

كل ذلك يثبط من عزيمتهم، ويستدلون في ذلك ببعض الأشخاص الذين يعرفونهم والذين أرادوا إنجاز مؤسسات مصغرة، ولم يتحصلوا عليها منذ وقت طويل. كما أن عملية الإعداد للمشاريع في حد ذاتها تتطلب إجراءات عديدة وتأخذ وقتا طويلا تجعلهم لا يحبذون التفكير في إنجاز المشاريع. ولقد اجتمعت إجابات المبحوثين عند متوسط حسابي قدره 2,47 % أي عند الدرجة(3)، والتي تعبر عن اتفاقهم حول هذا السبب، كما يوضح ذلك تشتتهم الضعيف بمقدار 0,16 . بينما نسبة أخرى تقدر ب 31,42 % ترى أن عدم الإقبال على عملية إنجاز المشاريع في المنطقة هو صعوبة الحصول على إعانة من طرف الدولة، فقد يطمح الأشخاص إلى إنشاء مؤسسات أو مشاريع كبيرة لصالحهم ولصالح منطقتهم، ولكن ذلك يتطلب أن تشاركهم الحكومة بتدعيم مادي ومعنوي (تسهيلات إدارية وغيرها). أما من عبروا عن عدم رغبتهم في إنجاز المشاريع فهم يمثلون نسبة 8,57 %.

جدول رقم(40) يبين رأي المبحوثين في الطريقة التي يمكن أن يشاركوا بها في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية (س45):

	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
المشاركة بالمال (4)	48	70,58
المشاركة بالخبرة (3)	24	35,29
بالجهد العضلي (2)	59	86,76
في التخطيط (1)	10	14,70

بإطلاعنا على الجدول أعلاه ندرك أن هناك إقبالا من طرف المبحوثين على المشاركة في تنمية مجتمعهم المحلي كما تشير إلى ذلك النسب رغم أن أغلب الأسر من ذوي الدخل المتوسط والمحدود، حيث نجد أن نسبة 70,58 % من المبحوثين يودون المشاركة بالمال إذا أقيمت في المنطقة مشاريع للصالح العام تكون بمساهمات مالية من طرف السكان ويسيرونها ذوي خبرة من مجتمعهم المحلي، كما أدلى مجموعة من المبحوثين بنسبة 35,29 % أنهم مستعدين بالمساهمة بما يمتلكون من خبرة في مجال عملهم إذا تطلب الأمر، بينما نجد أكبر نسبة وهي 86,76 % ممن يرغبون بالمشاركة بجهدهم العضلي في عمليات التشييد والإنجاز، أما أصغر نسبة وهي 14,70 % هم من أدلوا برغبتهم في المشاركة في التخطيط، إذ يرون أن ذلك أساس عملية إنجاز المشاريع، بحيث يكون لها فائدة منسجمة مع طبيعة المنطقة واحتياجاتها.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم(46) حول المشاريع التي تنقص مجتمعه المحلي:

تبين من خلال مناقشتنا مع المبحوثين حول المشاريع التي تنقص البلدية بأنهم يلاحظون أن معظم المشاريع تنقص مجتمعهم المحلي وأنه حتى الموجود منها ليس كافيا، فهناك نقص في الاتصال من خطوط هاتفية وقلة المواصلات والوكالة البريدية لا تفي بمتطلبات المواطنين، كذلك الأمر بالنسبة للخدمات الصحية، نقص المراق الخاصة بالشباب، تهيئة الطرق والشوارع، فرع للتكوين المهني، الكهرباء الفلاحية، توفي الغاز الطبيعي، المساكن، المواد الغذائية، مقر للأمن في التجمع الثانوي، توفير مناصب شغل. إنهم يتطلعون لتوفير كل الاحتياجات التي تضمن المستوى اللائق للمعيشة، لكنهم في نفس الوقت يودون على الأقل أن

يكون هناك كفاية فيما هو أشد ضرورة كالمياه الصالحة للشرب، والصحة والكهرباء الفلاحية.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم(47) رأي المبحوثين حول الأسباب التي تعيق التنمية الاجتماعية في مجتمعهم المحلي:

يرى المبحوثين من أسر العينة أن الأسباب التي تعيق التنمية الاجتماعية في مجتمعهم المحلي تكمن في تراخي السلطات المحلية وغير المحلية في الاهتمام بالمنطقة وتهميشها، أو قلة حيلتهم في جلب المشاريع إلى المنطقة، عدم المبالاة من طرف أصحاب المصلحة الحقيقية (المواطنين) وانعدام مشاركتهم الإيجابية، التقصير وعدم تحمل المسئوليات على أكمل وجه، والذي يعود إلى نقص الخبرة وسوء التسيير، بالإضافة إلى تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وعدم وجود الثقة والتعاون بين السلطات والمواطنين، كما يقرون بنقص الوعي والمعرفة. كما يرجعون الأسباب إلى التخلف الذي يحول دون فهم المشاكل المحيطة ومحاولة إيجاد الحلول لها، النزوح الريفي ونقص الخدمات في المنطقة الذي يجعل المواطنين يعيشون ظروف معيشية صعبة تحبطهم وتضعف من عزيمتهم.

5-3- نتائج الدراسة:

5-3-1- الإجابة على تساؤلات الدراسة

- الجواب على التساؤل الأول: كيف ساهمت مسيرة التنمية الوطنية في قصور التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية ؟

بخروج الجزائر من سيطرة استعمارية طويلة تركت عدة اختلالات هيكلية، رفضت السياسة الليبرالية كمنهج لمسيرتها التنموية وتبنت المنهج الاشتراكي، الذي يعتمد على أسلوب التخطيط ومركزية القرارات، الذي كان غير ديموقراطي، حيث لا تشارك فيه المجالس الشعبية على المستويات المحلية ولا النقابات في المؤسسات.

وقد أولت في بداية الاستقلال الأولوية للقطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة)، للرفع من مستوى الإنتاج، وأثناء المخططات الثلاثية أعطت اهتماما للمجال الفلاحي كضرورة لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وسرعان ما غيرت اتجاهها للتصنيع في المخططين الرباعي الأول والثاني كاستراتيجية بناء قاعدة صناعية للدولة والذي أعطيت له أكبر الاستثمارات، وربطه بقطاع النفط والغاز. لكن بوادر الفشل ظهرت في ضعف المردودية والأداء التي كلفت الدولة، عجزا ماليا.

أما الجانب الفلاحي ومناطقه الريفية فقد شهد تطورا ملحوظا من خلال سياسة الثورة الزراعية، إلا أنها تركزت في المناطق الغنية نسبيا.

أما في المخططين الخماسيين الأول والثاني فساد نمط الإنفاق الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز في بداية الثمانينات، ثم تفاقم المشكل بصورة متسارعة منذ الأزمة النفطية سنة 1986، أدى ذلك إلى تقهقر الدخل الوطني، وارتفاع معدل التضخم والذي عجل بدخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق، وواكب ذلك دخول الجزائر أزمة سياسية وأمنية كان لهل الأثر على حدوث اختلالات في المجتمع. ثم تسارعت حلقة المديونية، وللخروج من الأزمة كان عليها اللجوء إلى الاقتراض الذي بموجبه وجدت الدولة نفسها منساقة في تيار العولمة وقبول شروطها. في سنة 1997 انخفض سعر البترول وتراجعت المداخيل، بالإضافة إلى

خدمات الديون التي تمتص معظم المداخيل وبالتالي انخفاض الدائم لميزان المدفوعات، أدى ذلك مظاهر اجتماعية عدة مثل انتشار البطالة والندرة في المواد الاستهلاكية وانتشار الفقر.

وعليه يمكننا أن نستنتج أهم الأسباب التي أدت إلى قصور التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية، وخاصة الريفية إلى ما يلي:

هناك مبادرات للقطاع الفلاحي وتحسين الإنتاج والري في كل مرحلة إلا أنه لم يصاحبها تحولات عميقة بالقدر الذي يواكب التغيرات الاجتماعية ويلبي المطالب المتزايدة للجماهير، أي أن تحولات النمو الاقتصادي لم تكن بالموازاة مع تحقيق النمو الاجتماعي الذي بدوره يدعم النمو الاقتصادي. فقد ركزت على الشكل الخارجي للتنمية، وبصورة خاصة على النشاطات الاقتصادية ومستويات المعيشة وأنماط الاستهلاك وخاصة في المناطق الحضرية، دون الوصول إلى جوهر التنمية ألا وهو الإنسان وبناء شخصيته بشكل متوازن على الصعيد الجسدي والروحي أي تحقيق احتياجات الإنسان الأساسية على المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية دون أن تطغى ناحية على ناحية أخرى.

الاعتماد المفرط على مصدر تمويل واحد أوقع الدولة في مصيدة المديونية، التي تؤثر على مداخيل الدولة وبالتالي على تنمية المجتمعات المحلية بما فيها المناطق الريفية.

بانتهاجها النهج الاشتراكي فإنها اعتمدت المركزية كأسلوب للتخطيط. وبالتالي توجيه إدارة التنمية المحلية التي سببت بطء التنمية في المجتمعات المحلية.

كذلك فإن محاولات النمو الاقتصادي لم تكن بالموازاة مع النمو الاجتماعي، فالعراقيل والتعثرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني نتيجة عوامل خارجية من ناحية، وغياب استراتيجية تنموية واضحة كان له الأثر على التقصير في الجانب الاجتماعي للتنمية الوطنية.

- الجواب على التساؤل الثاني: هل معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلى ناتجة عن قصور برامج التنمية المحلية المخصصة للريف؟

من خلال نتائج المقابلة التي كانت مع بعض المسئولين والقائمين على التنمية المحلية تبين لنا أن عملية الإعداد للمشاريع التنمية في المجتمعات المحلية هي عملية سنوية تعتمد على التمويل السنوي الذي تخصصه الدولة للمجتمعات المحلية على اختلاف تمايزها، كما أنها لا تعتمد على تخطيط مسبق أو استراتيجية وطنية بل تنجز كل سنة بعض المشاريع هنا وهناك حسب الغلاف المالي، وهي مشاريع متعلقة في أكثر الأحيان بجوانب محددة) الصحة، التعليم، المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتهيئة الطرقات)، ويعزى ذلك أن الطلب عليها متزايد بتزايد عدد السكان، كما أن الغلاف المالي لا يسمح بالنظر في كل الاحتياجات لذلك يتم التركيز على الأكثر أهمية، والتي بدورها لم تصل إلى تحقيق الكفاية منها للسكان، كما أن المساهمات المحلية للبلديات ضئيلة بسبب نقص العائدات المحلية وقلة

الاستثمارات(عائدات بلدية عين ناقة ضعيفة لأنها لقلة النشاطات فيها). أما بالنسبة لتعقد الإجراءات وضعف معدلات الأداء فيكمن في النقص في المؤسسات المتخصصة في إنجاز بعض المشاريع، كما أن ضعف الأداء يكمن في قلة اليد العاملة التي تسير المشاريع، فهناك عدة هياكل مبنية مثل قاعات العلاج المغلقة أو المركز الصحي في بلدية عين الناقة الذي تنقصه القوى البشرية التي تسيره) ووجود مدرسة مبنية وغير مستغلة لأن موقعها المتطرف في الطريق الذي يربط البلدية بالتجمع الثانوي جعلها غير مستغلة، وهذا يدل على قصور البرامج التنموية من ناحية التخطيط. بينما هناك غياب تام لعملية تقويم المشاريع الذي يسمح لنا برؤية ما تتحقق وإلى أين نذهب، فذلك يجعل الأعمال أكثر فعالية ويساعد على وضع خطط للمستقبل.

إن ضعف السياسات المسطرة للبرامج التنموية يعتبر من أم المعوقات التي تحول دون توجيه الجهود والموارد نحو تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي.

- الإجابة على التساؤل الثالث: هل هي معوقات تتعلق بعوامل داخلية كامنة في المجتمعات المحلية الريفية ؟

من خلال النتائج التي تم استخلاصها من تفريغ بيانات استمارة المقابلة، توصلننا إلى ما يلي:

أن أغلب الأسر في البلدية من ذوي الدخل المتوسط أو المحدود، كما أن معظمهم أميون ولا يتحصلون على كفايتهم من الحاجات الأساسية، يقطنون في مساكن أغلبها غير مهيئة وضيقة لا تتماشى وعدد أفراد الأسرة الكبير، كما أن الكثير منها ينقصها التجهيزات الضرورية خاصة مياه الشرب والكهرباء، بالإضافة إلى ذلك فالبلدية تفتقر إلى معظم الخدمات المتصلة بحياة هؤلاء الأسر. فهناك تردي الخدمات الصحية التي تعد مؤشرا هاما لرفاهية المجتمع وعنصرا من عناصر تقدمه، كذلك هناك نقص في المرافق التعليمية والتي تعد عائقا أمام استثمار الجهود البشرية أفضل استثمار، وغير ذلك من الخدمات المتعلقة الحياة اليومية للسكان وبعملهم الفلاحي الذي يعتبر المهنة السائدة في المنطقة والذي بالرغم من برنامج الدعم الفلاحي الذي استفاد منه الكثير من الفلاحين بشهادة سكان المنطقة إلا أن الاستفادة لم تشمل جميع الفلاحين لعوامل عديدة، ومع ذلك فالفلاح لا يزال يعاني من مشكلات عديدة تتصل بعمله مثل الكهرباء الريفية، هذا الوضع الذي ينعكس على سوء أحوالهم الاقتصادية وبالتالي سوء أحوالهم المعيشية. لقد أسفرت النتائج عن اتجاه عام يعبرعن تدني مستوى الخدمات في مجتمع البحث، لذلك فمن الطبيعي أن يتصاعد إحساسهم بهذا النقص، لذلك فإن ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية في المجتمع المحلي خاصة الريف الذي عاني كثيرا من نقص الخدمات فيه تمثل أساسا في تغيير نواحي الحياة في المجتمع إنسانية كانت أو مادية، والذي يدعو إلى إحساس الفرد بولائه لمجتمعه أو ارتباطه به، كما تساعد الأفراد والأسر على تحقيق أعلى درجات ممكنة من الرفاهية الاجتماعية التي تؤثر بدورها على حياة الفرد والأسرة والمجتمع ككل وتوفر الرغبة في التطور، فتأهيل

وتكوين الأفراد في مقدرتهم الفكرية والجسدية خدمة لمجتمعهم ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير الخدمات الضرورية لهم، وتحسين وتنمية مستويات الخدمات القائمة.

كما أسفرت النتائج الخاصة ببعض العادات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عن وجود بعض العادات القديمة والسيئة التي قد تتسبب في إعاقة التنمية الاجتماعية مثل عدم السماح لخروج المرأة من قبل الكثيرين مما، الأمر الذي يمنع الاستفادة من طاقات هائلة في المجتمع، كذلك الأمر بالنسبة للوقت الضائع الذي لا يستفاد منه، كما يوجد من لا يسمح للفتاة بمواصلة التعليم أو التكوين خارج المنطقة، نقص المادة الإعلامية الهادفة التي تشجع على اكتساب المعرفة وتساعد على نشر الوعي، بالإضافة إلى صعوبات إدارية وعادات اقتصادية سيئة مثل الرشوة واللامبالاة التي تعرقل جهود المواطنين، نقص الادخار، سوء الأحوال الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالعمل من قلة مناصب الشغل وقلة التسهيلات لذلك، الاستعداد للنزوح الريفي كلما سمحت الظروف، وفي هذا أكد أحد المسئولين في المنطقة أن حوالي أثر من 60 % من الأسر قد نزحت في السنوات الماضية. ومع هذا فهناك بعض العادات الجيدة التي أسفرت عنها النتائج مثل عادات التداوي والحفاظ على الصحة، والاستعداد لاستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والمشاركة في التنمية المحلية بالرغم من أن المنطقة تعاني قصورا واضحا في شتى المجالات كما بين ذلك تحليل البيانات والذي يرجعه مجتمع البحث إلى تقصير القيادات المحلية، وفي نفس الوقت يرون ضرورة المشاركة الشعبية، وهم مستعدون لذلك بشتى الطرق، على أن يتم ذلك بنشر الوعي وتوفير فرص العمل والتعاون بين الحكومة والمواطنين.

وعليه يمكننا القول أن نقص الخدمات الاجتماعية وشيوع بعض العادات الاجتماعية والاقتصادية المعوقة، بالإضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية مع قلة توفير قنوات للمشاركة الشعبية وتوجيهها والاستفادة منها تعد عومل داخلية هامة تعرقل الاستثمار في الموارد البشرية والمادية في المجتمعات المحلية الريفية، والتي تعتبر من أساسيات تحقيق التنمية الاجتماعية فيها.

5-3-2- البحث الراهن والدراسات السابقة:

معوقات التنمية الاجتماعية متعددة، كما تختلف في درجة تأثيرها من مجتمع إلى آخر وهذا حسب درجة تخلفه وإمكانياته المتاحة وسياسات التنمية المطبقة فيه، لكن لا أحد لا ينكر أن الأمية من أكبر العوائق التنمية الاجتماعية في البلدان النامية لما لها من صلة بانخفاض معدلات التنمية فيها خاصة في المناطق الريفية التي تنتشر فيها هذه الظاهرة بصورة ملحوظة نتيجة عوامل اجتماعية من جهة واقتصادية وتخطيطية من جهة أخرى.

كما أن غياب دور علم الاجتماع في المساهمة الميدانية في البحث عن معوقات التنمية الاجتماعية ومن ثم محاولة تجاوزها، يعتبر معوقا هاما يحول دون تحديد الرؤية الواضحة

لمشاكل التخلف السائدة في البلدان النامية ويجعلها تعتمد في ذلك على النماذج الغربية التي أثبتت عدم تطابقها مع الواقع الاجتماعي لهذه البلدان وأوقعها في حلقة مفرغة من التبعية، كما أن غياب الرؤية السوسيولوجية للواقع التنموي في البلدان النامية يؤدي إلى عدم الوصول إلى تشخيص دقيق للمعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للمجتمعات النامية بكافة مجتمعاتها المحلية.

إن معوقات التنمية سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية...الخ، إنما هي معوقات تحول دون تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، وتمس كافة مجتمعاته المحلية، إلا أنه قد تختلف طبيعتها ودرجة تأثيرها من مجتمع محلي إلى آخر، وهذا حسب طبيعة تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي السائد فيه، هذا الأمر يتطلب عند دراسة معوقات التنمية في المجتمع المحلي مراعاة الخصوصية المحلية له، وهذا من أجل الوقوف على طبيعة تلك المعوقات ثم محاولة تشخيصها في إطار المجتمع ككل، لأن التنمية عملية متكاملة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب، فلا يقصد بالتنمية أنها عملية اقتصادية بحتة، فمشكلات أي مجتمع مترابطة متشابكة في جميع جوانبها ومن ثم فلا يجوز إهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية...الخ، كما لا يجوز تركها خارج التحليل في البداية ثم إدخالها كإضافة هامشية لإعطاء مظهر شمولي للتحليل، فلا يجوز إذن تصور عملية التنمية إلا كعملية اقتصادية اجتماعية سياسية على نحو شامل ومتكامل.

5-3-3- النتائج العامة للدراسة:

تعتبر التنمية الاجتماعية العملية والوسيلة والغاية التي تحقق طموحات المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة في كافة قطاعاته(حضر، ريف، صحراء)، إلا أن الريف هو أكثر المناطق التي تعاني قصور التنمية الاجتماعية فيها ويعترض ذلك مجموعة من المعوقات الخارجي والداخلية. فالمجتمع الجزائري يعاني من أزمة اقتصادية انعكست على كافة المجتمعات المحلية، هذه الأزمة هي نتيجة تضافر عوامل خارجية كالعولمة والمديونية والتبعية، بالإضافة إلى عوامل داخلية تتعلق بغياب استراتيجية أو تخطيط واضح يحدد سبل تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. كم أن هناك عوامل داخلية لها الأثر الكبير في إعاقة التنمية على المستوى المحلي.

لقد تبين من خلال هذه الدراسة المتواضعة والتي تمت في إحدى المناطق الريفية بولاية بسكرة، أن معوقات التنمية الاجتماعية في المنطقة تكمن في تضافر كل من العوامل الخارجية والداخلية. لقد أثرت مسيرة التنمية الوطنية في قصور التنمية الاجتماعية في المنطقة نتيجة الاهتمام بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، كذلك الأزمة الاقتصادية التي ينتقل ثقلها إلى هذه المناطق من ناحية نقص توجيه وتمويل البرامج التنموية فيها. كما أن البرامج المحلية تعاني نقص التخطيط الذي يوازن بين الحاجيات والإمكانيات، بالإضافة إلى عوامل داخلية تمثلت في انعدام المشاركة الشعبية التي تنجم عن نقص الوعي وشيوع بعض العادات المعرقلة من جهة والظروف السيئة التي يعيشها المواطن من جهة أخرى.

إن جهود التنمية في الريف لم يأت ثمارها نظرا لضخامة درجة التخلف والإهمال[*]، وكذلك افتقاد سكانها لعناصر النفوذ والقوة التي تمكنهم من المطالبة بنصيبهم العادل في برامج ومشروعات التنمية، مع العلم أنه قد لا يمكن تكرار المرافق في كل قرية نظرا لضخامة تكاليفها، لكن من الضروري توفير العناصر الأساسية التي تضمن الحد المعقول من ضروريات الحياة العصرية.

تمثل المعوقات الخارجية حلقة دائرية تحيط بالمعوقات الداخلية وترتبط معها ارتباطا وثيقا، ومع هذا فالاهتمام بالمعوقات الخارجية قد يجعلنا ندور في حلقة مفرغة دون الوصول إلى تشخيصها تشخيصا دقيقا يسمح بالوقوف على أسبابها ومعالجتها، بينما معالجة المعوقات الداخلية سيكون بمثابة الدينامو المحرك الذي يجعلنا نواجه المعوقات الخارجية ونضيق من دائرة تأثيرها.

إن هذا يفرض علينا ضرورة التنمية من أسفل، والتي تعتمد على الجهد البشري والإمكانيات الذاتية وعملية مراجعة للثغرات التي تعوق تحقيق التنمية الشامل للمجتمع، وهذا كاستراتيجية تفرض نفسها في ظل المعوقات الخارجية التي يزداد تأثيرها يوما بعد يوم.

مما سبق، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة المتواضعة يمكننا إدراج بعض التوصيات أو الملاحظات التي تفرض نفسها بغية تذليل العقبات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية في مجتمعاتنا المحلية، وهي:

محاولة دراسة وتقييم الأوضاع السائدة في المجتمعات المحلية بعمق، لمعرفة الإمكانيات المحلية البشرية والمادية، والاستعانة بذوي الخبرة العلمية (باحثين) والعملية (المسؤولين المحليين)، والمشاركة الشعبية، وهذا يسمح بإعداد خطة للتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية والنهوض بها.

- توفير الحد الأدنى من الخدمات الضرورية للسكان في كافة المجتمعات المحلية، مع توفير البدائل الممكنة في حالة استحالة تكرار المرافق في كل المناطق، وهذا كعامل مشجع على المشاركة الإيجابية من قبل السكان.

- السعي إلى القضاء على الأمية من جذورها بكافة الوسائل، فالجهل يقتل الوعي الاجتماعي والسياسي قتلا ويظل الباب مفتوحا للاستغلال والرشوة والفساد دون حسيب أو رقيب. وجهل المرأة أشد بلاءا، ومن الواجب أن لا يفوتنا الاهتمام بتعليم الكبار بشتى الطرق، إما في مراكز ثقافية خاصة أو في المدارس بعد انتهاء فترة تعليم الصغار، ويمكن استخدام الجوامع فيما بين أوقات الصلاة وكذلك المدارس المسائية وفي الأجازات الصيفية والمكتبات العامة والمكتبات المتنقلة ومعالجة نظم التعليم بطريقة تدعم الجهود التنموية.

- توفير وسائل الاتصال واستغلالها بأفضل الطرق التي تساعد على نشر القيم الدافعة للتنمية، وفي نفس الوقت تشير إلى ضرورة التخلي على بعض القيم المنتشرة والتي تعرقل قيام مبادرات تنموية.

وأخيرا فتصوري أن نجاح أو فشل عمليات التنمية في الريف يعتمد إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب أفضل وأوفق في إدارة هذه العمليات، وإن إدارة التنمية إدارة مشتركة بين الأهالي والحكومة يمكن أن تؤدي إلى نجاح الخطط التنموية مع ضرورة توافر بقية الظروف الموضوعية والإمكانات الأساسية اللازمة للتنمية.

وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة استفادت من التراث السوسيولوجي فيما يتعلق بنظريات التنمية واتخاذها إطارا مرجعيا موجها للدراسة، وقد تبين أن علماء الاجتماع لم يختلفوا على

(*) أنظر الملحق رقم(6)، إحصائيات دولية حول واقع الريف في الدول النامية.

مستوى الفكر النظري فيما بينهم حول مفهوم التنمية كحقيقة لابد منها وإنما جاء اختلافهم حول تفسير طبيعة العوامل التي تؤدي إلى التنمية ومعوقاتها فمنهم من يركز على العوامل الداخلية (الاتجاه التحديثي)، ومنهم من يركز على العوامل الخارجية (الاتجاه الراديكالي)، ولسنا هنا في موقف النقد بل الاستنتاج، فمن خلال الاتجاه العام للدراسة نظريا وميدانيا اتضح لنا أن الاهتمام بمدى كفاءة المحاولات النظرية السوسيولوجية المعنية بقضايا واقع التنمية والتخلف في الدول النامية يعد مقدمة ضرورية لأي دراسة تجرى عن هذا الواقع. لقد تبين لنا من خلال استعراض بعض ما جاء في التراث السوسيولوجي حول قضايا التنمية أن ثمة ركيزتان للاتجاهات التحديثية هما النمو الاقتصادي والتصنيع، ولقد أثبت الواقع أن النمو الاقتصادي عملة صعبة خاصة في الظروف التي يعيشها شعوب ودول العالم النامي (الجزائر واحدة من بين هذه الدول بكافة مجتمعاتها المحلية) لأن تراكم رأس المال بالطريقة التي حدثت في أوروبا لن يتكرر، فالدول الأوروبية استعمرت كثيرا من الدول غير الأوروبية، وجعلت منها مصدرا للمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة، لذلك من الضرورة أن تعتمد الدول النامية على الجهد البشري والعمل الجماعي وتقلل من اعتمادها في التغير والتنمية من تراكم رأس المال والذي لن يأتي إلا من معونات تسبب الديون الخارجية بسبب الشروط التجارية غير المتكافئة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف. كما لا يمكن تحقيق الأهداف المتعلقة بالتقدم إلا إذا وجد مفهوم سليم للتنمية ينطلق من تغيير الدعائم الداخلية اللازمة والخاصة بكل بلد ويشمل نمو القطاعات الأساسية في مجموعها، مثل هذا الإجراء لا يمكن فصله عن إجراء آخر ذي طابع اجتماعي ينطوي على رفع مستويات العمالة إلى الحد الأقصى وإعادة توزيع الدخول، وإيجاد حلول شاملة للمشكلات الحيوية مثل الصحة والتغذية والإسكان والتعليم، ويبدو جليا أن هذه الأهداف لا يمكن تطبيقها بغير إسهام واع ديموقراطي من جانب الجماهير، وهذه العوامل الأساسية في أي جهد قومي يستهدف تحقيق تنمية ديناميكية وفعالة ومستقلة، وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية التي تدعم النمو الاقتصادي وتبقيه.

إن البحث عن نظرية في التنمية مستمر حتى يومنا هذا، وما تجدر الإشارة إليه أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية والمحدثة التي لم توضع أصلا من أجل التنمية، لتناسب الأوضاع والمتطلبات التنموية الشمولية في أي منطقة في العالم، لن يؤدي إلا إلى تصاعد أزمة العلم والمجتمع، فمن الضروري إجراء دراسات نابعة من واقع المجتمع ومشاكله الراهنة والتحفظ أمام هذا الكم الهائل من النظريات الغربية ومشروعات التنمية النمطية والتي لم يؤدي تطبيقها في الدول النامية إلا إلى مزيد من التخلف والتبعية، لذا فإعادة النظر في مسألة التنمية في دول هذا العالم بغية التوصل إلى نماذج نظرية قابلة للتطبيق تبتعد عن النمطية، وتكون ملائمة للظروف الراهنة ومترجمة للاحتياجات الفعلية في ظل فكر جديد يخرج عن إطار التبعية والتقليد.

إن الدراسة الحالية فرضت نفسها نتيجة الوضع السائد في المجتمع، حيث أنه بالرغم من الجهود التنموية في المجتمع، إلا أن هناك قطاعات عريضة من المجتمع لا تزال تعاني أوضاعا لا تتماشى ومتطلبات التنمية الحقيقية، لكن مثل هذه الدراسة تحتاج إلى الأخذ بكافة جوانب التنمية ومعوقاتها وكذا كافة مجالاتها، لأن الرؤية الشاملة هي التي تحدد بدقة تلك المعوقات المتداخلة وتسمح بإعداد الخطة الناجحة لتجاوزها. مثل هذا الأمر يحتاج إلى جهد ووقت وإمكانيات جمة. لذلك حاولت هذه الدراسة المتواضعة حصرها في مجال الريف باعتباره أكثر المجتمعات المحلية معاناة من قصور التنمية الاجتماعية من جهة.

لذلك فهذه الدراسة تطرح عدة قضايا يمكن دراستها، فمعوقات التنمية الاجتماعية لا تشمل المناطق الريفية فقط، كما أن الوضع السياسي في المجتمع له دور كبير في إعاقة التنمية الاجتماعية في كافة المجتمعات المحلية، وأيضا يلعب الوضع الاقتصادي دورا حاسما في الجهود التنموية نظرا للعلاقة الوطيدة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كذلك يتطلب الأمر البحث في المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية وطنية مستقلة تعتمد على استغلال كافة الموارد المادية والبشرية، وهذا يتطلب وجود مناخ اجتماعي يتوفر فيه قيم دافعة نحو التغيير ويستبعد كل القيم التي تعيق الجهود التنموية.

خاتمة

إن أهم وظائف علم الاجتماع هي دراسة مشكلات المجتمع بهدف الوصول إلى أسباب هذه المشكلات لإتاحة الفرصة لإيجاد الحلول المناسبة لها. لهذا يرى علم الاجتماع أن البلاد النامية (من بينها الجزائر) أحوج من غيرها إلى برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذلك أن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط، بل من الضروري تكامل كل الجوانب، لذلك كانت هذه الدراسة المتواضعة تهدف إلى محاولة وصف وتشخيص المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية بغية الوصول إلى وضع إطار ملائم لتحقيقها. ولقد كانت الدراسة في إحدى المجتمعات المحلية كرؤية سوسيولوجية ترى بأن التنمية على المستوى القومي تتطلب تحقيق التنمية على المستوى المحلي، واستغلال كافة الموارد البشرية والمادية المحلية في ذلك، فليس من المعقول الاعتماد على الموارد المادية وحدها ومن مستوى مركزي فقط، ولن يتأتى ذلك بدون الإعداد الجيد للقوى البشرية وتحقيق التنمية الاجتماعية وإزالة معوقاتها في المجتمعات المحلية ومراعاة الخصوصية المحلية لها لأنه هناك العديد من أنواع المجتمعات المحلية في المجتمع، وقد كانت الدراسة في الريف كأحد المجتمعات المحلية السائدة في ولاية بسكرة وفي المجتمع الجزائري ككل، محاولة للوصول إلى إيجاد سبل لاستغلال الطاقات البشرية والمادية في المجتمع بطريقة تسمح إيجاد أنواع أخرى من المصادر التي تعين على تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.

ومن هذا المنطلق يجب توفير بعض الشروط لذلك، مثل:

- يجب الأخذ بالجوانب الاجتماعية بنفس الأهمية التي تؤخذ بها الجوانب المادية، مع ضرورة اتساق النشاط مع الحاجات الأساسية للمجتمع بوضع خطة لزيادة الإنتاج ونشر الخدمات التي تؤهل القوى البشرية للعمل بغية توفير الحوافز الإيجابية لدى الأفراد للمشاركة في التنمية، إذ أن تطور الخدمات الاجتماعية يلعب دوراً حيوياً في دعم المجتمع المحلي لأن التنمية من أسفل بفضلها يمكن تأمين الاكتفاء الذاتي كخطوة أولى لتعميم آثار ذلك على مجمل عمليات التنمية في البلاد.

- تشجيع المشاركة الشعبية الإيجابية حجما ونوعا بما في ذلك المرأة والشباب، وتحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين وتأكيد استمرارها وتنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكبر فاعلية وإيجابية.

- تتحقق التنمية بتميزها عن التجارب التنموية في البلدان الأخرى بما يتلاءم مع سمات المجتمع وأساسه الحضاري وطبيعة الموارد المتوفرة فيه، كما يتم أيضا بتحقيقها الاستقلال الاقتصادي عبر السياسات المتبعة بالشكل الذي يفك تبعيتها للبلاد بالدول المتقدمة.

- حدوث تغيير جوهري في طرق التفكير السائدة وأسلوب العمل والسلوك والاتجاهات القيمية السائدة في المجتمع، كما يقتضي تغييرا في عديد من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية،

و يجب أن يكون هناك إرادة للتنمية التي تتكون من عناصر ثلاث أساسية أولها: الوعي بقضية التنمية وأبعادها، وثانيها: بضرورة القضاء على التخلف وثالثها: الوعي بالأساليب والأدوات المصاحبة أو القناعة بضرورة التغيير.

- توفير الجهود المتناسقة وتوفير المساعدات الحكومية والتوسع فيها كما ونوعا، وأن تضع في اعتبارها مسؤولية الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع والأبعاد الوظيفية التي تربطه بالمجتمع الكبير، فضلا عن دور الحكومة وسلطات المجتمع المحلي في عملية التنمية.

و أخيرا أختم هذه الدراسة المتواضعة ببعض الحكم التي أدلت بالعمل على السعي لتحقيق التنمية:

إن مشكلة أي شعب هي في جوهرها مشكلة حضارية ولا يمكن لشعب أن يفهم مشكلته ما لم يرتفع بفكره إلى الأحداث الإنسانية وما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبني الحضارات أو تهدمها.

مالك ابن نبي

إن علم الإجتماع لا يساوي أو يحتاج إلى ساعة واحدة من العناء إذا لم يساعد على حل المشكلات الإجتماعية.

إميل دوركايم

إذا أعطيت سمكة لرجل فقير فقد عشيته ليلة، وإذا علمته كيف يصطاد السمكة فقد عشيته كل ليلة.

مثل صيني

ويل لشعب يأكل مما لا يزرع، ويلبس مما لا يخيط، ويشرب مما لا يصنع، يساس ولا يسيس.

جبران خليل جبران

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أ- الكتب

1. إبراهيم عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق، ط1، 1999
2. إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999
3. أحمد زايد، **البناء السياسي في الريف المصري (تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة)**، القاهرة: دار المعارف، ط1، 1981
4. أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي (الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة)**، الإسكندرية: 2000
5. أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية (نموذج المشاركة في إطار المجتمع)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (الأزاريطة) ، 1999
6. أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1991
7. إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001
8. أماني عزت طولان، عزت طولان: **القرية بين التقليدية والحداثة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995
9. أندرو وبستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، ترجمة حمدي حميد يوسف، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1986
10. جراهام كرو، **الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية (ما بعد العوالم الثلاث)** ترجمة جمال محمد أبو شنب، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002
11. جهينة سلطان العيسى وآخرون، **علم اجتماع التنمية**، الأردن: الأهالي، ب ت
12. حسن إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984
13. حسن حنفي وصادق جلال العظم، **ما العولمة ؟ حوارات لقرن جديد**، لبنان: دار الفكر المعاصر، ط2، 2000
14. حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)**، بيروت: الدار الجامعية، 1998
15. حويتي أحمد، **سياسة التصنيع في الجزائر**، الجزائر: حوليات جامعة الجزائر، العدد 7، 1993
16. ديفيد هاريسون، **علم اجتماع التنمية والتحديث**، ترجمة محمد عيسى برهوم، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1998
17. ر.بودون.وف.بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، ط1، 1986
18. رشيد زرواتي، **مدخل للخدمة الاجتماعية**، الجزائر: جامعة المسيلة، 2000
19. زينب محمد زهدي وقباري محمد إسماعيل، **أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي(مداخل نظرية)**، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1985

20. سامية محمد جابر وآخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2002
21. سامية محمد جابر، **علم الاجتماع الريفي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1990
22. سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، ب ت
23. سفير ناجي، **محاولات في التحليل الاجتماعي (التنمية والثقافة)** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، ب ت
24. سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية (مفهومات أساسية- رؤية واقعية)**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب ت
25. السيد الحسيني، **التنمية والتخلف(دراسة تاريخية بنائية)**، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1982
26. السيد عبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الاقتصادي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001
27. السيد عبد العاطي السيد، **الإيكولوجيا الاجتماعية (مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997
28. السيد يسين، **العولمة والطريق الثالث**، القاهرة: ميرت للنشر والمعلومات، 1999
29. عادل مختار الهواري، **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993
30. عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري، **علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985
31. عبد الخالق عبد الله: **التبعية والتبعية السياسية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986
32. عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، 2003
33. عبد الله محمد عبد الرحمن، **التوطين والتنمية في المجتمعات الصحراوية (دراسة في علم الاجتماع البدوي)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003
34. عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، الدراسة الأولى (الديون والاستثمار وتحديات التنمية في العالم الثالث- مع الإشارة إلى المجتمع المصري-)، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2000
35. عبد الهادي الجوهري، **المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية**، القاهرة: مكتب نهضة الشروق، 1988
36. عبد الهادي الجوهري، **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب ت
37. عبد الهادي الجوهري، **معجم علم الاجتماع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999-1998
38. عبد الهادي محمد والي، **التنمية الاجتماعية**، الإسكندرية: دار المعارف، 1988
39. عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)** الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (الجامعة الأردنية)، 1999

40. علي الكاشف، **التنمية الاجتماعية(المفاهيم والقضايا)**، القاهرة: عالم الكتب، ب ت
41. علي عبد الرزاق جلبي، **البحث العلمي الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003
42. علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003
43. عمر محمد التومي الشيباني، **التربية وتنمية المجتمع العربي**، ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1985
44. العياشي عنصر، **نحو علم اجتماع نقدي (سلسلة المعرفة، دراسات نظرية وتطبيقية)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999
45. غريب سيد أحمد، **الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي(المعالجات الإحصائية)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998
46. غريب سيد أحمد، **علم الاجتماع الريفي**، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1999
47. فؤاد حيدر، **طروحات تنموية للتخلف في العالم**، بيروت: دار الفكر العربي، **1990**
48. فتحي محمد قنوص، **أزمة التنمية(دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث)**، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط2، ب ت
49. قوت القلوب، **تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (إستراتيجيات، مهارات، أدوار)** القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ط1، 2000
50. كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر(تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق)**، واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1998
51. كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث (دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية)**، دار المعارف، ط1، 1993
52. كمال الدين العوسات: **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2000، ص ص 58-59
53. المؤسسة الوطنية للكتاب، **القاموس الجديد للطلاب**، الجزائر، ب ت
54. محمد الجوهري وعلياء شكري، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996
55. محمد الجوهري، **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع**، القاهرة: دار المعارف، العدد2، 1987
56. محمد الجوهري، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997
57. محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، عمان (الأردن) ، دار مجدلاوي، ط1، 1987
58. محمد السويدي، **مقدمة في دراسات في المجتمع الجزائري(تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990
59. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1999

60. محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998
61. محمد سيد فهمي، **تقويم برامج المجتمعات الجديدة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999
62. محمد شفيق، **التنمية والمتغيرات الاقتصادية(قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي)** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب ت
63. محمد شفيق، **التنمية والمشكلات الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999
64. محمد شفيق، **السكان والتنمية (القضايا والمشكلات)**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب ت
65. محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1986
66. محمد علاء الدين عبد القادر: **أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003
67. محمد علاء الدين عبد القادر، **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003
68. محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة، سلسلة دراسات وبحوث إعلامية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط3، 2001
69. محمد نبيل جامع، **التنمية في خدمة الأمن القومي (الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان)**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000
70. محمود عودة، **تاريخ علم الاجتماع (مرحلة الرواد)** ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ج 4، 1998
71. مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب ت
72. مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1930-1962)- مدخل جديد لدراسة المجتمعات السائرة في طريق النمو**-، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986
73. منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، القاهرة: دار الفجر للنشر، ط 3، 2001
74. نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية(دراسات في اجتماعيات العالم الثالث)**، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ، ط2، 1978
75. نبيل رمزي وعدلي أبو طاحون، **التنمية كيف؟ ولماذا؟ التنمية بين المفهوم والآليات (قضايا نظرية و بحوث ميدانية)**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 1992
76. نخبة من أساتذة الجامعات العربية، **دراسات في المجتمع العربي**، عمان(الأردن): إتحاد الجامعات العربية(الأمانة العربية)، ط1، 1985
77. نخبة من أساتذة الجامعات، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، مراجعة وتحرير عبد الهادي الجوهري، الإسكندرية: المكتبة الجامعية (الأزاريطة)، 2000
78. نورالدين زمام، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002

79. نورالدين زمام، **القوى السياسية والتنمية (دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث)**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003
80. هالة منصور، **محاضرات في علم الإحصاء النفسي والاجتماعي**، الإسكندرية: المكتبة الجامعية(الأزاريطة)، 2000
81. يوسف عبدا لله الصايغ، **اقتصادات العالم العربي، التنمية منذ العام 1945**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 2، ط 2، 1984

ب) المقالات:

1. إبراهيم توهامي، **"البلاد النامية أمام تحديات الفقر"**، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر: منشورات جامعة قسنطينة، العدد3، سبتمبر 2001
2. التقرير الضرفي للكناس للسداسي الأول من سنة 2003، **"برنامج الإنعاش الاقتصادي يفتقر إلى استراتيجية واضحة"**، في جريدة الخبر، 2003/12/16
3. حمد بن أحمد آل ثان: **"دول الخليج العربي هل هي على الطريق الصحيح للتنمية؟**، الكويت: مجلة العربي، عدد 450، ماي 1996
4. رياض حاوي، **"التنمية عوائق...ومرتكزات (مقاربة منهجية)"** ، مجلة الفكر، مجلة جامعية ، باتنة (الجزائر): الجمعية الثقافية الجامعية، العدد 1، 1993
5. محمد الصالح منتوري، **"لم يعد للعمل والمعرفة قيمة في الجزائر"**، في جريدة الخبر، صفحة الوطن، 2003/12/17
6. محمد راتول، **" تحولات الاقتصاد الجزائري(برنامج التعديل الهيكلي وانعكاساته)**، الجزائر: مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث، السنة التاسعة، العدد 23، ربيع 2001
7. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، **"تقييم مسار الانتعاش في الجزائر"**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، 1999
8. مها دياب، **"تهديدات العولمة للوطن العربي"**، مجلة المستقبل العربي، الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 267، فيفري 2002

ج) الوثائق والسجلات الرسمية:

1. بلدية عين الناقة (ولاية بسكرة)، **"تقرير الوضعية الفلاحية لبلدية عين الناقة، 1998 وتقديرات 2003"**
2. بلدية عين الناقة (ولاية بسكرة)، **"تقرير حول الوضعية الصحية في البلدية"**
3. بلدية عين الناقة(ولاية بسكرة)، **التقرير الشامل لمختلف القطاعات لبلدية عين الناقة**
4. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية(نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات للتجهيز والاستثمار)**، قرار وزاري مشترك مؤرخ في: 2001/12/24، العدد7، جانفي 2002
5. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، **الدليل الاقتصادي والاجتماعي**، الجزائر، 1989
6. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة، **مونوغرافية ولاية بسكرة لسنة 2003**
7. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، **الدليل السنوي للإحصائيات بسكرة**، الجزائر: مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، 1998

د) الرسائل الجامعية:

1. دبلة عبد العالي، **التجربة التنموية بين إشكالية التبعية والتخلف**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، القاهرة: قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، 1989
2. رضاونية رابح، **معوقات التنمية المحلية (دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة)**، الجزائر: جامعة قسنطينة، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية(غير منشورة)، 1998 -1999
3. عبد العزيز العايش، **دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث،(حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراة في علم اجتماع التنمية(غير منشورة)، الجزائر: جامعة قسنطينة، 2002-2003
4. عيسات محمد الطاهر، **توظيف خريجي الجامعة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر: جامعة الجزائر، 1999
5. محمد أحمد قطب سليم، **الأمية كمعوق من معوقات التنمية الاجتماعية**، رسالة ماجستير، القاهرة: قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1983

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1. Ahmed Dahmani, **l'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1980-1997**, casbah édition? 1999, p 116
2. Dridi logbi, **projet de programme de vulgarisation agricole**, rapport de fin de stage en vu de l'obtention du diplôme de conseille agricole, Algérie, centre de formation e de la vulgarisation agricole Ouargla
3. Ministre délègue au développement rural, **Les impacts des programmes d'investissements et de développement**, novembre, 2003, p5
4. zakia paoud, **dans l'étau de la dépendance financière**, cd-ro

ثالثا- مواقع الأنترنيت:

1. Modernization theory and the laws of social change , (www.gsosiology.icaap.org)
2. زكي ميلاد: **الخطاب الثقافي العربي(اجتراري) لا يعرف التجديد والإبداع**، في www.qateefiat.com/02/hao/12%20zak.htm.

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل ربي زدني علما

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى والدي الكريمين اللذان كافحا من أجلي لإيصالي إلى هذه الدرجة

أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأبنائهم جميعا

إلى أساتذتي الكرام في كل المستويات خاصة المرحلة الجامعية

إلى أصدقائي ورفقاء مشواري الدراسي

إلى كل مخلص لدينه ووطنه ومحب للعلم

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر و تقدير

أتوجه بالشكر إلى الله تعالى وأحمده الذي أعانني ووفقني في مشواري العلمي وإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بشكر ملؤه التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد الرحمن برقوق على توجيهاته التي ساعدتني على إنهاء هذه المذكرة.

كما أشكر كل من قدم لي يد المساعدة علميا وماديا من أساتذتي الكرام في المرحلة الجامعية.

إلى كل الموظفين والمسئولين وكل من كانت له يد العون وشجعني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا الجهد المتواضع

أتوجه بخالص الشكر

1- فهرست الجداول

رقـــــم الجدول	الموضوع	الصفحة
.1	الفرق بين التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي	32
.2	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	177
.3	يبين مستوى التعليم لأفراد العينة	178
.4	يبين دخل أسر العينة	179
.5	يبين عدد أفراد أسر العينة	180
.6	يبين مدى كفاية الحاجات الأساسية للأسرة	181
.7	يبين رأي الأسر في مدى كفاية المرافق الصحية	181
.8	يبين أسباب عدم كفاية الخدمة الصحية	182
.9	يبين مدى توفر خدمات الإسعافات الصحية في الحالات الحرجة	183
.10	يبين نوعية السكن في مجتمع البحث	184
.11	يبين حالة المساكن في مجتمع البحث	184
.12	يبين عدد الغرف في المساكن	185
.13	يبين حالة تجهيزات المساكن في مجتمع البحث	186
.14	يبين نسبة التمدرس لدى أفراد أسر العينة	187
.15	مدى وجود صعوبات تعليمية لدى المتمدرسين من أفراد أسرة العينة	187
.16	يبين الصعوبات التعليمية لأفراد أسر العينة	188
.17	يبين مدى مواصلة التكوين لدى أفراد العينة	189
.18	يبين أسباب العزوف على مواصلة التكوين لدى أفراد أسر العينة	190
.19	يبين مدى الصعوبات التي يتلقاها أفراد أسر العينة فيما يخص النقل العمومي	191
.20	يبين نوعية البرامج المشاهدة من طرف المبحوثين	192
.21	يبين مدى الصعوبة في التعامل مع الإدارات العمومية	193
.22	يبين رأي المبحوثين في أسباب صعوبة تعاملهم مع الإدارات العمومية	194

.23	يبين مدى موافقة الرجل على خروج المرأة للعمل لدى أسر العينة	195
.24	يبين مدى ميل أرباب الأسر نحو سلوك الادخار الإيجابي	196
.25	يبين مدى التوجه نحو العمل الفلاحي لدى أرباب أسر العينة	197
.26	يبين أسباب الإقبال عل العمل الفلاحي لدى أرباب أسر العينة	198
.27	يبين أسباب عدم امتهان العمل الفلاحي لدى أرباب أسر العينة	198
.28	يبين مدى الاستعانة بالتقنيات الحديثة للعمل الفلاحي	199
.29	يبين أسباب عدم الاستعانة بالتقنيات الحديثة للعمل الفلاحي	200
.30	يبين مدى تمسك أسر العينة بالإقامة في الريف	201
.31	يبين الأسباب التي تؤدي إلى ترك الإقامة في الريف	202
.32	يبين عادات التداوي لدى أفراد أسر العينة	203
.33	يبن رأي المبحوثين في مدى كفاية المشاريع في منطقتهم	204
.34	يبين رأي المبحوثين حول أسباب قصور التنمية الاجتماعية المحلية	205
.35	يبين مدى مشاركة المبحوثين في الانتخابات المحلية	206
.36	يبين معايير المشاركة في الانتخابات لدى المبحوثين	207
.37	يبين الطريقة التي تدفع السكان للمشاركة في التنمية الاجتماعية المحلية	208
.38	يبين مدى الاستعداد لدى المبحوثين في إقامة مشاريع تنموية في المنطقة	209
.39	يبين نوعية المشاريع التي يطمح لها المبحوثين للنهوض بمستوى معيشتهم ومشاركتهم في التنمية الاجتماعية المحلية	209
.40	يبين أسباب عدم القبول على التفكير في إقامة المشاريع	210
.41	يبين رأي المبحوثين في الطريقة التي يمكن أن يشاركوا بها في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية	211

2- فهرست المواضيع

المواضيع الصفحة

إهداء
شكر و تقدير
فهرس المحتويات
فهرس الجداول

مقـدمــة.....1-18
تصدير:.....1-3
أولا: تحديد الإشكالية.....4-7
ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها.....8-10
ثالثا: دواعي اختيار هذه الدراسة..... 11
رابعا: المداخل النظرية للدراسة.....12-14
خامسا: المفاهيم الرئيسية للدراسة.....15-18
الفصل الأول: ماهية التنمية الاجتماعية.....21-56
تمـهيد..... 21
1-1 في مفهوم التنمية الاجتماعية..... 21-28
2-1 بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية.....28-40
3-1 أهمية التنمية الاجتماعية وأهدافها.....41-43
4-1 الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية.....44-55
خـلاصـة.....55-56
الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية للتنمية الاجتماعية.....59-93
تمـهيد..... 59
1-2 الأصول النظرية لاتجاهات التنمية.....59-60
2-2 الاتجاهات التحديثية والتنمية الاجتماعية..... 61-75
3-2 الاتجاه الراديكالي ومعوقات التنمية الاجتماعية..... 76-83
4-2 تقييم ونقد اتجاهات التنمية.....84-86
5-2 الدراسات السابقة.....87-93
خـلاصـة..... 93
الفصل الثالث: معوقات التنمية الاجتماعية..... 96-126
تمـهيد..... 96
3-1- المعوقات الخارجية.....96-104
3-1-1- العولمة.....96-97
3-1-2- المديونية الخارجية..... 98-99
3-1-2- المديونية الخارجية.....99-101
3-1-4- التبعية والتخلف..... 101-104
3-2- المعوقات الداخلية.....104-125
3-2-1- المعوقات الاجتماعية.....104-112
3-2-2- المعوقات الاقتصادية والسياسية.....112-120
3-2-3- المعوقات الإدارية والتخطيطية.....120-122
3-2-4- بعض المعوقات الأخرى..... 122-125
خـلاصـة.....125-126
الفصل الرابع: مسار التنمية في الجزائر..... 129-155
تمـهيد..... 129

4-1- التنمية غداة الاستقلال..... 129-132
4-2- مرحلة التنمية المخططة.....133-141
4-3- مرحلة أزمة التنمية والتشكل التنموي الجديد.....142-150
4-4 تقييم المسار التنموي و أبعاد الأزمة.....150-155
خـلاصـة..... 155
الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة.....158-222
تمـهيد..... 158
5-1 الإجراءات المنهجية.....158- 166
5-1-1 المنهج المتبع.....158-159
5-1-2 أدوات جمع البيانات.....159-162
5-2- عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية.....167-212
5-2-1- عرض وتحليل معطيات الإحصاءات والتقارير الرسمية.....167-172
5-2-2- عرض بيبانات المقابلة.....173-176
5-2-3- تحليل معطيات استمارة المقابلة.....177-212
5-3- نتائج الدراسة.....213-222
5-3-1- الإجابة على تساؤلات الدراسة.....213-217
5-3-2- البحث الراهن والدراسات السابقة.....218
5-3-3-النتائج العامة.....219-222
خاتمة.....223-224
المراجع.....226-234
الملاحق

مقدمة